

سلسلة (السيف الذهبي الحادّ القاطع لسرقات الحلبي) (١)

# النجم الطارق

في كشف سرقة عليّ حلبيّ لكتاب الشيخ طارق

الردّ على تشكيك عليّ حلبيّ في الرسالة التي بعثها الشيخ طارق عوض الله  
إلى الشيخ بكر أبو زيد حول (سرقة) عليّ كتاب ((ردع الجاني))!

بقلم،

أبي صهيب خالد المايك





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله ربِّ العالمين، ولا عدوان إلا على الظالمين السارقين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه الغر الميامين، ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين، وبعد:

فهذه سلسلة مباركة - إن شاء الله - لكشف سرقات زعيم النهّابين المدعو (عليّ حلبيّ) نبين فيها سرقاته وجهله في العلم الشرعي، والله المستعان، وعليه التكلان.

وقد سميتها: **(سلسلة السيف الذهبي الحاد القاطع لسرقات الحلبيّ).**

ويمكن تسميتها أيضاً: **(السيفُ الذهبي لإقامة حدِّ السرقة (العلمية!) على عليّ حلبيّ)، أو: (سياطُ اللهبِ على ظهر السارق عليّ حلبيّ).** بداية نبدأ بهذا (الدليل القويّ) على سرقة فاضحة مشينة لحلي وهي سرقة قديمة يعرفها كثير من طلبة العلم.

وقد اكتشف الشيخ طارق عوض الله (صاحب الكتاب الذي سُرق) هذه السرقة فكان من أدبه أنه بعث بشكوى إلى الشيخ بكر أبو زيد موضحاً ما فعله حلبي!!

إلا أن حلبي (هداه الله) - وبعد سنوات طويلة - أشار في بعض كتبه (من طرف خفي) إلى هذه الرسالة (مشككاً فيها) وأنها لا يمكن أن تصدر عن الشيخ طارق عوض الله.

والسؤال الذي يفرض نفسه: لم لم يصرح حلبي بمضمون الرسالة؟ وأنه لم يسرق كتاب الشيخ طارق؟!!

ففي لقاء معه على (شبكة سحاب السلفية) وجّه له (هيثم حمدان) بعض الأسئلة من ضمنها سؤالاً يتعلق بهذا الموضوع، فأجاب حلبي قائلاً: "وردتني أسئلة متعددة حول كلام الأخ طارق عوض الله بشأن كتابي "كشف المعلم بأباطيل كتاب تنبيه المسلم"، فأقول:

أولاً: الأخ طارق من طلبة العلم الأفاضل، و من إخواننا الجيدين، ولا نزكّيه على الله، ومعرفتي به – شخصياً منذ نحو خمسة عشر عاماً، والعلم رحمّ بين أهله، ولا يزال طلبته – من قبل ومن بعد – يستفيد بعضهم من بعض.

ثانياً: لما ظهر موضوع (ورقة الأخ طارق) قبل نحو ست – أو سبع – سنوات؛ فوجئت بما يُقال – مع أنني لم أطلع على ورقته إلى هذه الساعة – وراجعت كتابي "الكشف المعلم"؛ هل فعلاً لم أشر إلى عمله، أو كتابه! ولم يُطبع كتابي سوى طبعته تلك؛ فإنّ عمل الأخ طارق – حفظه الله – جديرٌ بأن يُذكر، بل أن يُشادَ به، (فهو بسبقٍ حائزٌ تفضيلاً)، و خلاف ذلك أمرٌ لم أردّه، بل لم يخطر على بالي – أصلاً –، والله على ما أقول شهيد.

ثالثاً: ورقة الأخ طارق – كما أخبرني هو في ضحي هذا اليوم – هاتفياً – من القاهرة – أرسلها (خاصّة) للشيخ بكر أبو زيد – عافاه الله –، ثم لم يرَ إلا أنّها (بدأت) بالانتشار!! دون موافقته، ومن غير



إذنه، ولما علم -حفظه الله- بصنيع (عناكب آخر الزمن) استاء جداً جداً!!

رابعاً: بيني وبين الأخ أخوة ومحبة، وتناصح، وتواص، لن يُفسد أياً من ذلك (نبش) النابشين، ولا ترئص المتربصين.

خامساً: الناظر في كتابي "الكشف المعلم" مقارنة مع كتاب الأخ طارق يرى بكل وضوح جهل ووهن دعوى العناكب!!" ١.هـ.

قلت: سبحان الله! كلامٌ ينقض آخره أوله لمن لا غشاوة على عينيه. وأما من طمس الله على عيونهم فلن يروا هذا التناقض. فأولاً يقول بأن العلم رحم بين أهله وأهل العلم يستفيد بعضهم من بعض، ثم ينفي أنه اطلع على كتاب الشيخ طارق، ثم يؤكد صحة الرسالة التي على الشبكة العنكبوتية وهي من الشيخ طارق، ثم يقول بأن من قارن بين الكتابين يرى أنه لا أساس لحقيقة هذه السرقة المزعومة التي نبشها العناكب! كما قال!! ثم في كلام له آخر ينفي صحة هذه الرسالة! التي أكدّ صحتها قبل وقد أرسلها الشيخ طارق (خاصة) إلى الشيخ بكر أبو زيد:

قال حلي في كتاب ((التنبيهات المتوائمة)) [صدر سنة ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م] (ص ٣٨٤) هامش (١):

"وقد وقفت -قريباً- على رسالة جديدة، بعنوان: ((النقد البناء لحديث أسماء)) - طُبِعَتْ قبل نحو سنة، أو يزيد- لأخي الفاضل الحديثي، طالب العلم النبوي: طارق عوض الله -وفقه الله-؛ تعقب فيها رسالتي هذه -أي تنوير العينين-: بأسلوب علمي، وعبارة مهذبة



— وإن لم أوافقهُ!— وَصَفَنِي فِيهَا— جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا— (ص ١٨٧) قَائِلًا:  
((... من إخواننا المشتغلين بهذا العلم الشريف، وهو من إخواننا الذين  
لهم يدٌ مشكورة في الذَّبِّ عن السُّنة، والردِّ على أهل البدع)).  
أقول: فشكر الله له عَدْلَهُ، وإِنصافَهُ..

وأما المتشَبِّثون (!) ببعض ما نُقلَ عنه—متسرِّبًا!!— في (الإنترنت)  
مما (قد) يُخالف ظاهره (!) هذا الكلام: فليتقوا الله، وليفهموا القصدَ  
والمرام...

ولا يكونوا—كيفما كانوا!— أعوانًا للشيطان...". انتهى كلام حلي.

قلت: انظر أخي القارئ كيف (دلّس) الحلي (ولبس) على قرائه!!  
فنقل مدح الشيخ طارق له واستدل بذلك على أن من كتب هذا المدح لا  
يتصور أن تخرج منه هذه الرسالة الموجودة على (الإنترنت)!!  
وانظر كيف لم يصرح بمضمون الرسالة وما تحويه... فأراد حلي  
الاستدلال على بطلان الرسالة المذكورة بأن الشيخ طارق مدحه في هذا  
الكتاب، فلو كان ثمة أمر بينهما لذكره في هذا الكتاب!!!  
أقول: هذا الكلام هو من أدب الشيخ طارق، فهو يعلم أن حلي  
(سرق) كتابه، ومع ذلك فلم يصفه إلا بما رآه في بعض كتبه من ذبه عن  
السنة ومحاربة أهل البدع—في ظنه حفظه الله، وإلا لو عرف حلي حق  
المعرفة لما قال ذلك، والله أعلم— حتى إن الشيخ طارق لم يشر إلى هذه  
السرقه في طبعة الكتاب الثانية التي كانت سنة (٢٠٠٥م).



ومع هذا؛ فإن حلي (كعاداته) دلّس على قرائه فأخفى كلام الشيخ طارق في بيان حال الحلبي في علم الحديث، وأنه ليس من أهله (بعبارة لطيفة)، وهذا كلام الشيخ طارق الذي (أخفاه) حلي:

"هذا، وفي أثناء كتابة هذا البحث وقفت على رسالة لبعض إخواننا المشتغلين بهذا العلم الشريف، وهو من إخواننا الذين لهم يد مشكورة في الذب عن السنة والرد على أهل البدع، سعى فيها سعياً حثيثاً لتقوية هذا الحديث. إلا أنني وجدته لم يُراعَ كثيراً من الأصول والقواعد التي سلف بيانها، ولم يتنبه إلى العلل القاذحة في بعض الروايات، مثل نكارة رواية سعيد بن بشير، وكذا رواية ابن لهيعة.

وكذا؛ لم يتنبه إلى صلاحية مرسل قتادة للاعتضاد؛ لكونه على التحقيق معضلاً، وليس مرسلًا، ولأن مرسله ((قتادة)) كان يأخذ عن كل أحد من الثقات وغير الثقات، وكذا لم يتنبه إلى عدم صلاحية العواضد التي جاءت له لأن تعضده أو تقويه.

وقد بيّنت - بحمد الله تعالى - كل ذلك في الفصلين السابقين، غير أنني رأيت في أثناء رسالته بعض المواضع التي تجاوز فيها أخونا ما يقتضيه البحث العلمي من الاعتدال في البحث وعدم التكلف". انتهى كلامه.

قلت: فهل يعدّ هذا النقد الشديد مدحاً!! سيما وأن الشيخ طارق عوض الله لم يصرح باسم (علي حلي) في بحثه! (فنكره)!!

وهذا الكلام الشديد في عدم معرفة الحلبي (التي عبر عنها الشيخ بعدم التنبه!!) بعلم الحديث أكده الشيخ طارق في رسالته للشيخ بكر أبو زيد، حيث قال: "ولست أنكر إمكانية التابع والتوارد على مثل هذا، ولكن







فقد أخذ كثيراً من البحوث التي أودعتها كتابي، فنقلها في كتابه، بعد أن لخصها، وقدم فيها وأخر، وزينها بالألفاظ الحلوة والعبارات الرشيقة! ثم لم يشر إليّ، ولا إلى كتابي أدنى إشارة، لا في المقدمة، ولا في صلب الكتاب، ولا في الهوامش".

**قلت:** فانظر -رحمك الله- كيف يسرق حلبي كتابه ولا يصرح بذلك أبداً... ويتعالم الحلبي عليه وهو يسرق كتابه ثم يصفه بـ (طالب العلم الحديثي)!! يعني أنه ما زال طالب علم! أما هو فقد (حاز العلم كله)!!

**حُزَّتْ الجُهَالَةُ والضَّلَالَةُ كُلُّهَا وَبَرَعَتْ فِي التَّدْلِيسِ حَدَّ الْمُنتَهَى  
وَأَتَيْتْ مَدْحاً باجْتِزَاءِ أَبْلِهِ فِي عَقْلِهِ الوَسْوَسُ صَارَ الْمُشْتَهَى**

ثم وجدت الشيخ طارق قد أشار إلى سرقة حلبي لكتابه. فقد ذكر في كتابه ((الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات)) [الذي طبع سنة (١٩٩٨م)] (ص ٢٨٦) هامش (٢) ذكر خطأ له وقع له في كتاب ((ردع الجاني)) وهو الخطأ نفسه الذي نبه عليه في رسالته للشيخ بكر أبو زيد، فقال في ((الإرشادات)): "وهذه فرصة أنتهزها لتصحيح ما أخطأت فيه؛ لا سيما وأن ثمة أحاً لي تعرض في كتاب له في نفس موضوع كتابي لهذا الحديث، وقلدي في خطئي، من غير تحقيق".

وقد ألمح الشيخ طارق أيضاً إلى هذه السرقة في ((الإرشادات)) أيضاً في موضع آخر، فإنه لما ذكر عنوان: ((المتابعة... والسرقة)) قال (ص ٤٣٤): "فمتابعة السارق؛ لا تدفع عنه تهمة السرقة، بل تؤكد التهمة عليه، وأنه إنما أخذ حديث غيره، فرواه؛ مدّعياً سماعه".





فقال في الهامش: "ونقل أخونا علي الحلبي في ((نكته على النزهة)) (ص ٥٣-٥٤)، عن الشيخ الألباني أنه قال: ((إن عمل بعض الكذابين: أن يسرق من غيره...))."  
قلت: واللبيب بالإشارة يفهم...

**وحتى أقطع الشك باليقين قمت بالاتصال بالشيخ طارق -حفظه الله- هاتفياً صباح يوم الثلاثاء (١٠/٦/٢٠٠٨م) وسألته عن حقيقة هذه الرسالة؟ فقال لي -والله على ما أقول شهيد-:**

**"بعد ظهور كتاب الأخ علي بشهر تقريباً أرسله لي بعض الإخوة لأنظر فيه، فإذا الأخ علي قد اعتمد على كتابي اعتماداً كلياً، فقامت بكتابة رسالة إلى الشيخ بكر أبو زيد بهذا الشأن، وهي هذه الرسالة المنشورة على (الإنترنت)، وقد نشرت علي (الإنترنت) بعد خمس سنوات، وكان الذي نشرها تلاميذ الشيخ بكر أبو زيد . وكنت قد التقيت بالأخ علي بعد عام تقريباً من هذه المشكلة في مكة المكرمة -أي في سنة ١٩٩٤م تقريباً- فأقر لي بأنه اعتمد على كتابي...".**

قلت: فانظر أخي كيف يصفه الشيخ طارق بـ "الأخ" وقد اعترف له بما فعل، فكيف يشكك (حلبي) في ذلك بعد سنوات ويوهم الناس بأنه لم يفعل شيئاً!!



لم الكذب يا عليّ؟!

وعلى كلّ حال، فلو فرضنا جدلاً أن الرسالة ليست للشيخ طارق، فإن ذلك لا ينفي السرقة عنه، فالأدلة التي جاءت في الرسالة تؤكد (مائة بالمائة) حصول هذه السرقة.

وقد تبعت ذلك فوجدته والله... سارق!! ناعق!!... (اق!!) ... (اق!!) ... (اق!!) ... سرق من الأخ الشيخ (طارق)!!!

وستأتي في النقطة الأخيرة – إن شاء الله تعالى – مقارنة بين الكتابين ليعلم الإخوة أننا لم نفتر على أحد، والله حسبنا ونعم الوكيل.

وليتذكر الحلبي (إذا بلغت التراقي وقيل من راق، وظن أنه الفراق، والتفت الساق بالساق، إلى ربك يومئذ المساق)...

وليتذكر (يوم التلاق)... لعلّه يرعوي عن صنعة السراق!! وانظر أخي القارئ:

– كيف يتكلم الحلبي عن الأمانة العلمية في كتابه ص ١٢٤!!!  
– وكيف يتكلم عن إيهام القراء والتلبس عليهم في كتابه ص ١٥٠!!!

– وكيف يدعو الله العصمة من الزلل ص ١٥١!!!

– وكيف يدعو الله التوفيق والسداد والتأييد ص ١٦٣!!!

– وكيف يقول: ((فإلى الله المشتكى)) ص ١٦٦!!!

– وكيف يتكلم عن التعمية على القراء ص ١٦٩!!!

– وكيف يتكلم على من لا يحسن إلا التجميع والتقميش

ص ١٩٢!!!



- وكيف يتكلم عن إخفاء الأمور ص ٢١١!!!
- وكيف يتكلم عن الطرق المودية إلى الهوى والهلاك ص ٢١٣!!!
- وكيف يتكلم عن التلاعب بالألفاظ ص ٢١٨!!!
- وكيف أن الإنسان لا يهتم إلا ما يهواه وما يريد هو أن يراه ص ٢٣٢!!!
- وكيف يتكلم عن التسرع والجهل بكتب أهل العلم ص ٢٣٣!!!
- وكيف يتكلم عن أن فاقد الشيء لا يعطيه ص ٢٦٢!!!
- وكيف يتكلم عن المكر والدسّ ص ٢٦٣!!!
- وكيف يتكلم على التشبع بغير علم ص ٢٦٨!!!
- وكيف يتكلم عن من لا يدري ما الذي يخرج من رأسه ص ٢٧٥!!!
- وعمّن يلعب على الحبلين ويكيل بمكيالين ص ٢٧٥!!!
- وكيف يتكلم على الوراق الفهرسي الذي لا يعرف دقائق العلماء وعباراتهم وألفاظهم في مصنفاتهم وتوالتهم ص ٣٠٠!!!
- وكيف يتكلم في نهاية كثير من فقراته عن الهداية؟!!!
- ثمّ ينهي كلامه في (كتابه المسروق) بقوله: "وبه أختتم هذا الكتاب سائلاً الله العليّ الأعلى أن يجعله هادياً لأهل الأهواء الذين مرضت نفوسهم، فجعلوا أقلامهم عنواناً عليها، ودليلاً إليها.
- ومن منة الله عليّ أن وفقني لزبّر هذا الكتاب على هذا النهج السديد...!!!"



**أقول:** أنت وصفت نفسك بنفسك بما تكلمت عليه!! فلا تتقول على الله بأنه وققتك على هذه السرقة!! فإن سارق (الأموال) لا يقول بأن الله وفقه على سرقة!! فكيف بسارق (الأقوال)!!!  
وتذكر قول الله سبحانه: {ولا تزكوا أنفسكم}، وهو غير قوله: {قد أفلح من زكّاه}، فافهم كي لا تندم.  
وهذا هو نص رسالة الشيخ طارق عوض الله إلى الشيخ بكر أبو زيد  
يشكو فيها تعدي حلي بسرقته كتابه:

"بسم الله الرحمن الرحيم. والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم:  
من أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد إلى: فضيلة الشيخ العلامة بكر أبو زيد:  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:  
أكتب إليكم يا شيخنا الفاضل، مشتكياً إليكم ومحتكماً بخصوص أمر قد ظلمني فيه بعض إخواني ممن تعرفونه - فيما أعلم - معرفة جيدة، ألا وهو الأخ علي حسن علي عبدالحميد الحلبي، ذلك: أنني كنت كتبت منذ أربع سنوات تقريباً كتاباً في بيان أباطيل كتاب: ((تنبيه المسلم إلى تعدي الألباني على صحيح مسلم)) لذلك المدعو: محمود سعيد ممدوح. وأسميته: ((ردع



الجاني المتعدي على الألباني)) ونشره - بفضل الله تعالى - أخونا عماد صابر المرسي في مكتبته: مكتبة التربية الإسلامية بالقاهرة في سنة إحدى عشرة وأربع مئة وألف للهجرة (١٤١١هـ). واشتهر كتابي - والله الحمد - في بلدنا (مصر) وفي كثير من البلدان الإسلامية، وقد كنت ذكرتُ عنوان منزلي في آخر المقدمة (ص ٨)، فراسلني كثير من الإخوان من السعودية والجزائر والسودان وغيرها، وهذه الرسائل كلها محفوظة عندي.

ومنذ فترة أرسل إلي من السعودية بعض إخواني الكويتيين بالبريد نسخة من كتاب خرج حديثاً للأخ علي حسن عبدالحميد اسمه: ((كشف المعلم بأباطيل كتاب تنبيه المسلم)) - طبع دار الهجرة بالرياض - الطبعة الأولى (١٤١٢هـ).

فلما نظرت فيه، وجدت مؤلفه: الأخ علي حسن قد استفاد من كتابي في مواطن كثيرة من كتابه، بما يدل على أنه اعتمد على كتابي اعتماداً كلياً، أو شبه كلي.



فقد أخذ كثيراً من البحوث التي أودعتها كتابي، فنقلها في كتابه، بعد أن لخصها، وقدم فيها وآخر، وزينها بالألفاظ الحلوة والعبارات الرشيقة! ثم لم يشر إلي، ولا إلى كتابي أدنى إشارة، لا في المقدمة، ولا في صلب الكتاب، ولا في الهوامش.

هذا في الوقت الذي صرح فيه بأسماء لمؤلفين معاصرين، وبأسماء مؤلفات، تارة في "المقدمة"، وتارة في "صلب الكتاب"، وتارة في "الهوامش"، مع أنه لم يأخذ عنهم في كتابه هذا مثل الذي أخذه من كتابي!! وليس بيني وبين الأخ علي حسن - بحمد الله تعالى - ما يدعو إليه هذا الفعل، بل بفضل الله تعالى تجمعنا عقيدة سلفية صافية، ومنهج سوي واضح، تكتنفه الأخوة في الإسلام والاحترام المتبادل، وما يقتضيانه من بذل النصح في الله تصحيحاً للمسار، وسلوكاً للجدادة.

ولست أعيب على أحد أن يستفيد من كتابي، أو يقتبس منه، لكن الاقتباس مشروط بأداء أمانته، وهو





نقله بأمانة منسوباً إلى قائله، دونما غموض أو تدليس أو إخلال كما تفضلتم ببيانه في كتابكم القيم ((فقهِ النوازل)) (٢٥/٢).

وبفضل الله تعالى قد وقفت في كتابه هذا على أدلة تدل دلالة واضحة، لا خفاء فيها، على أنه قد استفاد من كتابي، واعتمد عليه اعتماداً أساسياً. وهذه الأدلة على قسمين:

**القسم الأول: أدلة يقينية** (مادية)، تدل على المراد دلالة قطعية، لا يتطرق إليها الشك البتة!

**والقسم الثاني: أدلة ظنية**، تعتمد على شيء من الملاحظة والمقارنة، وهي كثيرة، وبعضها أقوى من بعض، وهي وإن كانت مفرداتها لا تكفي للجزم بالمراد، إلا أنها مجتمعة - تكفي للقطع به، لا سيما إذا اقترنت بها تلك الأدلة اليقينية المشار إليها.

وقد رأيت أن أبدأ بذكر تلك الأدلة القطعية للدلالة على كثرة المواضع التي أخذها من كتابي، ثم أودعها



كتابه، ثم أتبعها بعد - إن شاء الله تعالى - بالأدلة  
اليقينية. والله الموفق.

**الأدلة الظنية:** وهي إجمالاً ثلاثة أدلة وشواهد

كثيرة:

ومنها: اتهم المعارض محمود سعيد في كتابه ((تنبيه  
المسلم)) - اتهم الشيخ الألباني بالتفرد بتضعيف رواية  
((الست ركعات في صلاة الكسوف)) التي رواها  
عبد الملك بن أبي سليمان، ونقل كلاماً للإمام ابن  
حبان يعارض به صنيع الشيخ الألباني. فتعقبته، ببيان  
أن كلام ابن حبان لا يعارضه صنيع الشيخ الألباني،  
وأثبت له أن هناك جماعة من الأئمة قد سبقوا الشيخ  
إلى تضعيف هذا الحديث. فقلت (ص ٣٠٨): "قد سبق  
الشيخ الألباني - حفظه الله تعالى - إلى ما حققه في  
هذا الحديث أئمة كبار فمنهم: الإمام الشافعي والإمام  
أحمد والإمام البخاري، والإمام البيهقي (انظر سننه  
٣/٣٢٦، ٣٢٨، ٣٢٩) وكذا ابن عبد البر (انظر  
"التمهيد" ٣/٣٠٦-٣٠٧. والإمام ابن تيمية والإمام



ابن القيم (انظر "زاد المعاد" ١/٤٥٢-٤٥٦) فهل يكون متعديا من وافق هؤلاء الكبار، أم الأمر كما قيل: "رمتني بدائها وانسلت". انتهى كلامي.

فجاء الأخ علي حسن، فتعقب المعترض بمثل ما تعقبته به، وتكلم على كلام ابن حبان، بمثل كلامي، ثم قال (ص ١٢٦): "إن عدداً من أهل العلم قد أعل هذا الحديث، واستشكل ذكر ((الست)) فيه، مثل الإمام الشافعي، والإمام البخاري، والإمام أحمد، والإمام البيهقي، والإمام ابن عبد البر، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم وغيرهم، فانظر ((السنن الكبرى)) (٣/٣٢٦، ٣٢٨، ٣٢٩) و ((التمهيد)) (٣/٣٠٦-٣٠٧) و ((زاد المعاد)) (١/٤٥٢-٤٥٦)! فهل مثل هذه الموافقة لهؤلاء الأعلام تسمى تعديا؟! أم أنها اللجاجة؟! أم أن في النفس حاجة؟! انتهى كلام علي حسن.

فأتساءل: هل الأذهان يمكن لها أن تتوارد على مثل هذا الاستقصاء والتتابع والتسلسل؟! وهل التشابه يمكن



أن يصل إلى هذا الحد الذي يكاد يكون تطابقاً من غير قصد ونقل!

ومنها: روى مسلم في ((صحيحه)) عن أبي الدرداء أنه قال: ((خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان في حر شديد، حتى إن كان أحدنا ليضع يده على رأسه من شدة الحر، وما فينا صائم إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبدالله ابن رواحة)).  
ضعف الشيخ الألباني زيادة ((في شهر رمضان)) في هذا الحديث، واعتبرها شاذة من أربعة أوجه ذكرها. وزدت عليه (ص ١٠٥-١٠٦): أن هذه الغزوة لا يمكن أن تكون في رمضان من الناحية التاريخية؛ لأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يغز في رمضان إلا غزوة بدر وغزوة الفتح، فأما الفتح فلا يمكن أن تكون هي المقصودة لأن عبدالله بن رواحة استشهد بمؤتة وهي قبلها بلا خلاف، وقد استثناه أبو الدرداء في هذه السفره مع النبي صلى الله عليه وسلم، ولأن سياق أحاديث غزوة الفتح أن الذين استمروا من الصحابة



صياماً كانوا جماعة، وفي هذه أن عبد الله بن رواحة وحده. وأما غزوة بدر؛ فأيضاً ليست هي المقصودة، لأن أبا الدرداء لم يكن حينئذ أسلم، وهو الذي يحكي القصة هنا، ويقول فيها "خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم". وذكرت قول الحافظ ابن حجر المتعلق بذلك من فتح الباري (١٨٢/٤). ثم ذكرت بعض شبهات المعترض، وبينت ما فيها فذكرت (ص ١٠٦) عنه أنه قال: "يمكن حملها على بدر، ويكون معنى كلام أبي الدرداء: "خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم... الحديث، خرجنا، أي: ((المسلمين)). فتعقبته بما هو مذكور في كتابي (ص ١٠٦)، ثم أكدت ذلك بقولي (ص ١٠٦-١٠٧): "بل إن قوله: ((حتى إن كان أحدنا ليضع يده على رأسه من شدة الحر وما فينا صائم...)) وفي رواية البخاري (١٨٢/٤ فتح): ((خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفارنا...)) لصريح أو كالصريح في أنه كان معهم". انتهى كلامي.



فجاء الأخ علي حسن (ص ٢٧٠-٢٧١) فتعقب المعترض بنحو ما تعقبته به ثم قال: "... وبخاصة أن رواية البخاري (١٨٢/٤) فيها قوله: ((خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفارنا...)) وقوله: ((حتى إن كان أحدنا ليضع يده على رأسه من شدة الحر، وما فينا صائم إلا...)) وهي أقوال تكاد تكون صريحة في نفي التأويل البارد!" انتهى كلام الأخ علي حسن.

فهل هذا التشابه الذي يكاد يكون تطابقا مما تتوارد عليه الأذهان؟! ومما يؤكد أن الأخ علي حسن لم يرجع إلى ((صحيح البخاري)) لينقل لفظ الحديث منه، أنه عزا هذين اللفظين كليهما إلى البخاري حيث قال: "بخاصة أن رواية البخاري (١٨٢/٤) فيها قوله:... وقوله...! فلو رجع لصحيح البخاري في الموضع لما وجد لهذا اللفظ الثاني - في ترتيبه - ذكرا فيه، ولا في أي موضع آخر من صحيح البخاري! وإنما هذا لفظ رواية مسلم التي يدور حولها البحث، ولهذا فإني





قدمتها في كلامي على رواية البخاري، ولم أعزها إليه؛ لأن البحث إنما يدور حولها، بخلاف رواية البخاري. وأما علي حسن، فظن أن الروایتين للبخاري، فأراد أن يغير بعض الشيء بتقديم ما أخرته وتأخير ما قدمته، ليوهم القارئ أنه لم يأخذ مني، وإنما أخذ من الأصول فإذا به يقع في أشد مما هرب منه. ثم إن الأخ علي حسن، قد تعرض قبل ذلك في كتابه للرد على المعترض في كلامه حول هذا الحديث، فقال بعد أن ساق شبهات المعترض (ص ١٣٢): "ولإجمال الرد على كلامه أقول: ... ثم ذكر بعض الأوجه التي ذكرتها في ردي على المعترض، وأخر هذا الوجه السابق ذكره، فجعله في آخر الكتاب، مع أنه من جملة الرد على كلام المعترض، فلا أدري لماذا فرق بحثي في كتابه هكذا!؟"

والناظر فيما كتبه هو في كتابه (ص ١٣٢-١٣٣)، مع مقارنته بما كتبه أنا في كتابي (ص ١٠٧-١٠٨) لا



يتردد في أنه مأخوذ منه، فأدعو شيخنا الفاضل إلى تلك المقارنة، وليحكم بما يراه.

ومنها: روى أبو خيثمة زهير بن معاوية، عن أبي الزبير، عن جابر حديثاً مرفوعاً، فذكر المعترض (ص ١٠٣) متابعة لأبي الزبير، من رواية علي بن زيد بن جدعان، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، به. فتعقت المعترض بأن علي بن جدعان ضعيف، وقد خالف في الرواية، وفسرت المخالفة بقولي (١٦٥): لأن ابن جدعان ضعيف عندك، وقد تفرد بهذا الإسناد فقال: "عن محمد بن المنكدر، عن جابر"، ولم يتابعه أحد على ذلك، بل قد خالفه زهير بن معاوية هنا وهو الثقة الثبت فقال: "عن أبي الزبير، عن جابر". وبهذا يتعين الحكم على رواية ابن جدعان بالنعارة من وجهين. الأول: التفرد لأنه ضعيف. والثاني: المخالفة للثقة. أما قولك: "لكنه يصلح للشواهد والمتابعات"، فليس محله هنا لأنه لم يتابع بل خالف، ولا يصلح



للسواهد، ما ثبت شدوده فضلا عن نكارتة كما لا يخفى عليك!!" انتهى كلامي.

فجاء علي حسن فتعقب المعترض بمثل ماتعقبته به، فقال (ص ٢٥٦-٢٥٧): "قلت: كذا! سمي هذه الرواية (متابعة)!! مع أنها (مخالفة) كما هو ظاهر لكل ذي بصر! فهل يقارن ابن جدعان بمثل أبي خيثمة؟ إذ قد خالفه بذكر تابعي الحديث، فجعله ابن جدعان محمد بن المنكدر، بينما هو أبو الزبير - كما في رواية أبي خيثمة عنه - . وعليه؛ فقول محمود سعيد في ابن جدعان: ((... لكنه يصلح للسواهد والمتابعات)) لا يسوى سماعه في هذا المقام، لأنه خالف وما تابع!!". انتهى كلام الأخ علي حسن.

ولست أنكر إمكانية التابع والتوارد على مثل هذا، ولكن من يعرف الأخ علي حسن، ويقراً له، يعلم أن مثل هذا النقد والإعلال للأسانيد لا يُعرف في بحوثه الحديثية وأقواله النقدية. فهو لا يكاد في بحوثه يعل إسناداً بإسناد إلا إذا كانا قد اتحدا في المخرج،



بمعنى أن يقع الخلاف في هذين الإسنادين على رجل واحد، إما إعلال الإسناد لكون التابعي أو من دونه قد تغير في إسناد آخر فهذا من أنواع الإعلال الدقيقة والتي لا نعرفها في بحوث الأخ علي حسن. بل لا أخفي سراً، إذا قلت: أن هذا النوع من الإعلال لا نكاد نعرفه في بحوث المتأخرين، وأكثر المعاصرين.

ولما وقف بعض أساتذتي على هذا الإعلال في هذا الموضوع من كتابي خالفي فيه، فلما أتيت له بالأمثلة على ذلك من كلام المتقدمين من الأئمة سلم وسكت. وقد كتبتُ في ذلك بحثاً، وزدت فيه من الأمثلة ما يسر الله تعالى، وأودعته كتابي بعضها ببعض ولا يعل بعضها ببعض كما فعل هنا.

ومن أمثلة ذلك في بحوثه: حديث أسماء في كشف الوجه والكفين، حيث كتب في تقوية هذا الحديث رسالة أسماها: ((تنوير العينين...)) وهي مطبوعة وذهب فيها إلى تقوية الحديث باجتماع ثلاثة أسانيد:



الأول: مارواه الوليد بن مسلم، عن سعيد بن بشير،  
عن قتادة، عن خالد ابن دريك، عن عائشة مرفوعاً.  
الثاني: مارواه هشام الدستوائي، عن قتادة مرفوعاً  
مرسلاً.

الثالث: مارواه ابن لهيعة، عن عياض الفهري، عن  
إبراهيم بن عبيد ابن رفاعة، عن أبيه، عن أسماء بنت  
عميس مرفوعاً.

ولم يدل الأول بالثاني مع أن مخرجهما واحد، وقد  
ذكر هو للإسناد الأول أربع علل، ومع ذلك قال  
(ص ٣٨): "هذه الطريق فيها أربع علل، لكنها لا تمنع  
من الاعتضاد!" ولم يدل الثالث بالثاني، بل قوى  
الحديث بالمجموع مع أن الثالث فيه ضعف ابن لهيعة  
وشيخه، وذلك واضح؛ لأنه رأى الطريقين مختلفي  
المخرج، فقوى الحديث - على طريقته - ولم يدل  
إسناداً بإسناد، مع أن ابن لهيعة غير الإسناد، وليس في  
إسناد حديثه راو واحد قد ذكر في الإسنادين  
الآخرين، فلم يوافق على شيء من إسناده، فواعجبا!



يخطئ الرواي إذا غير التابعي فقط، ولا يخطئه إذا غير الإسناد كله!! والأمثلة على ذلك في كتبه كثيرة، وقد كنت كتبت بحثاً في بيان ضعف هذا الحديث، سلكت فيه طريقة النقد الصحيحة، وأثبت فيه نكارة الوجهين: الأول والثالث، وأنه لا يصح إلا من مرسل قتادة، وهو قيد الطبع، يسر الله ذلك.

وحتى لا أطيل عليكم، أكتفي بما ذكرت من أمثلة، وأجمل الأمثلة المتبقية، فإن كان في وقتكم سعة ففضلوا مشكورين بالقيام بتلك المقارنات، ليظهر مدى اعتماد الأخ علي حسن على كتابي في هذه المواطن الكثيرة من كتابه.

ففضلوا مشكورين بمقارنة:

ما في كتابه (ص ٢١-٢٢)، بما في كتابي (ص ١١١-١١٢).

وما في كتابه (ص ١٥٨-١٥٩)، بما في كتابي (ص ٣٣٥-٣٣٦).





وما في كتابه (ص ١٦٤-١٦٥)، بما في كتابي (ص ٣١٩-٣٢٢).

وما في كتابه (ص ١٦٩-١٧٠) الوجه الرابع، بما في كتابي (ص ٣٠٣-٣٠٤).

وما في كتابه (ص ٢٢٩) مقطع (٥٨)، بما في كتابي (ص ١٥٤).

وما في كتابه (ص ٢٢٩) مقطع (٥٩)، بما في كتابي (ص ٢٨٣).

وما في كتابه (ص ٢٣٠) مقطع (٦٠)، بما في كتابي (ص ٢٣٤) وما بعدها.

وما في كتابه (ص ٢٣٠) مقطع (٦١)، بما في كتابي (ص ٢٣٠).

وما في كتابه (ص ٢٣٣-٢٣٥)، بما في كتابي (ص ١٧٠-١٧٢).

وما في كتابه (ص ٢٣٨) مقطع (٦٩)، بما في كتابي (ص ١٣٥-١٣٧).



- وما في كتابه (ص ٢٤٢) من قوله "قلت وأمر آخر..."  
بما في كتابي (ص ١٨٤).
- وما في كتابه (ص ٢٤٥) المقطع (٧٨)، بما في كتابي  
(ص ١٢٧-١٢٧) وكذا (ص ١٥٩-١٦٠).
- وما في كتابه (ص ٢٧٤)، بما في كتابي (ص ٢١٣).
- وما في كتابه (ص ٢٥٠-٢٥٢)، بما في كتابي  
(ص ١٤٤-١٤٨).
- وما في كتابه (ص ٢٥٣): "ثم أورد محمود سعيد..."،  
بما في كتابي (ص ١٣٤).
- وما في كتابه (ص ٢٥٩-٢٦٠) المقطع (٩٤)، بما في  
كتابي (ص ٢١٤).
- وما في كتابه (ص ٢٦٠) المقطع (٩٥)، بما في كتابي  
(ص ٢٦٨).
- وما في كتابه (ص ٢٦٥) المقطع (١٠٤)، بما في  
كتابي (ص ٢٦٦).
- وما في كتابه (ص ٢٦٦) المقطع (١٠٦)، بما في  
كتابي (ص ٢٧٧) وما بعدها.



- وما في كتابه (ص ٢٦٧) المقطع (١٠٨)، بما في كتابي (ص ٢٩٦-٢٩٧).
- وما في كتابه (ص ٢٧٤) مقطع (١١٤)، بما في كتابي (ص ٢٠٢) وما بعدها.
- وما في كتابه (ص ٢٨٢-٢٨٣)، بما في كتابي (ص ١٦٤-١٦٥).
- وما في كتابه (ص ٢٨٩-٢٩١)، بما في كتابي (ص ٣٢٦-٣٢٢).
- وما في كتابه (ص ٢٩١)، بما في كتابي (ص ١٧٦-١٨٢) مع ملاحظة هامشه (١)، بما في كتابي.
- وما في كتابه (ص ١٣١-١٣٢)، بما في كتابي (ص ٢٢٣-٢٢٤).
- وما في كتابه (ص ٣٠٢-٣٠٣)، بما في كتابي (ص ٣٢٩-٣٣١).
- وما في كتابه (ص ٣٠٤) مقطع (١٤٠)، بما في كتابي (ص ٢٧٠).



وما في كتابه (ص ٣٠٤) مقطع (١٤١)، بما في كتابي  
(ص ٢٤١-٢٤٢).

وما في كتابه (ص ٣٠٤) مقطع (١٤٢)، بما في كتابي  
(ص ٢٤٢).

الدليل الثاني:

وهو دليل أقوى بعض الشيء من الدليل السابق،  
حيث تابعتني الأخ علي حسن على أخطاء يبعد جداً  
الاشتراك في مثلها.

ولهذا الدليل شاهدان:

الشاهد الأول: روى محمد بن مسلم الطائفي، عن  
عمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله، عن النبي صلى  
الله عليه وسلم: ((ليس فيما دون خمس أواق من  
الورق صدقة...)) الحديث.

ذكر الإمام البخاري في ((تاريخ الكبير)) هذه  
الرواية، ثم بين علتها، فقال (٢٢٤/١/١): "قال لنا آدم:  
ثنا أبو جعفر الرازي، عن عمرو، عن جابر - قوله، وقال  
لي يحيى بن موسى: حدثنا عبدالرزاق، عن ابن



جريح: أخبرني عمرو، قال: سمعت جابر بن عبد الله،  
وعن واحد - مثله. وهذا أصح، مرسل". انتهى كلام  
الإمام البخاري.

نقلت كلام الإمام البخاري هذا في كتابي  
(ص ١٥٢-١٥٣)، مستدلاً به على خطأ محمد بن مسلم  
الطائفي في روايته تلك، ثم فسرت قول البخاري:  
"مرسل" بقولي في الحاشية: "أي: موقوف"،  
واستخدام "المرسل" بمعنى "الموقوف" مستخدم على  
لسان بعض المتقدمين، وهذا مثال جيد لهذا، لأن هذه  
الرواية موقوفة وليست مرسلة كما هو ظاهر، وهذا  
الاستخدام لم ينصوا عليه - فيما أعلم - في مبحث  
المرسل من كتب المصطلح". انتهى كلامي.

ثم تبين بعد طباعة الكتاب، أن قول البخاري هذا:  
"مرسل" على حقيقته، أي: منقطع. وكان مما دلني  
على ذلك أن رواية عبدالرزاق تلك وجدتها في  
(مصنفه) ((١٣٩/٤)) لكن وقع فيه: "عن ابن جريح،



قال: أخبرني عمرو بن دينار، قال: سمعت عن غير واحد، عن جابر بن عبدالله - موقوفاً.

فدل ذلك على أن عمرو بن دينار لم يسمع هذا الحديث من جابر، وإنما أخذه عن غير واحد، عن جابر، وأن ما في ((التاريخ)) وقع فيه تقديم وتأخير أدى إلى خلل في الرواية، جعلها تعارض كلام البخاري عليها. ووجه الحكم على تلك الرواية بالإرسال، هو أن كثيراً من المتقدمين يرى أن قول الراوي: "عن رجل عن فلان" من قبيل المرسل أو المنقطع كما هو مشروح في مبحث "المرسل" و "المنقطع" من كتب علوم الحديث، ودليلهم في ذلك واضح، وهو أن الحكم بسماع راوٍ معين من شيخ معين فرع من معرفتنا بهذا الراوي وذاك الشيخ وعدم معرفتنا بالشيخ يمنع الحكم بسماع هذا الراوي منه.

هناك أدلة أخرى لا تخفى على شيخنا الفاضل، وإنما أردت بيان وجه حكم البخاري على تلك الرواية





بالإرسال، وأنه على حقيقته على أصولهم وقواعدهم، لا سيما والبخاري معروف بشدة التحرز في هذا الباب. وكنت قد وقفت على رواية "المصنف" سالفة الذكر حال تألفي لـ ((ردع الجاني)) غير أنني ذكرتها في نفس الصحيفة (ص ١٥٣) على وجه التنبيه، ولم أتنبه إلى هذا الذي تنبته إليه أخيراً.

ولما تبين لي أنني كنت مخطئاً في تفسير قول الإمام البخاري، كتبت على هامش نسختي الخاصة: "أخشى أن تكون رواية ابن جريج مرسلة فعلاً، وتدبر إسنادها، فعلى هذا يكون ابن جريج تابع أبا جعفر الرازي على الوقف، وخالفه في الوصل".

لكن ماذا فعل علي حسن؟! لقد أشار إلى كلام البخاري في كتابه (ص ٢٢٨)، ثم قلدني على الخطأ تقليداً أعمى، ففسر كلام البخاري بمثل تفسيري، فقال: "وقد رجح البخاري في (التاريخ الكبير) (١/١١/٢٢٤) رواية ابن جريج وأبي جعفر الرازي الموقوفة على



غيرها، قائلاً بعد إيرادها: "هذا أصح، مرسل"، أي: موقوف". أ.هـ كلام علي حسن.

فتابعني على الخطأ في موضعين:

الأول: تفسيري لقول البخاري. ولا شك أن هذا التفسير مما لا تتواردُ عليه الأذهان، لأنه خلاف الجادة وخلاف المشهور، والأذهان إنما تتوارد على المشهور والغالب.

الثاني: تابعني على اعتباري رواية ابن جريج موافقة لرواية أبي جعفر الرازي، وقد سبق أن ابن جريج وإن وافق أبا جعفر على الوقف، إلا أنه خالفه في الوصل. والشاهد الثاني: سيأتي بيانه - إن شاء الله تعالى - في غضون الكلام على الدليل الأول من الأدلة اليقينية.

الدليل الثالث:

وهو: أنه قد تابعني على العزو إلى طبقات معينة لبعض الكتب التي لها أكثر من طبعة، مع أن عادته في



كتابه هذا وغيره عندما يعزوا إلى هذه الكتب أن يعزوا إلى طبعة أخرى غير التي اعتمدت أنا عليها. فمن تلك الكتب:

الطبقات الكبرى لابن سعد: فأخونا علي حسن عندما يعزوا إلى هذا الكتاب، إنما يعزوا إلى الطبعة البيروتية ذات الأجزاء التسعة، وهذا معلوم لمن تتبع كتبه.

مثل: تعليقه على ((سؤالات ابن بكير)) للدارقطني (ص ٤١ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٤ و ٥٥). وكذا "تعليقه على العلل" لابن عمار الشهيد (ص ٧٨ و ٨٣ و ٨٧)، وكتابه: ((القول المبين)) (ص ١٨). و ((الكاشف)) (ص ٥٢). بل وكتابه هذا أيضاً (ص ١٣٣ و ٢٨٤). ولم يخرج عن هذه القاعدة في كتبه، إلا في موضع واحد في كتابه هذا (ص ٢٨٣) حيث عزا حديثا لابن سعد في ((الطبقات)) فذكر هذا الرقم (٤/١/٤٥-٤٦).

وهذا العزو إنما هو للطبعة الألمانية، التي أصدرها المستشرقون الألمان، أو لطبعة "دار التحرير"



المأخوذة عنها، وهما الطبعتان المقسمتان إلى أجزاء وأقسام.

وسبب ذلك واضح، وهو أن هذا الموضوع لم يرجع فيه للطبقات، وإنما أخذه من كتابي (ص ١٦٢)، ولم يشر إلى ذلك.

واللافت للنظر: أن علي حسن زاد شاهدين لهذا الحديث نفسه في (ص ٢٨٤) من كتابه، أي: في الصحيفة التي تلي هذه الصحيفة، وعزاهما لابن سعد في ((الطبقات))، فجاء عزوه على الجادة!! قال: "شواهد... منها مارواه ابن سعد (٦٦/٤)... وشاهد آخر رواه... وابن سعد (٦٧/٤). انتهى.

والعادة: أن من تصدى لكتابة بحث معين، واعتمد فيه على كتاب معين، فإنه يعتمد على نسخة واحدة لذلك الكتاب، ولا يعدد النسخ في بحث لا يتعدى ثلاث صحائف.

ومن تلك الكتب: سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي:



وعادة علي حسن إذا ما عزا لكتاب ((الضعفاء)) لأبي زرعة الرازي وأجوبته على أسئلة البرذعي: أنه يعتمد على الطبعة التي حققها الدكتور سعدي الهاشمي، ذات الأجزاء الثلاثة.

وعادته في العزو إليها - ما هي عادة غيره - لرقم الجزء والصحيفة؛ لأن الكتاب يمثل الجزء الثاني من تلك الأجزاء الثلاثة، والجزآن الآخران يشتملان على دراسة المحقق وفهارس الكتاب.

وعلي حسن اعتمد على تلك الطبعة على ((العلل)) لابن عمار (ص ١٠٨) (١) بل وفي كتابه هذا أيضاً (ص ١٩٨).

وقد كنت نقلت من هذا الكتاب تضييفاً لأبي زرعة لعمر بن حمزة في (ص ٣٣٢) من كتابي، وعزوت ذلك إلى رقم الجزء والصحيفة، فقلت: (٣٦٤/٢).

فجاء علي حسن، فنقل نفس الذي نقلته، لكنه غير رقم الصفحة ورقم الصحيفة، وذكر عوضاً عنهما رقماً

لفقرة، فقال (ص ١٣٧) من كتابه: "سؤالات البرذعي له (رقم: ٧٩)".

كذا قال!! فلست أدري من أين أتى الأخ علي حسن بهذا الرقم، فإن طبعة هذا الكتاب غير مرقمة الفقرات، اللهم إلا القسم المختص بكتاب الضعفاء، وليس هذا النقل منه، فكتاب الضعفاء يبدأ في (ص ٥٩٧) وينتهي في (ص ٦٧٤)، وكلام أبي زرعة في عمر بن حمزة إنما هو في (ص ٣٦٤)، فهو قبل ذلك.

فمن أين أتى أخونا علي حسن بهذا الرقم؟! فإن كان اعتمد هذه المرة على طبعة أخرى مرقمة الفقرات، فأين هي؟ فإن الكتاب - حسب علمي - لم يطبع سوى هذه الطبعة، وقد سألت بعض إخواني المهتمين بطبعات الكتب، فنفي أن يكون لهذا الكتاب غير هذه الطبعة.

وإن أتى بتلك الطبعة، فلنا أن نسأله: لماذا هذه الطبعة هذه المرة بالذات؟!





وإن كان هذا الرقم مختلفاً ملفقاً، لا وجود في الواقع، وإنما ذكره علي حسن من عنده لحاجة في نفس يعقوب؛ "فقد سقط معه الخطاب، وسد في وجهه الباب".

### الأدلة القطعية:

وهي التي لا فكاك للأخ علي حسن من قبضتها، مهما حاول أن يجادل في الأدلة السابقة. ومحصلة هذه الأدلة:

### الدليل الأول:

رد المعارض محمود سعيد في كتابه "تنبيه المسلم" (ص ١٤٤) ما حكاه العلماء من تضعيف الإمام النسائي لعمر بن حمزة بحجة أن الثابت في كتاب "الضعفاء" للنسائي (ص ٨٤) أنه قال في عمر بن حمزة: "ليس بالقوي"، ولم يقل: "ضعيف".

فتعقبته (ص ٢١٢) من كتابي بأن الوقوف على هذه القولة للنسائي لا ينفي الأخرى... إلخ كلامي. ثم ألزمته بأنه أعتد مثل هذا النقل عن النسائي في راو



آخر في كتابه، ولم يردده بمثل ما رد هذا. فقلت له (ص ٢١٢): "وقد مر في كتابك مثل هذا تماماً، فقد قلت في كلامك في هشام بن حسان (ص ١٣٥): "قال النسائي: ضعيف، وقال مرة: ليس بالقوي". فلماذا لم ترد إحداهما بالأخرى كما فعلت هنا؟" أ.هـ كلامي. وهذا الذي نقلته من كتاب المعترض وألزمته به نقل صحيح، غير أنني أخطأت حيث قلت: إن الإمام النسائي قال هذا القول في "هشام بن حسان"، والصواب أن النسائي قاله في "هشام بن سعد"، لا ابن حسان، وكان هذا سبق قلم مني.

وبالرجوع إلى هذه الصحيفة المشار إليها، أعني: (ص ١٣٥) من كتاب المعترض يتبين ذلك.

فماذا صنع علي حسن؟؟

جاء فنقل كلام المعترض السابق ذكره، ثم تعقبه بقريب من تعقبي عليه، ثم أراد أن يلزم المعترض بنفس الزامي فقال (ص ٢٧٥): "وهو ما جرى به قلم محمود سعيد نفسه (ص ٢١٢) من كتابه حيث نقل عن



النسائي قوله في هشام بن حسان "ضعيف"، وقال مرة:  
"ليس بالقوي"! فلماذا اللعب على الحبلين؟! ولماذا  
الكيل بمكيالين؟! "١. هـ كلام علي حسن.

والمتدبر لكلام علي حسن هذا، ولما زعم أنه نقله  
من كتاب المعترض، يتبين له من أول نظرة أنه لم ينقله  
من كتاب المعترض مباشرة، وإنما أخذه من كتابي،  
وأوهم أنه رجع إلى كتاب المعترض.  
ودليل ذلك أمران:

الأول: متابعة لي على الخطأ في اسم الراوي، حيث  
تابعتني في تسميتي له "هشام بن حسان"، وقد بينا أن  
الصواب في اسم هذا الراوي المطابق للواقع  
والمطابق لما في كتاب المعترض أنه "هشام بن سعد"!

الثاني: أنه لما عزا هذا القول لكتاب المعترض أخطأ  
في كتابة رقم الصحيفة خطأ فادحاً، حيث ذكر أن  
المعترض جرى بذلك قلمه في (ص ٢١٢) من كتابه  
وهذا الكلام لا وجود له في هذه الصحيفة من كتاب  
المعترض.



فمن أين إذا نقل علي حسن هذا الرقم (ص ٢١٢)؟!  
الواضح جداً: أنه نقل هذا من كتابي أنا، حيث إن  
هذا الرقم (ص ٢١٢) هو رقم الصحيفة التي وقع فيها  
كل ذلك في كتابي ولكنه - لأمر يعلمه الله تعالى - بدلا  
من أن ينقل رقم صحيفة كتاب المعترض والتي فيها  
مانقلته عنه - وقد ذكرته في كلامي - وهو (ص ١٣٥)  
نقل رقم صحيفة كتابي أنا، ليشهد على نفسه بما هو  
أهله.

ولم يكلف نفسه أن يرجع إلى الصحيفة التي ذكرتها  
من كتاب المعترض، لينقل منها مباشرة بعد أن عرف  
رقمها مني، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على  
أنه اعتمد على كتابي اعتماداً كلياً.

الدليل الثاني:

عقدت في كتابي فصلاً (ص ٣٦ - ٥٤) بينت فيه  
"أيادي الألباني البيضاء في الدفاع عن الصحيحين  
والذب عن حياضهما" ذكرت فيه أدلة كثيرة على  
تعظيم الشيخ الألباني للصحيحين وحفاوته بهما. فمن



تلك الأدلة التي ذكرتها: "أنه ينكر على من يعزو حديثاً لغير الصحيحين، وهو فيهما أو في أحدهما؛ لأن العزو إليهما مشعر بصحة الحديث".

ذكرت هذا الدليل في (ص ٤٣) من كتابي. واستدلت على صحة هذا بثلاثة نصوص جمعتها من كتب الألباني.

النص الأول: في مقدمة "الجامع الصغير" (ص ١٠).  
والنص الثاني في "السلسلة الصحيحة" (٢١٦/٤).  
والنص الثالث: في كتابه "نقد نصوص حديثية" (ص ٨).

ونقلت ألفاظ الشيخ من هذه المواطن من كتبه في (ص ٤٣) من كتابي. فماذا صنع علي حسن؟؟

عقد فصلاً في آخر كتابه شبيهاً بهذا الفصل الذي عقده أنا في كتابي، ثم أخذ يسوق أدلة مثل الأدلة التي استدلت بها، فذكر (ص ٣٠٩-٣١٠) أربعة نصوص من كتب الشيخ الألباني يستدل بها على ذلك.



وهذه الأربعة تشتمل على النصوص الثلاثة التي ذكرتها أنا، ونص آخر زاده هو. فإذا به ينقل النص الوحيد الذي زاده في صلب الكتاب، وأما الثلاثة الباقية، فقد أشار إليها في هامش الصحيفة قائلاً: "انظر "نقد نصوص حديثة (ص ٤٣)" و "السلسلة الصحيحة (٢١٦/٤)"، مقدمة "صحيح الجامع (١٠/١) انتهى.

فهل يا ترى هذه المواضع من كتب الشيخ رجع إليها فعلاً، أم أنه أخذها من كتابي من غير أن يرجع إليها، ليستثبت - على الأقل - من صحة ما نقلته.

الجواب: يعرف بالنظر في هذين الأمرين:

الأول: أنه لما أحال القارئ إلى كتاب "نقد نصوص حديثة" أحاله إلى (ص ٤٣) منه. وهذا الرقم خطأ، فمن يرجع إلى تلك الصحيفة من هذا الكتاب لا يجد شيئاً من هذا الذي يتحدث عنه، وإنما هذا موجود في هذا الكتاب في (ص ٨) كما ذكرت أنا في كتابي.

ولكن - يا ترى - من أين جاء هذا الرقم!؟





إن المتأمل يظهر له أن هذا الرقم هو نفس رقم الصحيفة التي جاء فيها كلام الشيخ الألباني هذا في كتابي، فإنه وقع في (ص ٤٣) من كتابي.

وبهذا يعلم: أن علي حسن نقل ذلك من كتابي، وبدلاً من أن ينقل رقم الصحيفة على الصواب انتقل نظره إلى رقم صحيفة كتابي، فنقله وهو لا يدري.

الثاني: أنه لما أحال القارئ إلى مقدمة "صحيح الجامع"، أحاله إلى رقم (١٠/١) منه، أي: الجزء الأول، الصحيفة العاشرة.

وهذا أيضاً يكشف لنا أنه نقل هذا الرقم من كتابي، ولم يرجع إلى "صحيح الجامع" ليستثبت.

ذلك: أن "صحيح الجامع" له طبعان: الطبعة الأولى، هي ذات المجلدات الثلاث، وهي القديمة، وهي التي اعتمدت عليها في كتابي، وليس عندي غيرها حتى الآن. والطبعة الثانية، وهي ذات المجلدتين، وهي التي اعتمد عليها علي حسن في كتابه هذا باطراد، ولتراجع تلك الصحائف من كتابه



مع مقارنة هذه الأرقام التي ذكرها عند عزوه لهذا الكتاب، بهذه النسخة الثانية. وهي: (ص ٨٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٩). وإذا رجعنا إلى الصحيفة العاشرة (١٠/١) من "مقدمة صحيح الجامع" من تلك الطبعة الثانية، لما وجدنا شيئاً من هذا الذي يتحدث عنه، وإنما يوجد في تلك الصحيفة من تلك الطبعة آخر كلمة الأستاذ زهير الشاويش التي قدم بها على الطبعة، وإنما كلام الشيخ الألباني المشار إليه في هذه الطبعة في الصحيفة رقم (١٩). انتهى نص الرسالة.

قلت:

قال الشاعر:

ويُريك من طرف اللسان حلاوة ويروغ منك كما يروغ الثعلب

وأنشدني بعض الأصدقاء:

وأبو صهيب قد أتك بسيفه أبصر ملياً ليس منه المهرّب

فإلى الله المشتكى من أمثال هؤلاء (الصوص)!!!

إلى الله أشكو كلّ لصّ وخائنٍ ورعديدٍ لا يسمو لأرقى المساكن



ويبني من السرقات قصراً وعاشراً ويلبس أثواب الحيا والمحاسن  
وليتك تدري أن سُمَّ ناييه قاتلٌ وفي قلبه مفتاح باب الضغائن

إنَّ من يقرأ رسالة الشيخ طارق - آجره الله - يعتصره الألم من سوء أفعال هذه (العصابة!!) ووالله لقد أتى الشيخ طارق بأدلة تدمغ (الدماغ)، ومن أعرض عنها فهو عن الحق (زاغ)، وعلى الحق عادٍ (وباغ)، إنَّ في هذا (لبلاغ!!)

وهناك أدلة كثيرة - لم يذكرها الشيخ طارق - تدل على سرقة حلبي للكتاب، ومنها:

١- طبع حلبي كتابه سنة (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م)، وكعاداته في التدليس والتلبيس، فإنه ذكر في ((المقدمة)) (ص ١٥) تاريخ بدئه في (تلفيق) هذا الكتاب في سنة (١٤٠٩هـ) ثم قال في الهامش: إنه انصرف عنه إلى غيره قريب عامين، إلى أن يسر الله سبحانه إتمامه!

وهذا هو أسلوب الحلبي في السرقة، فإنه يذكر تواريخ قديمة قبل ظهور (الكتاب المسروق) حتى يظن الناس أنه سابق لذلك الكتاب!! وكتاب الشيخ طارق ظهر سنة (١٤١٠هـ) فحلبي بدأ كتابه قبله، وهذا يبعد السرقة عنه - في ظنه -!! ولكن: هيهات!! فإن أمرك مكشوف ومفضوح! وسرقاتك باتت في غاية الوضوح، فُتّب إلى الله التوبة النصوح!

٢- وثَّق الشيخ طارق في نقله من صحيح البخاري من فتح الباري كما في حديث الصيام الذي ذكره (١٨٢/٤ فتح).

فنقله عنه حلبي وعزاه للبخاري (١٨٢/٤) ولم يشر إلى أنه من الفتح!!!

٣- تقديمه وتأخيرهِ لسرقاته من الشيخ طارق كشفه وفضحه!!



**٤- من** يقرأ كلام حلبي في الرد على محمود سعيد وفيه هذا الاختصار الشديد يدرك أن الحلبي يكتب وفي ذهنه كل شيء، وهو كذلك لأنه ينقل من كتاب الشيخ طارق!! فكلامه مقتضب وبجاجة إلى بيان في كثير من الأحيان، وهذا منه لئلا ينكشف!!

ولكن... هذه (فضيحة بجلاجل) كما يقولون...

وقد كشف نفسه بنفسه بقوله في خلاصة الفصل الثاني (ص ١٦٠): "ولو أردت تطويل القول في الرد والتفنيد لزادت الصفحات، وتضاعفت الكلمات، ولكن فيما ذكرت غنية لمريد الحق ومبتغيه، والله ولي كل صادق وماحق كل سفيه".

قلت: لا حاجة للإطالة، فلو أطلت لأتيت بما هو موجود، وأقول كما قلت: "والله ولي كل صادق، وماحق كل سفيه".

وأمر (حلبي) أصبح مفضوحاً لكل (نبيه) فهل يفضح الله الصادق أم السفیه؟!؟

وإليك مثلاً واضحاً على ما قلته بأن ما يكتبه الحلبي إنما هو من كتاب موجود أمامه، وإلا لو كان القارئ علامة زمانه لما فهم كلام الحلبي إلا بعد الرجوع إلى كلام المعترض والتعب في مراد الحلبي!! بخلاف كلام الشيخ طارق فإنه ينقل كلام المعترض كاملاً ثم ينقل كلام أهل العلم ويبينه فيدرك القارئ ما يريد دون الرجوع إلى كتاب آخر.

قال حلبي (ص ٢٦٩) مقطع (١١١): "تكلم (ص ١٣٧) على متابعة ساقها شيخنا من ((صحيح مسلم))، فتعقبه محمود سعيد بقوله: ((وهذه المتابعة لا تسمن ولا تغني من جوع، بالنسبة لدعوى الألباني، فالمتابع



لإسماعيل المذكور هو عثمان بن حيان منسوب إلى الجور، ولم يرو له مسلم  
في ((صحيحه)) إلا هذه المتابعة فقط..!!

قلت: إذا هو مُتَابِعٌ مُتَابِعٌ! فلماذا ترد روايته؟ ثم قولك: ((منسوب إلى  
الجور)) ما هي قيمته؟

فهل مثل هذا يطعن في روايته؟

إن قلت: ((نعم)) طعنت في العشرات من رواة ((الصحيحين))!  
وإن قلت: ((لا)) فكلامك لغوٌ لا أساس له وإنما هو تهوٍشٌ  
وتشوٍش! ". انتهى كلامه.

قلت: انظر إلى ما قاله الشيخ طارق (ص ٣٥٠-٣٥٥) لترى أن الحلبي  
يلخص ويختصر شيئاً أمامه!!

قال الشيخ طارق: "روى إسماعيل بن عبيدالله حديثاً، عن أم الدرداء،  
تابعه عليه عثمان هذا. أخرج حديثه مسلم (٣/١٤٥).

قال المعترض (ص ١٣٧): ((هذه المتابعة لا تسمن ولا تغني من جوع  
بالنسبة لدعوى الألباني، فالمتابع لإسماعيل المذكور هو عثمان بن حيان،  
منسوب إلى الجور، ولم يرو له مسلم في ((صحيحه)) إلا هذه المتابعة  
فقط)).

أقول:

فانظر -أخي القارئ النبيه-؛ كيف لم يتردد في رد هذه الرواية، وهي في  
((صحيح مسلم))، مع أن راويها لم يتفرد بها، بل توبع بشهادته هو!!



ويا ليته اكتفى بهذا؛ بل إنه تناول فأخذ يطعن في أحد رجال  
((صحيح مسلم))، بما لا يقدر في صدق، ولا حفظ، فقال: ((منسوب  
إلى الجور))!!

وقبل أن نبين ما في هذا القول من تعدد، أحب أن يكون ذكر القارئ  
الليب، أن هذا الراوي له رواية في ((صحيح مسلم))، وهذه الرواية بعينها  
هي التي يسعى المعارض إلى ردها هنا، بالطعن في راويها عثمان ابن  
حيان.

فعلى هذا؛ يكون المعارض قد وقع في تضعيف راوٍ من رجال مسلم،  
وتضعيف رواية في ((صحيح مسلم))، وهذا هو عين ما ينكره على الشيخ  
الألباني.

والشيخ الألباني حينما يتكلم في راوٍ من رجال مسلم أو رواية في  
((صحيحه))، إنما يتكلم بما سبقه إليه الأئمة.

أما المعارض؛ فإنه مع ادعائه الإجماع على صحة أسانيد  
((الصحيحين))، والذي من مقتضاه ثقة رواتها، مع هذا كله، تراه يطعن  
هنا في راوٍ من رجال مسلم، ورواية من رواياته، بما لا يقدر عند أهل  
العلم، لا لشيء إلا لمخالفة الرواية ما يرومه ويهواه.

ويا ليته سلك في ذلك سبيل أهل العلم، حتى ولو كان ذلك فيما يوافق  
الهوى؛ فإنه لا مانع من الانتصار للمذهب إذا كان هو على الحق، بل  
هذا هو المتعين، كما قيل: ((إذا وافق الهوى الحق، أرضيت الخالق  
والخلق)).





لكنه؛ أخذ يطعن في راوٍ من رجال مسلم، بما لو صحّ لكان موجباً  
للطعن في عدالته، وليس في حفظه فقط...  
وهاك البيان...

إن المعترض قال في عثمان بن حيان هذا كلمة واحدة وهي: ((منسوب  
إلى الجور))!!

فإما أنه يقصد بها الطعن فيه أو لا...  
فإن لم يكن يقصد بها طعناً، فهو لغو من القول، لا قيمة له، على ما  
فيه من إيهام، وعليه... "الخ كلامه الطويل الواضح.

**٥-** لم يُحسن حلبي التقسيم الذي قسمه من أجل أن لا ينكشف،  
فأخذ يفرق كلام الشيخ طارق في تقسيماته، فجاءت ردوده هزيلة في  
بعض الأحيان. مع أن الشيخ طارقاً أعطاهما حقها من خلال تقسيمه  
الدقيق.

**٦-** مسكين هذا الحلبي فإنه ما من كتاب (يسرقه) ويزيد فيه إلا يأتي  
(في زوائده) بطامات تدل على جهله وغفلته في علم الحديث! وقد بيّنت  
بعض ذلك أثناء التعليق على سرقة لتحقيق كتاب الأزدي الذي حققه د.  
باسم الجوابرة.

### ومن البلايا التي ذكرها في كتابه هذا:

١- ما ذكره (ص ٢٤٨) في (حفص بن سليمان المقرئ المشهور)، وكان  
محمود سعيد قال فيه: ((ضعفه غير واحد)) فاعترضه الحلبي فنقل كلام ابن  
حجر في ((التقريب)): ((متروك في الحديث مع إمامته في القراءة)).  
ثم قال حلبي: "بل قد كذبه بعضهم، واتهمه بوضع الحديث!".



قلت: هو متروك في الحديث كما قال ابن حجر، ولكن هذا الترك ليس بسبب اتهامه وأنه يضع الحديث!! فحاشا إماماً كبيراً في القراءة أن يضع الحديث!! ولكن هذا الذي اتهمه بذلك هو الراضي الخبيث ابن خراش، وهو أولى بهذا الوصف من حفص.

وعيبٌ على حلبي أن يطلق هذا الكلام في حفص ويختاره من بين كل أقوال الأئمة ليضعه في كتابه!!!  
وقول الشيخ طارق أسلم من قوله حيث قال: "بل هو ضعيف جداً في أحسن أحواله".

٢- ذكر حلبي (ص ٢٥٦) حديثاً من طريق ابن لهيعة عن يونس بن يزيد عن أبي إسحاق عن سعيد بن الحارث عن جده نوفل...، ثم قال: "وسنده ضعيف... ويونس بن يزيد ثقة في روايته عن غير الزهري خطأ. وأبو إسحاق السبيعي مدلسٌ مختلط. وسعيد بن الحارث لم يترجح لي من هو!".

قلت: هكذا أطلق الكلام على عواهنه دون وعي!!  
فيونس كثير الخطأ في روايته عن الزهري! وقد تكلم الأئمة في حفظه مطلقاً، وكان كتابه أحسن من حفظه. ولا أدري من أين جاء (الحلبي) بهذه القاعدة التي وضعها في حال يونس!! فلعله وجدها في حاشية أحد الكتب! فالله أعلم.

ثم نبهني أحد الإخوة إلى أن ما وقع لحلبي قد يكون سببه أنه اعتمد على **موسوعة المكتبة الألفية الحاسوبية** (الإصدار الأول: ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م) حيث وقع فيها في كتاب "التقريب" (ص ٦١٤): "ثقة إلا أن



في روايته عن الزهري وهماً قليلاً الزهري خطأ". فحاول حي أن يصوغ العبارة فخلط الحابل بالنابل، وصواب العبارة هو: "ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً وفي غير الزهري خطأ".

فوقع حلبي على أم رأسه بسبب اعتماده على الموسوعات الحاسوبية دون أن يرجع إلى الأصول!!

وأما أبو إسحاق فهو من أئمة الإسلام. قال الذهبي في ((الميزان)): "من أئمة التابعين وأثبتهم، إلا أنه شاخ ونسي ولم يختلط".

ثم ما الحاجة إلى الكلام على يونس وأبي إسحاق إذا كانت علة الحديث هي ممن فوقهما في الإسناد وهو ((ابن لهيعة))؟!

وأما سعيد بن الحارث فذكره الحافظ في ((الإصابة)) (٢٤١/٣) وقال: "سعيد بن الحارث بن نوفل بن عبد المطلب الهاشمي. مات أبوه سنة خمس عشرة... وكان سعيد فقيهاً، قاله الزبير بن بكار. وهو جد يزيد بن عبد الملك النوفلي لأمه أم عبدالله".

٣- قال علي حلبي (ص ٢٧١): فقد رواه ابن عدي في الكامل... من طريق بشر بن محمد (حدثنا بشر بن محمد بن أبان بن مسلم السكري أبو أحمد الواسطي: ثنا عمر بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، عن البراء ابن عازب قال: لم يكن فينا يوم بدر فارس إلا المقداد بن الأسود... (الكامل في ضعفاء الرجال (١٨/٢)). وفي إسناده علل:

١- قال الذهبي في الميزان في ترجمة بشر هذا (أحد الواهين) ونحوه في اللسان (٣٢/٢).





٢- قال علي الحلبي: أبو إسحاق هو السبيعي مدلس مختلط وهو أصلاً متكلم في سماعه من البراء (بن عازب) كما في جامع التحصيل.  
قلت: أما رمي أبي إسحاق السبيعي بالتدليس والاختلاط فهذا فيه كلام كثير ليس هذا مجاله.  
وقوله: (وهو أصلاً متكلم في سماعه من البراء (بن عازب) كما في جامع التحصيل).

قلت: سماع أبي إسحاق من البراء بن عازب رضي الله عنه لا يختلف فيه اثنان! ولا أدري هل هذا الكلام من علي الحلبي ناتج عن استعجاله أم قلة اطلاعه؟! وما ورد في جامع التحصيل هو كالتالي (وحدثه عن البراء أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بناس من الأنصار وهم جالسون في الطريق. قال ابن المديني: لم يسمعه أبو إسحاق من البراء) (جامع التحصيل: ١/٢٤٥).

والحديث أخرجه الترمذي وأحمد. قال الترمذي: حدثنا محمود بن غيلان: حدثنا أبو داود: حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق عن البراء (ولم يسمعه منه): أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بناس من الأنصار وهم جلوس في الطريق. فقال: إن كنتم لا بد فاعلين فردوا السلام وأعينوا المظلوم واهدوا السبيل. (سنن الترمذي: ٥/٧٤) ورواية المسند (قال شعبة: ولم يسمعه من البراء).

قلت: مراد علي بن المديني وشعبة (قبله) لم يسمع هذا الحديث بعينه، ولا يقصد أن أبا إسحاق لم يسمع منه مطلقاً، فهذا لا يقوله أحد البتة!! وسماع أبي إسحاق من البراء في الصحيحين بأعلى درجات التحمل،



وخاصة في صحيح الإمام مسلم بن الحجاج!! والأحاديث التي فيها التصريح بالسماع كثيرة أذكر بعضاً منها في الصحيحين فقط:

١- قال البخاري: حدثنا محمد بن بشار: حدثنا غندر: حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق قال: سمعت البراء بن عازب -رضي الله عنهما- قال: ((لما صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الحديبية كتب علي بينهم كتاباً... الخ)). (صحيح البخاري: ٩٥٩/٢).

٢- قال البخاري: حدثنا عمرو بن خالد: حدثنا زهير: حدثنا أبو إسحاق قال: سمعت البراء بن عازب -رضي الله عنهما- يحدث قال: جعل النبي صلى الله عليه وسلم على الرجال يوم أحد وكانوا خمسين رجلاً عبد الله بن جبير فقال: ((إن رأيتمونا تخطفنا الطير فلا تبرحوا مكانكم)). (صحيح البخاري: ١١٠٥/٣).

٣- قال البخاري: حدثنا مسدد: حدثنا يحيى بن سعيد، عن سفيان قال: حدثني أبو إسحاق قال: سمعت البراء بن عازب رضي الله عنهما قال: أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بثوب من حرير فجعلوا يعجبون من حسنه ولينه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((لمناديل سعد بن معاذ في الجنة أفضل من هذا)). (صحيح البخاري: ١١٨٧/٣)...". انتهى كلامه.

إلى غير ذلك من الأمثلة التي ذكرها الأخ الشريف.

٧- عقد الحلبي (ص ١٤٣) قسماً رابعاً للأحاديث التي لم يتعرض لها الشيخ بنقد لكنه يصحح متونها. وهذا القسم أيضاً سرقه من الشيخ طارق فإنه ذكرها في (ص ٧٣-٧٦)!!





٨- وهذه مقارنة بين بعض ما في كتاب الشيخ طارق وكتاب علي

حلي ثبت سرقة الأخير من الأول!! مع تعليقات مفيدة:

تنبيه: (اعتمدت على الطبعة الثانية من كتاب الشيخ طارق عوض الله).

١- ذكر الشيخ طارق فصلاً عنوانه: ((وقفات مع المعترض حول الإجماع على صحة كل أحاديث الصحيحين))، وهذا ضمن ((القسم الأول: دفع تعدي المعترض على الشيخ بآتهامه بمخالفة الإجماع)).  
وكان مما ذكر الشيخ طارق أن الغماري ذكر في كتابه ((المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير)) أن الإجماع على صحة جميع أحاديث الصحيحين غير معقول ولا واقع. وقال الشيخ طارق إن أحمد الغماري يرفعه المعترض في كتابه ((تشنيف الأسماع)) (ص ١١٥-١١٦).

وذكر حلي (ص 27): القسم الأول (رد الإجماع المزعوم)! وكان مما ذكره نفس ما ذكره الشيخ طارق، ومنه ما في (ص 38) ما يتعلق بقول الغماري في المغير، وختم ذلك بقوله: "وأحمد الغماري عند محمود سعيد هو الإمام الحافظ المحدث الناقد نادرة العصر...!! كما وصفه في تشنيف أسماعه".

قلت: فهل هذا توارد أفكار؟! أو سرقة بمعاونة الجن! أو...



٢- ذكر الشيخ طارق (ص ١٢٩) حديث عمر بن حمزة عن أبي غطفان المري عن أبي هريرة مرفوعاً: ((لا يشربن أحد منكم قائماً فمن نسي- فليستقي)). ثم رد كلام المعارض بقوله:

"فأولاً: هذا الحديث إنما أخرجه مسلم في الشواهد لا في الأصول.  
ثانياً: الشيخ الألباني مسبق بهذا الحكم، فقد سبقه القاضي عياض، فأشار إلى ضعف هذا الحديث، كما ذكر ذلك المعارض نفسه في كتابه (ص ١٥٨-١٥٩).  
ثالثاً: إن الشيخ لم يضعف كل الحديث، وإنما ضعف القطعة الثانية منه فقط؛ لضعف إسنادها، كما مرّ، ولأنها زيادة لم يجد ما يشهد لها، فقد قال في ((الضعيفة)) (٩٢٧):  
"قد صح النهي عن الشرب قائماً في غير ما حديث عن غير واحد من الصحابة، ومنهم أبو هريرة، لكن بغير هذا اللفظ وفيه الأمر بالاستقاء، لكن ليس فيه ذكر النسيان فهذا هو المستنكر من الحديث وإلا فسأثره محفوظ".  
فأين التعدي إذا؟! انتهى كلام الشيخ طارق.

قال حلي (ص ١٣٤-١٣٦): "الحديث السادس: وهو التعدي الثامن... وهو حديث أبي هريرة مرفوعاً: ((لا يشربن...)). فقد أعلّ شيخنا في ((سلسلة الأحاديث الضعيفة)) (٣٢٦/٢) ذكر النسيان فيه بقوله: "منكر بهذا اللفظ...". ثم قال: "... وقد صح النهي عن الشرب قائماً في غير ما حديث عن غير واحد من الصحابة، ومنهم أبو هريرة، لكن بغير هذا اللفظ وفيه الأمر بالاستقاء، لكن ليس فيه ذكر النسيان فهذا هو المستنكر من الحديث وإلا فسأثره محفوظ".

فما هو رد محمود سعيد؟!

تكلم (ص ١٥٦-١٥٩)... ولكن الذي أريد بيانه هنا أمور:  
الأول: أن شيخنا حفظه الله ليس منفرداً بتضعيف هذه الزيادة، حتى يسمى عمله بغير حق ((تعدياً))! إذ قد ذكر النووي في شرح مسلم



(١٩٥/١٣) أن القاضي عياضاً ((أشار إلى تضعيف الحديث))! بل إن المحافظ ابن حجر قد ذكر في ((فتح الباري)) (٨٣/١٠) أن بعض الشيوخ رجحوا الوقف!

فهل متابعة أولاء تكون تعدياً؟ فإذا كانت كذلك فماذا يسمي -إذاً- فعل هؤلاء؟!...

الثاني: أن الحديث في ((صحيح مسلم)) لم يكن في العُمد والأصول، وإنما كان في الشواهد والمتابعات!؟ [هامش: الرواة المتكلم فيهم في صحيح مسلم (ص ٣٧٩) للأخ الدكتور سلطان العكايلة]. انتهى كلام حلي.

قلت: لا يشك من يقرأ كلام الشيخ طارق وكلام حلي أن حلي قد ألهم كلام الشيخ طارق!! والذي فعله الحلي أنه وثق من السلسلة الضعيفة بذكر رقم الجزء والصفحة ليخالف الشيخ طارق بذكره رقم الحديث، والذي يعتمد عليه الحلي في نقله من السلسلة الصحيحة والضعيفة ذكر رقم الحديث وهو أيسر على طلبة العلم لاختلاف الطبقات، ولكنه حيث يذكر الشيخ طارق رقم الحديث يخالفه حلي بذكر الجزء والصفحة تمويهاً!!

ثم إن الرد على المعترض أخذه حلي من الشيخ طارق، فقدم وأخر، فالنقطة الأولى عند الشيخ طارق ذكرها حلي في الثانية عنده، والثانية عند الشيخ طارق ذكرها الحلي في الأولى مع خطئه في نقل التوثيق من كتاب المعترض.



والأدهى والأمر من فعل حلبي أن ما ذكره في النقطة الثانية هو من البدهيات في صحيح مسلم، ولكن ليخالف الشيخ طارق (وثق هذه المعلومة) من كتاب مخطوط للدكتور سلطان العكايلة! ولا ندري هل تكلم الدكتور على هذا الحديث في رسالته؟! وهل تحتاج هذه المعلومة الثمينة) إلى توثيق من كتاب مخطوط؟! ثم إن الشيخ طارق نبه إلى هذه القاعدة المعروفة في غير هذا الحديث كما في حديث جابر ((أن النبي صلى الله عليه وسلم لما كسفت الشمس صلى ست ركعات بأربع سجعات)). قال الشيخ طارق: "هذا الحديث لم يخرج مسلم في الأصول". فسرق حلبي كلامه في الحديث نفسه، فقال (ص ١٢٦): "الحديث في شواهد الصحيح لا في أصوله!!" وهذا النص أتى قبل النص الذي وثقه من كتاب الدكتور سلطان، فهو أولى بالتوثيق من هذا الذي وثقه هنا!!!

٣- ذكر الشيخ طارق (ص ٢٣٥) حديث أبي الزبير عن جابر مرفوعاً: ((أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها فإنه من أعمر عمرى فهي للذي أعمارها حياً وميتاً ولعقبه)). ثم قال الشيخ طارق: "فقال الشيخ الألباني في ((الإرواء)) (٤٩/٦-٥٠): ((صحيح أخرجه مسلم... [وأبو الزبير مدلس، وقد عنعنه. لكنه لم ينفرد به، فقد تابعه أبو سلمة ابن عبدالرحمن عن جابر] به بلفظ: ((أيا رجل أعمر عمرى...)) أخرجه مسلم...)) اهـ كلام الشيخ.

ثم قال الشيخ؛ معلقاً على قوله: ((وقد عنعنه)): ((ثم رأيت النسائي قد أخرجه مختصراً، وفيه تصريح أبي الزبير بالتحديث)).

تعقبه المعارض بعد أن ساق كلام الشيخ مبتوراً ليس كاملاً، فقد ذكر فقط ما وضعه بين المعكوفتين من كلام الشيخ، ثم قال (ص ١٥) مستنكراً: ((ولكن أبا الزبير انفرد عن



جابر بقوله صلى الله عليه وسلم: ((أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها))، وأبو سلمة ابن عبدالرحمن لم يتابعه على هذه اللفظة؛ فتأمل!!  
فانظر أيها القارئ المنصف؛ كيف أن هذا المعترض يزن بميزانين ويكيل بمكيالين!! فإذا كان ذلك لمصلحته ولتحقيق غرضه تغاضى عن كل هذا، وإذا كان ذلك عليه أو أراد التشنيع على الشيخ لم يتهيب، ولم يتردد في استنكار ما وقع هو فيه على الشيخ.  
هذا؛ مع بعد الشقة بين صنيع الشيخ وصنيعه؛ فإن صنيع الشيخ يدل على تمكنه من هذا العلم ورسوخه فيه، وصنيعك يدل على سطحتك، وعدم فهمك لدقائق هذا العلم، هذا على فرض التسليم بصدق المقصد وسلامة النية!!  
وذلك؛ أن الشيخ حينما صرح بالمتابعة، ووجد الفارق بين لفظي الحديثين، لم يستبح نفسه - كما استبحت أنت - أن يعي على القراء فلا يذكر المتن، بل ساق لفظه كاملاً، كما مر في كلام الشيخ الذي نقلناه، وبترته أنت!! "...". اهـ كلام الشيخ طارق.

قال حلي (ص ٨٨) بعد أن ذكر الحديث: "وقد خرّج شيخنا الحديث في ((الإرواء)) (رقم: ١٦٠٧) تخريجاً لطيفاً، ذاكراً تصريح أبي الزبير بالتحديث في رواية النسائي، وذاكراً متابعة أبي سلمة بن عبدالرحمن، له. وقد صدر تخريجه للحديث بقوله: ((صحيح)). وعندما أورد متابعة أبي سلمة قال: ((... فقد تابعه أبو سلمة بن عبدالرحمن عن جابر، به بلفظ: ((أيما رجل أعمر عمرى له ولعقبه...)). ثم ذكره بتمامه.

فماذا فعل محمود سعيد؟

بتر إيراد شيخنا للفظ المتابعة، ودّلس على قرائه بقوله: ((ولكن قد مر أن أبا الزبير انفرد عن جابر، بقوله: ((أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها)) وأبو سلمة ابن عبدالرحمن لم يتابعه على هذه اللفظة، فتأمل!!  
لقد تأملت! فرأيت كلامك فاسداً لأنه مبني على التلبيس! وقائم على التحريف!! فالشيخ لما أورد لفظ المتابعة كان ذلك كالتصريح منه أن هذه





اللفظة ليست موجودة! ولكن لما بترت كلامه توهمت وأوهمت أنه لم يشر إلى عدم وجود هذه اللفظة! ((فتأمل!!))... وإن من نافلة القول أن نبين أن ((يقظتنا)) -بعد منة الله علينا وله الحمد- هي التي أوقفنا على أستاذية الألباني وإمامته، وإلا فالغافلون كثيرون، الذين لا يميزون بين الجمرة والتمر، ولا يفرقون بين عبث وعتش! فاليقظة اليقظة أيها الغفلي؟!...". انتهى كلام حليبي.

قلت: أين عقولكم يا أتباع هذا الحلبي الأثري؟! وكيف يصدق من كان عنده أثارة من علم أنه لم يسرق كتاب الشيخ طارق؟! إن الذي يرد على آخر لا بد أن يذكر نص من يدافع عنه كما فعل الشيخ طارق، وأما أن يصفه وصفاً كما فعل الحلبي! فلا!! لأن القارئ لا يستطيع أن يربط الكلام بعبء بعض إلا إذا كان كله أمامه، لا بالوصف كما يفعل الحلبي (متهرباً) من إيراد الكلام كله لئلا يفضح!! وانظر كيف أشار إلى رقم الحديث في ((الإرواء)) مع أنه من عاداته أنه يذكر الجزء والصفحة منه!! ولكن لأن الشيخ طارق ذكر الجزء والصفحة خالفه الحلبي كعادته في التمويه!! ثم تعقب المعترض ببترة كلام الألباني وهذا هو ما تعقبه به الشيخ طارق!

حتى إنه لم يستطع إلا أن يسرق ثناء الشيخ طارق على الشيخ الألباني في هذا الموضوع!! فصاغه بعبارة أخرى مادحاً نفسه ((باليقظة))!! وغيره ((بالغفلي))!!





إن المغفل هو الذي يسرق من الآخرين... فأين اليقظة يا حلبي!!؟  
وأنت أولى بأن توصف بالتدليس على القراء بسرقاتك الشنيعة...  
والتهاماتك الفظيعة... فأين اليقظة؟ بل أين التقوى!!؟

٤- تكلم الشيخ طارق (ص ١٢١) على الحديث الثالث من القسم الثاني وهو حديث جابر: ((أن النبي صلى الله عليه وسلم لما كسفت الشمس صلى ست ركعات بأربع سجعات)).

فقال: "أولاً: هذا الحديث لم يخرج مسلم في الأصول، فقد أخرجه (٣١/٣) بعد رواية هشام الدستوائي عن أبي الزبير عن جابر المحفوظة، ثم أتى بهذه الرواية. وهي من رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر به، غير أنه خالفه فقال: ((ست ركعات))، بينما المحفوظ: ((أربع ركعات)) كما في رواية الدستوائي.

ثانياً: أن الشيخ قد سبقه أئمة كبار إلى تضعيف تلك الرواية، وهم: الشافعي، وأحمد بن حنبل، والبخاري، والبيهقي، وابن عبد البر، وابن تيمية، وابن القيم، وسيأتي تفصيل ذلك في المثال (٢) من القسم الرابع.

فهل من وافق هؤلاء الأئمة يكون متعدياً؟!!!".

ثم ذكر الشيخ الحديث الرابع: وهو حديث ابن عباس: ((أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في كسوف ثمان ركعات في أربع سجعات)).

قال الشيخ طارق: "فأولاً: هذا إنما أخرجه مسلم في الشواهد، لا في الأصول.

ثانياً: أن الشيخ قد سبقه أئمة حفاظ إلى تضعيف هذا الحديث، منهم: ابن حبان البستي، والبيهقي، وابن عبد البر، وقد ذكرنا أقوالهم كاملة تحت الحديث رقم (٥) من الأحاديث التي ضعفها الأئمة وهي في أحد الصحيحين في الفصل السابق". انتهى كلامه.

قال حلبي (ص ١٢٦) بعد كلام له يرد على المعترض: "ويزيد ذلك كله

بياناُ أمران:

الأول: أن الحديث في شواهد الصحيح لا في أصوله.



الثاني: أن عدداً من أهل العلم قد أعلّ هذا الحديث، واستشكل ذكر ((الست)) فيه، مثل الإمام الشافعي، والإمام البخاري، والإمام أحمد، والإمام البيهقي، والإمام ابن عبد البر، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم وغيرهم، فانظر ((السنن الكبرى)) (٣/٣٢٦، ٣٢٨، ٣٢٩) و((التمهيد)) (٣/٣٠٦-٣٠٧) و((زاد المعاد)) (١/٤٥٢-٤٥٦)!

فهل مثل هذه الموافقة لهؤلاء الأعلام تسمى تعدياً؟! أم أنها اللجاجة؟! أم أن في النفس حاجة!

ثم رد على المعترض في حديث ابن عباس، فقال:

"ثم أذكر بما طواه (!) محمود سعيد، ولم يدندن حوله، ولم يشر إليه - مع أنه نقله عبر كلام شيخنا-، ألا وهو تضعيف عدد من كبار المحدثين والحفاظ لهذه الرواية، كما في ((صحيح ابن حبان)) (٧/٩٨) و((سنن البيهقي)) (٣/٣٢٧) و((التمهيد)) (٣/٣٠٦) و((التلخيص الحبير)) (٢/٩٠)، وغيرها.

فهل -أيضاً- موافقة هؤلاء الكبراء تعدّي؟ أم أن تسميتها تعدياً هي عين التعدي؟!". انتهى كلامه.

قلت: انظر - يرحمك الله - إلى تبجحه وتعديه!! وسلوكه طريقاً في الهاوية تُرديه!! فهو يسرق في معرض الرد على مخالف شيخه! فإذا كان هذا (المبتدع) (محمود سعيد) قد تعدى، فماذا تسمي سرقتك من الشيخ طارق، وتشبعك بما لم تعط؟!!!

والذي فعله الحلبي أنه أضاف كلمة ((إمام)) لمن ذكرهم الشيخ طارق، ثم رجع إلى الإحالات التي أحال عليها الشيخ طارق فأتى



بأماكن وجود هذه الأقوال ووثقها هنا ليوهم القارئ (قرائه) أنه كدّ وتعب في الرجوع إليها!! والظاهر (دون يمين) أنه لم يفتح هذه الكتب!!! لأنه وثق مما ذكره الشيخ طارق، وما ذكره المعترض!!

٥- ذكر الشيخ طارق (ص ٢٠٦) حديث ابن عمر: ((إن تطعنوا في إماراته - يعني أسامة بن زيد- فقد طعنتم في إمارة أبيه من قبله...)) وفيه: ((فأوصيكم به فإنه من صالحكم)). ثم نقل الشيخ تعليق الألباني، ثم قال: "رد المعترض على الشيخ بكلام عجيب، انظر الرد عليه: في المثال (١٥) من القسم الرابع".  
وقال في هذا الموضوع الذي أحال عليه (ص ٤٣١): "التشنيع على الشيخ بتحميل كلامه ما لا يتحمّله والزامه بما لا يلزمه!!"

قال المعترض (ص ١٦٠): ((تحصل من هذا الآتي:  
١- تضعيف عمر بن حمزة، وقد مر رد هذا التضعيف.  
٢- أن لفظة ((فأوصيكم به)) منكرة مردودة...)) اهـ.  
أقول:

الاستنتاج الثاني لا يفهم من كلام الشيخ بالمرّة لأن الشيخ لم يرد بكلامه هنا الحكم على الحديث، ولا على هذه اللفظة، وإنما هو يحكي واقعاً، فإنه بالفعل قد روى مسلم هذا الحديث من طريق أخرى نحو رواية عمر بن حمزة بدون قوله: ((فأوصيكم به))، أما ما يترتب على هذا من حكم على هذه اللفظة فلم يتعرض له الشيخ لأن المجال ليس مجال تحقيق، وإنما مجال تعليق.

ومما يقوي هذا: أنه لما تعرض لتحقيق الحديث، وتحقيق هذه الزيادة صحح الحديث بها، وهذا يدل على أنه وقف على ما يقوي هذه الزيادة، ويدل على أنها محفوظة. فقد ذكر الشيخ الحديث بالزيادة في كتابه ((صحيح الجامع الصغير)) (١٤٢٩)، وقال: ((صحيح))؛ وهذا يدل على أنه لم يقصد من تعليقه على الحديث في ((مختصر صحيح مسلم)) أن يعلّل هذه الزيادة، أو يحكم عليها بأنها منكرة مردودة، كما يزعم المعترض، والحمد لله على التوفيق". انتهى كلامه.



قال حلي (ص ١٥٨-١٥٩): "قال (ص ١٦٠): ((فتحصل من هذا الآتي:

- ١- تضعيف عمر بن حمزة، وقد مر رد هذا التضعيف.
- ٢- أن لفظة ((فأوصيكم به)) منكرة مردودة، وهذه دعوى لا دليل عليها...!!  
فأقول جواباً عليه:

هذا إلزامٌ بما لا يلزم، وتمحلّ ظاهر، وتحميل للكلام ما لا يحتمل! إذ منهج شيخنا في طرائق الإعلال معروفة، وأساليبه في نقد الروايات والأسانيد معلومة.

إذ الشيخ يبيّن واقع رواية مسلم للحديث بطريقه، ولا يريد البتة - كما هو ظاهر - إعلال تلك الزيادة، فلو أراد ذلك لصرّح به، كما هو معهود عنه...

ومما يدل على أن الشيخ لم يرد إعلال تلك الزيادة؛ أنه سكت على الحديث - بالزيادة - مصححاً له في ((صحيح الجامع الصغير)) (١٤٢٩). انتهى كلامه.

قلت: هل هذا توارد أفكار أم هي السرقة والضحك على من حولك من الطيبين الأغمار!! والمقلدة الأغرار!؟

فانظر - رحمك الله - كيف سرق (علي حلي) العنوان الذي عنون به الشيخ طارق ووضعه في بداية كلامه، ثم رد على المعارض باختصار كلام الشيخ طارق، ولكنه لم يستطع أن يفر من لفظ الشيخ طارق



((يحكى واقعاً)) فقال: ((يبين واقع رواية مسلم))، وكذلك استدلاله بما هو في صحيح الجامع!!

٦- ذكر الشيخ طارق (ص ١٨٨) حديث جابر: ((ليس فيما دون خمسة أواق من الورق صدقة...)) الحديث.

ثم ذكر قول المعترض (ص ٧٠): "وقد تويعا [يعني أبا الزبير والفهري]، والحمد لله تعالى. قال عبد بن حميد في ((المنتخب من مسنده)): ثنا محمد بن مسلم الطائفي، عن عمرو بن دينار، عن جابر...".

قال الشيخ طارق: "أقول: بغض النظر عن حال الطائفي..."، ثم نقل كلام البخاري في ((التاريخ الكبير)) (٢٢٤/١/١) حول الخلاف في هذا الحديث، وفيه: "وقال لنا آدم: ثنا أبو جعفر الرازي، عن عمرو، عن جابر، قوله. وقال لي يحيى بن موسى: حدثنا عبدالرزاق، عن ابن جريج، أخبرني عمرو قال: سمعت [عن] جابر، وعن غير واحد. مثله. هذا أصح، مرسل".

ثم قال الشيخ طارق (ص ١٩٠): "فأنت ترى؛ أن الإمام البخاري قد ربح رواية ابن جريج وأبي جعفر الرازي الموقوفة على رواية الطائفي المرفوعة...". وذكر في الهامش عند قول البخاري: "مرسل": أي: "موقوف".

ثم ذكر الشيخ طارق بعض التنبيهات التي لها علاقة بهذا الحديث، ثم قال (ص ١٩٤): "العقيلي أنكره أيضاً... وكذلك الإمام ابن عبدالبر أنكره على الطائفي، فقال بعد أن ساق روايته في ((التمهيد)) (١١٦/١٣-١١٧)...". انتهى.

قال حلي (ص ٢٢٨) (مقطع ٥٧): "ذكر (ص ٦٩) متابعة لحديث جابر: ((ليس فيما دون خمسة أواق من الورق صدقة...)) المتقدم في الفصل الثاني (رقم: ٤: ٢) من ((مسند عبد بن حميد)) قال: حدثنا محمد بن مسلم الطائفي... بإسناده.





وقد رجّح البخاري في ((التاريخ الكبير)) (١/١١/٢٢٤) (!؟) رواية ابن جريج وأبي جعفر الرازي الموقوفة على غيرها، قائلاً بعد إيرادها: ((هذا أصح، مرسل))، أي: موقوف.

وهو ترجيحٌ لهذه الرواية على رواية الطائفي وغيره. وقد أعلّ رواية الطائفي نفسها الحافظ ابن عبد البر في ((التمهيد)) (١١٦-١١٧) فليراجع". انتهى كلامه.

قلت: انظر كيف يختصر الحلبي كلام الشيخ طارق!! فمن يقرأ كلام الشيخ طارق لطوله وبيانه فإنه يفهم المشكلة في الحديث، وأما من يقرأ كلام الحلبي هذا لا يفهم عن أي شيء يتكلم! لأنه يختصر كلاماً موجوداً أمامه كما ترى!!

وقد سبق بيان الشيخ طارق في رسالته إلى الشيخ بكر أبو زيد تفسير قول البخاري "مرسل" أي موقوف، وأنه خطأ! فتابعه الحلبي على خطئه!!!

فالسارق دائماً يقع في ما يكشفه ويفضحه! وكما قال أهل

الاختصاص في ((علم الجريمة)): "إنه لا جريمة كاملة"!!!

تظنُّ بأنَّ جُرْمَكَ سوف يَخْفَى وهذا العار في عينيك أَلْفَى

لَعَمْرُ اللَّهِ حُبُّكَ صارَ نَتْنًا فَتُبُّ لِلَّهِ خَلَّ الْقَلْبَ أَصْفَى

٧- ذكر الشيخ طارق (ص ٣٦٢) كلام المعارض (ص ٧٠): "وحرام هو ابن عثمان، ضعيف. ((الميزان)) (١/٤٦٨)".







قال الشيخ طارق: "وهذا كلام مقلوب... لأنه من المعروف بداهة؛ أن الإكثار مظنة الخطأ، وكلما أكثر الراوي كلما كانت نسبة خطئه أكثر، هذا ما لا أظن عاقلاً ينكره".  
ثم دَلَّ الشيخ طارق على هذه القاعدة ببعض الأمثلة عن أئمة الحديث.  
ثم نقل عن الحافظ ابن حجر في ((الفتح)) (١/٢٠١): "... إذ الإكثار مظنة الخطأ...  
وأما من أكثر منهم فمحمول على أنهم كانوا واثقين من أنفسهم بالثبوت...".

قال حلي (ص ٢٣٠) مقطع (٦٠): "قال (ص ٧٢): ((محمد بن مسلم الطائفي من المكثرين عن عمرو بن دينار، فلحديثه عنه مزية...))!  
قلت: ليس ذلك بإطلاق! إذ قد يكون الإكثار -وبخاصة ممن في حفظهم شيء- سبباً في الوهن ودخول الخلل وورود المناكير. أما الإكثار من الثقات عن شيوخهم، فهو مظنة الثبوت، والدقة والصواب -إن شاء الله-.

فهذه قاعدة مهمة، فكن منها على دُكْرٍ". انتهى.

قلت: نعم، هي قاعدة مهمة، ولكنها ليست منك!! بل هي مسروقة من كلام ابن حجر وكلام الشيخ طارق!!! وبين السارق والمسروق منه فرق ساحق!! وإن لم يفرق بينهما معاند سارق!! أو جاهل ناعق!!

فكن من هؤلاء السراق على حذر!! ولا يغرنك تقمصهم لعبارات ابن حجر!! فقلوبهم كالحجر!! بل أشد قسوة!! فكيف يكونون لك - يا طالب الحق - قدوة وأسوة!!

٩- قال الشيخ طارق (ص ٢٩٢): "ساق المعترض (ص ٧٢) التوثيق التي جاءت في حق محمد بن مسلم ثم قال: ((وفي مقابل كل هؤلاء انفرد الإمام أحمد بتضعيفه، ولم



يبين سبب الضعف، فهو جرح غير مفسر- فَيُرَدُّ في مقابل التعديل المذكور كما هو معروف!!)

أقول: كثيراً ما يُرَدُّ المعارض تضعيفات الأئمة بهذه القاعدة، مع أنها ليست على إطلاقها، وإنما محلها حيث يختلف الجرح المبهم مع التعديل اختلافاً لا يمكن الجمع بينهما بطريقة من طرق الجمع المعروفة.

ورواة الحديث أنواع...".

ثم نقل الشيخ طارق هذه الأنواع وفصلها مع الأمثلة، ثم قال: "فقد وثقه مطلقاً أبو داود والعجلي، وابن معين في رواية، وفي رواية أخرى فصل كما سيأتي. وقال عبدالرزاق: ((ما كان أعجب محمد بن مسلم إلى الثوري)).

فهؤلاء؛ الذين أطلقوا فيه التوثيق.

وضعه أحمد بن حنبل مطلقاً، كما سلف...

ومنهم من وثقه في الجملة؛ إلا أنه بين أنه يخطئ..

قال ابن حبان -بعد أن أدخله في ((الثقات))- ((٣٣٩/٧)): ((كان يخطئ)).

وقال الساجي: ((صدوق، يهيم في الحديث)).

ومنهم: من بين نوع هذا الخطأ..

فقال ابن مهدي: ((كتبه صحاح)).

فهو بذلك يشير إلى أنه يخطئ إذا حدث من حفظه.

أما ابن معين؛ فقد صرح بهذا، فقال -كما في ((تاريخ الدوري)) (٣٠٤)، وهو في ((الجرح)) (٧٧/١/٤): ((لم يكن به بأس، وكان سفيان ابن عيينة أثبت منه، ومن أبيه ومن أهل قريته، كان إذا حدث من حفظه يقول: كأنه يخطئ، وكان إذا حدث من كتابه فليس به بأس)).

فاذا تدبرنا على ما سبق؛ تبين لنا أن للطائفي حاليتين:

الأولى: إذا حدث من كتابه، فهو في هذه الحالة ثقة؛ حديثه صحيح. ويظهر هذا باستقامة حديثه وعدم مخالفته للثقات.

الثانية: إذا حدث من حفظه، فهو في هذه الحالة يخطئ أحياناً، فحديثه في هذه الحالة في الأصل حسن، إلا إذا ظهر خطؤه في حديث ما بمخالفته للثقات أو تفرد به لا يحتمل التفرد، ففي هذه الحالة يُرد حديثه، ويظهر بذلك أنه مما حدث به من حفظه. وبهذا الجمع؛



نكون قد أعملنا أقوال العلماء كلها، ولم نطرح بعضها، ويحمل تضعيف أحمد له على ما رواه من حفظه لا من كتابه...". انتهى.

قال حلي (ص ٢٣٠) مقطع (٦١): "ثم تم كلامه في الصفحة نفسها (ص ٧٢) بإيراد مقالات عدد من موثقي الطائفي (!!)" ثم قال: ((وفي مقابل كل هؤلاء انفراد الإمام أحمد بتضعيفه، ولم يبين سبب الضعف، فهو جرح غير مفسر فيردُّ في مقابل التعديل المذكور كما هو معروف!!)) كذا! مع أن في المقالات التي ذكرها لتوثيقه ما يثبت ضعفه، وما يؤيد تفسير جرحه!

فعن ابن حبان: ((كان يخطئ)).

وعن الساجي: ((صدوق يخطئ)).

وقد فصل ابن معين رحمه الله تعالى القول فيه تفصيلاً حسناً تلتقي عليه الكلمات السابقة كلها، فقال في ((تاريخه)) (٤٠٣-رواية الدوري): ((لم يكن به بأس، وكان سفيان بن عيينة أثبت منه ومن أبيه ومن أهل قريته، كان إذا حدث من حفظه يقول: كأنه يخطئ، وكان إذا حدث من كتابه فليس به بأس)).

فمن وثقه أراد روايته من كتابه.

ومن جرحه أراد روايته من حفظه.

والله الموفق للصواب". انتهى كلام حلي.

قلت: نعم، الله هو الموفق للصواب، لا للسرقة!! فهذا هو حلي قد أخذها (لقمة سائغة) من كلام الشيخ طارق، وأعطاهم للقارئ



مختصرة!!! مقتصراً على بعض النقل والنتيجة التي ذكرها الشيخ طارق!!

وانظر قول الشيخ طارق: "ساق المعارض التوثيقات التي جاءت في حق محمد بن مسلم"، وقول حلي: "بإيراد قالات عدد من موثقي الطائفي"!!!

وقد نقل حلي عن الساجي قوله: "صدوق يخطئ!" وهو خطأ إما غفلة منه وإما متعمداً! فلعله أخطأ فيه عمداً لكي لا يكشف، والله أعلم!! وبعاده من عباده أرحم.

وانظر قول حلي: "قالات!" وهو جمع لقول فلان وفلان عنده، وهذا الجمع لا يُعرف في العربية؛ فهل حلي ناسف سيويه؟ بل هو تشدق سمح يدل على سفاهته! والصواب: "مقالات".

١٠- ذكر الشيخ طارق (ص ١٦٤-١٦٨) أحاديث احتج بها المعارض على إثبات سماع أبي الزبير فيها من جابر، وكلها من طريق ابن لهيعة، فقال الشيخ طارق: "وابن لهيعة قد زاد السماع، وهو ضعيف عندك... لأنه ليس من رواية أحد العبادلة عنه -انظر كتابك (ص ١٠٩)-، فكيف تحجج به في إثبات السماع". انتهى.

قال حلي (ص ٢٣٦) مقطع (٦٧): "أورد (ص ٨٠) رواية من المسند يرويها الإمام أحمد عن: حسن، حدثنا ابن لهيعة، أخبرنا أبو الزبير، أخبرني جابر...)) مستدلاً بها على تصريح أبي الزبير بالتحديث للحديث المتقدم في الفصل الثاني (برقم: ٦:٤)!

وقد غفل -أو تغافل- عن أن الطريق إلى أبي الزبير ابن لهيعة، ورواية حسن عنه ليس من مقبول حديثه كما يعرفه أهل الشأن...". انتهى.





قلت: انظر كيف لفّ الكلام ومؤداه واحد، فبدل أن يذكر العبادة ذكر رواية حسن - وما أظن حلي يعرف من حسن هذا! وهو الحسن بن موسى الأشيب- وقد أحال الشيخ طارق المعترض إلى كتابه (ص ١٠٩)، فماذا فعل الحلبي: كتب في الهامش: وهو -أي المعترض- يعرف هذا كما في (ص ١٠٨-١٠٩) من كتابه... وكذلك فعل حلي في مقطع (٦٨) و (٦٩) فإنه رد على المعترض كما رد الشيخ طارق بأن الحديثين من رواية ابن لهيعة وليس من رواية أحد العبادة عنه!

سبحان الملك الجبار! على توارد الأفكار!! وتوافق الأنظار!! ولكن كيد الظالمين في تبار، ومكرهم إلى بوار!! وغداً تأتيك البيئات بالأخبار!! ويوم القيامة يخسأ الفجار!! وتُكشَف الأَسرار!! وللسارقين بئس القرار!! فرحمك اللهم أنت العزيز الغفار.

١١- ذكر الشيخ طارق (ص ١٦٩) حديث معقل عن أبي الزبير عن جابر أن امرأة من بني مخزوم سرت، فأُتي بها النبي صلى الله عليه وسلم، فعادت بأُم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم: ((والله، لو كانت فاطمة لقطعت يدها))، فقطعت.

ثم قال:

"قال المعترض (ص ٨٦): ((صرّح أبو الزبير بأن جابر بن عبد الله أخبره، وذلك فيما رواه أحمد في ((المسند)) (٣/٣٨٦)، قال أحمد: ثنا حسن: حدثنا ابن لهيعة: حدثنا أبو الزبير: أخبرني جابر، أن امرأة من بني مخزوم سرت... الحديث)) اهـ. أقول -أي الشيخ طارق-: هذا؛ كالذي مرّ، من ضعف حديث ابن لهيعة؛ لأنه من غير طريق العبادة عنه.





ومعقل، هو ابن عبيدالله الجزري، صدوق من رجال مسلم، وهو لم يذكر لفظ الإخبار بين أبي الزبير وجابر، فتحقق أنّ هذا اللفظ مما زاده ابن لهيعة خطأ ووهماً. ثم إن معقلاً قد تويع على عدم ذكر السماع أيضاً، تابعه: موسى بن عقبة... وتابع معقلاً أيضاً على عدم ذكر السماع: أشعث بن سوار إن كان محفوظاً...". انتهى.

قال حلي (ص ٢٣٩) مقطع (٧١): "أورد (ص ٨٦) تصريحاً لأبي الزبير بالسماع، للحديث المتقدم (برقم: ٥: ٢) وقد رواه مسلم من طريق الحسن بن أعين، حدثنا معقل، عن أبي الزبير، عن جابر...! أو التصريح بالسماع من ((المسند)) من طريق حسن عن ابن لهيعة، حدثنا أبو الزبير، أخبرني جابر...!"

قلت -أي الحلي-: وفيه -زيادة على ما سبق تكراره- من عدم صحة رواية حسن عن ابن لهيعة، وبالتالي عدم صحة السند إلى التصريح بالتحديث: أن رواية معقل راجعة إلى رواية ابن لهيعة! وهي علة دقيقة لا يعرف قدرها إلا طلبة الحديث، وأهله:

قال الحافظ ابن رجب في ((شرح علل الترمذي)) (٢/٦٣٨-٦٣٩) في ذكر ((قوم ثقات في أنفسهم، لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف))، قال: ((... ومنهم: معقل بن عبيدالله الجزري، ثقة، كان أحمد يضعف حديثه عن أبي الزبير خاصة، ويقول: ((يشبه حديثه حديث ابن لهيعة، ومن أراد حقيقة الوقوف على ذلك، فلينظر إلى أحاديثه عن أبي الزبير، فإنه يجدها عند ابن لهيعة، يرويها عن أبي الزبير كما يرويها معقل سواء...)).

فهل يكون مثل هذا الإسناد صالحاً لقبول ذلك التحديث؟! وبخاصة أن كلتا الروایتين راجعتان إلى أصل واحد؟!". انتهى كلامه.



قلت: نقل الحلبي الرد الأول من الشيخ طارق كعادته. وإتيانه بكلام ابن رجب هنا كان ينبغي توجيهه في تضعيف رواية معقل من أساسها، وكان لمعقل هذا عن أبي الزبير عن جابر نسخة يرويها عنه الحسن بن محمد بن أعين عن معقل.

قال ابن رجب في ((شرح علل الترمذي)) (٢/٨٦٦): "قد سبق قول الإمام أحمد أن حديثه . أي معقل - عن أبي الزبير يشبه حديث ابن لهيعة، وظهر مصداق قول أحمد أن أحاديثه عن أبي الزبير مثل أحاديث ابن لهيعة سواء كحديث اللمعة في الوضوء وغيره، وقد كانوا يستدلون باتفاق حديث الرجلين في اللفظ على أن أحدهما أخذه عن صاحبه كما قال ابن معين في مطرف بن مازن إنه قابل كتبه عن ابن جريج ومعمر فإذا هي مثل كتب هشام بن يوسف سواء، وكان هشام يقول لم يسمعها من ابن جريج ومعمر إنما أخذها من كتبي، قال يحيى: فعلمت أن مطرفاً كذاب، يعني علم صدق قول هشام عنه".

فالمسألة ليست مسألة عنعنة وتحديث، وإنما رجوع حديث معقل إلى حديث ابن لهيعة. وأنى حلبي معرفة ذلك لأن فاقد الشيء لا يُعطيه!

١٢- ذكر الشيخ طارق (ص ١٩٥) حديث معقل عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً: ((استكثروا من النعال...)) الحديث.

ثم نقل قول المعترض فقال:

"قال المعترض (ص ٩٣): ((لم أجد تصريحاً بالسماع لأبي الزبير، لكن تابعه الحسن البصري (!) فيما رواه البخاري في ((التاريخ الكبير)) (٤٤/٨) عن مجاعة بن الزبير، عن الحسن، عن جابر به، وأخرجه ابن عدي في ترجمة مجاعة بن الزبير بنفس السند من



((الكامل)) (٢٤١٨/٦). ومجاعة مختلف فيه، فيمكن أن يُحسّن حديثه لا سيما في المتابعات والشواهد...)).

أقول:

كلامك هذا منتقد من وجهين:

الوجه الأول:

أن ((مجاعة)) هذا؛ لا يمكن أن يحسّن حديثه، بل هو ضعيف...".  
ثم تكلم الشيخ طارق عن حاله في (٨) صفحات، وفيها فوائد.

ثم قال:

"الوجه الثاني:

على فرض التسليم بما قلته من أن مجاعة يمكن أن يحسّن حديثه، لا نسلم لك بما بينته على ذلك...

أولاً: لأنك قلت (ص ٩٤):

((والحسن البصري لم يسمع من جابر بن عبد الله كما ذكره جماعة)).

فكيف يستقيم هذا مع قولك هنا: ((تابعه الحسن البصري))؟!

فإن الذي تابعه في الحقيقة إنما هو الوساطة التي أسقطها الحسن البصري بينه وبين جابر رضي الله عنه.

ثانياً: أننا لو سلمنا بتحسين حديث مجاعة في الجملة، لما كان حديثه هذا كذلك؛ لأنه اضطرب فيه، مما يدل على أنه لم يحفظه جيداً، والبحث هنا يدور حول حديثه خاصة، لا حول حديثه عامة.

فأنت قلت (ص ٩٤):

((وفي الباب... وعن عمران بن حصين. رواه العقبلي (٢٥٥/٤) والخطيب في التاريخ

(٤٠٤-٤٠٥) من طريق مجاعة بن الزبير عن الحسن عن عمران بن حصين به)).

فهذا؛ وجه ثان قاله مجاعة، فإما أن يكون كلاهما محفوظاً، أو أحدهما، أو ليس واحد منهما. فلاحتمال الأول...". انتهى.

قال حلي (ص ٢٤٤) مقطع (٧٨): "أورد (ص ٩٣) متابعةً لحديث أبي

الزبير عن جابر: ((استكثروا من النعال...)) المتقدم في الفصل الثالث



(برقم: ٧ : ١)، قائلاً: ((لم أجد تصريحاً بالسماع لأبي الزبير، لكن تابعه الحسن البصري فيما رواه البخاري في التاريخ...)).  
ثم يقول (ص ٩٤) ناقضاً ما بناه: ((والحسن البصري لم يسمع من جابر بن عبدالله كما ذكره جماعة...))!!  
قلت: فماذا أفادت أبا الزبير متابعة الحسن إذاً؟!  
وبخاصة أن جماعة بن الزبير راويه عن الحسن قد اضطرب فيه: فجعله مرة عن جابر، ومرة عن عمران بن حصين.  
فقد رواه الطبراني في ((المعجم الكبير)) (١٣٨/١٨) وغيره من طريق جماعة، عن الحسن عن عمران!  
فتعلّ هذه الرواية تلك!  
ومن عَجِب أنه أورد هذه الرواية زاعماً أنها ((في الباب))، دون تأمل في روايتها اتفاقاً واختلافاً!". انتهى كلام حلبي.

قلت: انظر -رحمك الله- كيف لخص واختصر ما فصله الشيخ طارق، فإن رده على المعترض كان طويلاً. وفات (حلبي) أهم شيء في الرد وهو الوجه الأول لأن الرد الأقوى هو ما جاء فيه.  
ولاحظ قول الشيخ طارق: ((لا نسلم لك بما بنيت على ذلك))،  
وقول الحلبي: ((ناقضاً ما بناه))!!!

والجديد الذي أتى به حلبي هو ذكره لرواية الطبراني لحديث عمران بن حصين، (ولأن ذلك فتحاً عنده) قال في الهامش: "وقد فات هذا



المصدر محمود سعيد، إذ عزاه للخطيب والعقيلي! وليس من شك أن الطبراني أعلى وأشهر... إلا أن يكون وقف عليه... وكتّمه!!"

قلت: أنا لا أدافع عن محمود سعيد المبتدع، ولكن لم يريد أن يكتّم هذه الرواية كما يزعم الحلبي!!؟ فإنه ذكر الرواية نفسها عند العقيلي والخطيب، فلا حاجة لكتّمها!!

ثم إن ذكرها من عند الطبراني لا يساعدنا في الرد على المعارض، بل إن عزوه لها من عند العقيلي والخطيب ومن قبلهما البخاري وابن عدي أحسن في الرد عليه؛ لأن هؤلاء ذكروا روايته في ترجمته وهذا يعني أنهم يستنكرونها عليه كما نبّه على ذلك الشيخ طارق، وأما الطبراني فإنه يسوق الروايات في معجمه بحسب المسانيد، فلا تفرح يا حلبي بعزوها إلى الطبراني!!!

والعجب من حلبي أنه ذكر في الصفحة التالية (٢٤٦) في الحاشية أن هذا الاستدراك الذي استدركه هنا بذكر رواية الطبراني هي ((مثال على الاستدراك العلمي)).

ذلك مبلغهم من العلم...

**أظننت أنك قد غدوت مُحدّثاً      قد كنت دوماً في العلوم مُحنّثاً**  
**فاسمع كلامي وارعوي عن باطلٍ      لا لا تظللّ بكتّب غيرك عابثاً**

١٣- ذكر الشيخ طارق (ص ١٧٥) حديث معقل عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً: ((لا يقين أحدم أخاه يوم الجمعة ثم ليخالف إلى مقعده فيقعده فيه، ولكن يقول: افسحوا)). ثم نقل الشيخ كلام المعارض، فقال: "قال المعارض (ص ٩٨):





((تابعه سليمان بن موسى عند أحمد وعبدالرزاق. قال أحمد، ثنا محمد ابن بكر: أنا ابن جريج: أخبرني سليمان بن موسى، قال: أخبرني جابر به. وهو في ((مصنف عبدالرزاق)) بنفس السند (٢٦٨/٣)، وأخرجه أحمد من طريقه أيضاً (٢٩٥/٣). وسليمان بن موسى ثقة فيه بعض اللين، والسند إليه صحيح)).

ثم قال:

((قال ابن معين: ((سليمان بن موسى عن جابر مرسل))... وابن حبان ذهب مذهب ابن معين، فقال في ((مشاهير علماء الأمصار)) (ص ١٧٩): ((وقد قيل: إنه سمع جابراً، وليس بشيء، تلك كلها أخبار مُدلسة)). ولكنه سمع من جابر هذا الحديث، فلا يعد مدلساً، وإن صحَّ أنه لم يسمع منه لم تكن روايته عنه إلا من باب الإرسال الخفي في الأصح، والله أعلم)). اهـ كلامه.  
أقول:

اعتمادك على هذه الرواية لإثبات سماع سليمان بن موسى من جابر، وعليه إثبات متابعتي لأبي الزبير؛ خطأ محض، وذلك لأمر...

الأول: أن ابن معين وابن حبان قد نصّا على عدم سماع سليمان بن موسى من جابر، ولم يخالفهما أحد...

الثاني: أن ذكر لفظ الإخبار في هذه الرواية بين سليمان بن موسى وجابر، مما أخطأ فيه محمد بن بكر البرساني...

الثالث: أنه مع تفرد ذكر الإخبار بين سليمان وجابر، قد خالفه من هو أوثق منه بطبقات، ألا وهو الإمام عبدالرزاق بن همام، فقد رواه في ((مصنفه)) -كما ذكرت أنت (٢٦٨/٣)-، عن ابن جريج، به. فلم يذكر لفظ الإخبار.

وعبدالرزاق وإن كان أثبت من البرساني في الجملة، فإنه أيضاً أثبت منه في ابن جريج خاصة.

فقد قال أبو زرعة الدمشقي في ((تاريخه)) (٤٥٧/١): ((قلت لأحمد بن حنبل: من أثبت في ابن جريج: عبدالرزاق أو محمد بن بكر البرساني؟ قال: عبدالرزاق)).  
فدلّ هذا، على أن رواية البرساني شاذة غير محفوظة.  
تثنية..





وقعت رواية عبدالرزاق هذه في ((المسند)) (٢٩٥/٣)، هكذا: ((ثنا عبدالرزاق: أنا ابن جريج، قال سليمان بن موسى: أنا جابر، أن النبي صلى الله عليه وسلم...)) فذكر الحديث.

و((أنا)) اختصار ((أخبرنا)) كما هو معروف، وأخشى أن يكون ذلك خطأ من الناسخ أو الطابع؛ لأن رواية عبدالرزاق هذه في ((مصنفه)) بذكر العنعنة بين سليمان بن موسى وجابر...".

ثم ذكر الشيخ طارق متابعة عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد لعبدالرزاق بذكره العنعنة، ثم قال:

"وعليه، فلا تصح أيضاً متابعة سليمان لأبي الزبير، ويكون المتابع في الحقيقة هو الوساطة الساقطة بين سليمان وجابر".

ثم تكلم الشيخ عن وصف المعارض لسليمان بالتدليس، وختم ذلك بالرد على قول المعارض: ((وإن صح أنه لم يسمع منه لم تكن روايته عنه إلا من باب الإرسال الخفي في الأصح)).

قال الشيخ طارق:

"أقول:

نعم؛ هو كذلك، والإرسال الخفي صريح في عدم السماع، والذي من مقتضاه انقطاع السند، وهذا ينهدم بحثك جملة وتفصيلاً، ولا يثبت حينئذ لا سماع سليمان من جابر؛ لأن روايته عنه من باب الإرسال الخفي، ولا متابعة سليمان لأبي الزبير؛ لأن المتابعة حينئذ تكون من الوساطة الساقطة بين سليمان وجابر. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات". انتهى كلامه.

قال حلي (ص ٢٥٠) مقطع (٨٤): "ذَكَرَ (ص ٩٧-٩٨) متابِعاً لأبي الزبير في حديثه عن جابر، مرفوعاً: ((لا يقيمن أحدكم أخاه يوم الجمعة ثم ليخالف...)) المتقدم في الفصل الثاني (برقم ٤: ١٦)، قائلاً:

((تابعه سليمان بن موسى عند أحمد وعبدالرزاق، قال أحمد، ثنا محمد

ابن بكر: أنا ابن جريج: أخبرني سليمان بن موسى، قال: أخبرني جابر



به. وهو في ((مصنف عبدالرزاق)) **بنفس السند** (٢٦٨/٣)، وأخرجه أحمد من طريقه أيضاً (٢٩٥/٣)).

ثم نقل عن ابن معين نفيه سماع سليمان بن موسى جابراً، وكذا عن ابن حبان، ثم عقب بقوله:

((ولكنه سمع من جابر هذا الحديث، فلا يعد مدلساً، وإن صحَّ أنه لم يسمع منه لم تكن روايته عنه إلا من باب الإرسال الخفي في الأصح، والله أعلم)).

قلت -أي حلبي-: وعليه تعليقات:

الأول: أن الإمام أحمد روى الحديث في ((مسنده)) عن عبدالرزاق... وفيه: ((.. قال سليمان بن موسى أنا جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال...)).

ورواه -بعده- عن محمد بن بكر.. وفيه: ((.. سليمان بن موسى قال: أخبرني جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم...)).

**والرواية الأولى التي فيها ((أنا)) موهمة أنها اختصار ((أخبرنا)) وليست كذلك بدليل أن رواية ((مصنف عبدالرزاق)) (٥٥٩١) - وهو شيخ أحمد فيه- فيها: ((عن سليمان بن موسى أن جابر بن عبدالله قال...)).**

الثاني: أن اختلاف عبدالرزاق ومحمد بن بكر في شيء إنما يرجح فيه عبدالرزاق، لأنه أوثق وأثبت:

ففي ((تاريخ دمشق)) (٤٥٧/١) لأبي زرعة الدمشقي:



((قيل لأحمد بن حنبل: من أثبت في ابن جريج: عبدالرزاق أو محمد ابن بكر البرساني؟ قال: عبدالرزاق)).

فالقول قول عبدالرزاق، وليس فيه التصريح بالتحديث. ويؤيده:

الثالث: أن المحافظ ابن حجر في ((أطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي)) (١/٤٧/أ) صدر رواية سليمان بن موسى عن جابر بقوله: ((سليمان بن موسى الأشدق عن جابر، ولم يدركه))، ثم أورد أول حديث له، وهو حديث الباب، وقال عقبه: ((عن محمد بن بكر وعبدالرزاق عن ابن جريج عنه به)).

فهذا ترجيح صريح يضاف إلى مقالات ابن معين وابن حبان والمزي وغيرهما.

الرابع: على ضوء ما سبق تعرف خطأ محمود سعيد في قوله عن الحديث: ((وهو في ((مصنف عبدالرزاق)) بنفس السند))!!

الخامس: قول محمود سعيد في خاتمة بحثه: ((وإن صح أنه لم يسمع منه لم تكن روايته عنه إلا من باب الإرسال الخفي في الأصح))!!

أقول: نعم؛ هي كذلك، وبها يتقوض بحثك من أساسه، ولا تسلم متابعة سليمان بن موسى من أصلها! إذ المتابع في الحقيقة هو الساقط بين سليمان بن موسى وجابر، وهذا هو عين المحذور من رواية أبي الزبير عن جابر بالعننة دون تبين السماع.

ثم أليست جرأة محمود سعيد في رد كلام أئمة الحديث هي من التعدي الصارخ على أهل الاختصاص؟! ثم يصف غيره -دون حق- بالتعدي! انتهي كلام حلي.



قلت: وانظر أيضاً أخي القارئ إلى تلخيصه واختصاره لكلام الشيخ طارق!!! فما ذكره هو عينه ما ذكره الشيخ طارق وإن تلاعب بالألفاظ كعادته!!

والذي زاده عن ابن حجر في الأطراف لا يقدم ولا يؤخر، ولكنه أراد أن يبعد التهمة عنه من سرقة الشنينة، ويدلك على ذلك رده الأخير على المعترض، فقارن بينه وبين كلام الشيخ طارق!!

– قال الشيخ طارق: "أقول: نعم هو كذلك".

فقال الحلبي: "أقول: نعم هي كذلك!!"

ومن عادة الحلبي أن يبدأ كلامه بـ: ((قلت))!! ولكنه نسي هنا

فذكر ما يذكره الشيخ طارق دائماً ((أقول))!!

– قال الشيخ طارق: "ينهدم بحثك جملة وتفصيلاً".

فقال الحلبي: "يتقوّض بحثك من أساسه".

– قال الشيخ طارق: "لا يثبت حينئذ لا سماع سليمان من جابر..."

ولا متابعة سليمان لأبي الزبير لأن المتابعة حينئذ تكون من الوسطة الساقطة بين سليمان وجابر".

فقال الحلبي: "ولا تسلم متابعة سليمان من أصلها! إذا المتابع في

الحقيقة هو الساقط بين سليمان بن موسى وجابر".

فانظر تعديه الصارخ على أهل الاختصاص بسرقة كلامهم!!!

تنبيه: الذي أشتهر باسم تاريخ دمشق هو كتاب ابن عساكر،

وتاريخ أبي زرعة – وإن كان موضوعه عن تاريخ دمشق أيضاً –، إلا

أن شهرته بين أهل العلم هو: "تاريخ أبي زرعة"، فكان الأولى بحلبي أن



يقول: "ففي تاريخ أبي زرعة"، لا: "ففي تاريخ دمشق" لئلا يختلط على بعض الطلبة.

١٤- تكلم الشيخ طارق (ص ١٥٩-١٦٠) على منهج المعارض في إيراد الشواهد، فقال: "وأحياناً يأتي بشواهد، بعد أن لا يجد تصريحاً بالسماع ولا متابعة، ويكون إسناد الشاهد ضعيفاً لسوء حفظ أو انقطاع؛ فتجده يدفع العلة التي في السند بمجرد أن المتن محفوظ صحيح.

وهذا؛ ليس بشيء؛ لأن صحة المتن لا يلزم منها صحة كل إسناد يروى به هذا المتن... فإن المعارض (ص ١٠٠) ذكر شاهداً لحديث رواه أبو الزبير عن جابر، وهذا الشاهد من طريق محمد بن فضيل، عن عطاء بن السائب، عن يحيى بن جعدة، عن رجل حدثه، عن أم مالك الأنصارية.

ثم قال المعارض: ((قال الحافظ الهيثمي: فيه عطاء بن السائب، ثقة ولكنه اختلط، وفيه راوٍ لم يُسم)).

ثم قال: ((عطاء بن السائب لم يختلط في هذا الحديث لأن له شواهد كثيرة، منها حديث جابر المذكور)).  
أقول:

لقد نسي المعارض أن الشواهد إنما تصحح المتن لا الإسناد، وأبو حاتم يقول فيما رواه ابن فضيل عن عطاء: ((وما روى عنه ابن فضيل، ففيه غلطٌ واضطراب)).

فهذا؛ حكم من أبي حاتم على هذه الرواية وأمثالها مما رواه ابن فضيل عن عطاء... ثم إن جعله حديث جابر المذكور شاهداً لحديث أم مالك الأنصارية الذي يرويه عطاء بن السائب؛ خطأ مركب!!

لأنه جعل المشهود له شاهداً!! ولأن كون المتن له ما يشهد له، فأين الذي يشهد لهذا السند الذي جاء به عطاء بن السائب ولم يتابع عليه؟!

ثم إن المعارض جعل احتمال هذا الحديث على شيء متواتر، دليلاً على سماع أبي الزبير له من جابر! وهذا في غاية العجب!!  
فقد قال:



((لم أجد لأبي الزبير تصريحاً بالسماع، لكن أحاديث زيادة الطعام ببركته صلى الله عليه وسلم متواترة، لا تحتاج لما يقويها)).  
وهذه؛ حيدة وخروج عن محل البحث؛ لأن كون الحديث قد اشتمل على بعض ما هو متواتر، لا يستلزم صحة هذا الحديث بعينه، فضلاً عن ثبوت سماع أحد رواة له من شيخه...". انتهى.

قال حلي (ص ٢٥٢) مقطع (٨٧): "أورد (ص ١٠٠) قول النبيّ لامرأة في عكّة سمنٍ عصرتها: ((لو تركتها ما زال قائماً))، وهو من حديث أبي الزبير عن جابر، فلم يورد له تصريحاً بالتحديث، وإنما قال -بعد- ((..)) لكنّ أحاديث زيادة الطعام ببركته صلى الله عليه وسلم متواترة لا تحتاج لما يقويها...!!

قلت: فلماذا تورده؟ ولماذا تنظمه في سلك ((التعدييات)) ملزماً الشيخ في تضعيفه، ثم تقول: ((.. لا تحتاج لما يقويها))؟! علماء أن شيخنا لم يتعرض له بنقده، بل قد صحح متنه في بعض كتبه كما سبق.

ثم أورد محمود سعيد لحديث الباب شاهداً من حديث محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب، عن يحيى بن جعدة، عن رجل حدثه، عن أم مالك.. به.. وهو في ((مصنف ابن أبي شيبة)) و((معجم الطبراني الكبير))، ثم نقل قول الهيثمي فيه: ((رواه الطبراني، وفيه عطاء بن السائب، ثقة، ولكنه اختلط، وفيه راو لم يسم))، فقال عقبه: ((عطاء ابن السائب لم يختلط في هذا الحديث، لأن له شواهد كثيرة، منها حديث جابر المذكور)).





قلت: وهذا منه أعجب شيء يكون! فما شأن الاختلاط - وهو من متعلقات الإسناد - بالمتن؟! إذ الشواهد - كما يعرفه الطلاب - إنما صلتها بالمتن، لا الأسانيد!

ومع ذلك فإن ابن أبي حاتم قال في ((الجرح)) (٣/١ : ٣٣٤) في عطاء: ((وما روى عنه ابن فضيل، بلغني فيه غلط واضطراب)). فتأمل". انتهى.

قلت: تأملت فوجدتك أخذت كلام الشيخ طارق فاختصرته وصغته بعبارتك (الإنشائية) البراقة المليئة بعلامة التعجب!!!!!!  
فكيف يتوافق كلامك مع كلام الشيخ طارق في تعقبه في مسألة الاختلاط والاستشهاد بكلام أبي حاتم!؟

وهنا أيضاً زاد حلبي توثيق عبارة أبي حاتم من ((الجرح)) وأجزم أنه لم يرجع إلى الكتاب!! لأن العبارة في ((الجرح)) هي كما نقلها الشيخ طارق ليس فيها ((بلغني))! ولكن حلبي أحب أن يوثقها ففتح كتاب ((الكواكب النيرات)) ومنه نقل العبارة والتوثيق؛ لأنه جاء فيها: ((وما روى عنه ابن فضيل بلغني فيه غلط واضطراب))، ووثق المحقق في الحاشية: (الجرح (٣ : ١ : ٣٣٤)).

١٥- ذكر الشيخ طارق (ص ٢٧٤) عياض بن عبدالله الفهري، ونقل قول أبي حاتم الرازي فيه في ((الجرح والتعديل)) (٤٠٩/١/٣): ((ليس بقوي)). قال: "نقلها المعارض (ص ١١٠) بلفظ: ((ليس بالقوي)). ثم قال: ((وهو تليين هين)). أقول:



نعم؛ ((ليس بالقوي)) تليين هين، لكن ليس كذلك ((ليس بقوي))، وهذا لا يخفى على عارف بدلالات الألفاظ، فإن قولهم: ((ليس بالقوي)) نفي لكمال القوة فقط، ومن قيلت فيه هذه الكلمة فهو في جملة الثقات إلا أن غيره أوثق منه، فحديثه حسن في الأصل، أما قوله: ((ليس بقوي)) فهو نفي لأصل القوة، فهي إذاً من صيغ الجرح، فهي بمرتبة ((ضعيف))؛ لأن الضعيف انتهى عنه أصل القوة، كما لا يخفى". انتهى كلامه.

قال حلي (ص ٢٥٩) مقطع (٩٤): "تكلم (ص ١١٠) على عياض ابن عبدالله الفهري، فكان مما نقله فيه قول أبي حاتم في ((الجرح والتعديل)) (٣/١/٤٠٩): ((ليس بالقوي)) قائلاً: ((وهو تليينٌ هينٌ..))! كذا نقلها، وقد حرّفها!

وأكاد أجزم أنه تعمد ذلك -والعياذ بالله-

إذ النص في ((الجرح)): ((ليس بقوي))، وفرق بينها وبين ((ليس بالقوي)) كما يعرفه صغار الطلبة.

إذ ((ليس بقوي)) نفي للقوة من أصلها وأسها، أما ((ليس بالقوي)) فنفي لكمال القوة.

فلماذا هذا يا هذا؟!". انتهى كلام حلي.

قلت: لماذا هذا (أنت) يا هذا؟! تسرق كلام الشيخ وتبجح به وكأنه قولك؟! كيف تتوافق معه في قوله: **نفي لكمال القوة ونفي**

**لأصل القوة؟!!!!!!**

ثم لو سألت حلي: من قال بهذا التفريق بين هذين المصطلحين من أهل العلم؟! فإنه لن يعرف الجواب!! وإنما يسرق دون وعي!



أقول له: نسبة المعلمي اليماني في "التكيل" إلى النسائي، وعممه الشيخ طارق، ومن قبله الشيخ الألباني، ولكنه قول لا يصح، لا عن النسائي ولا عن غيره، وقد حققته - بحمد الله - بالأدلة في موقعي: "دار الحديث الضيائية".

وحتى يتأكد لك أخي القارئ أن علي حلي يسرق كل شيء: انظر قول الشيخ طارق: (( لا يخفى على عارف ))، ومقابله قول الحلبي: (( كما يعرفه صغار الطلبة ))!!

إذا هَقَّ الحمارُ يتيهُ فخرًا      وقد سمعَ الأنامَ لذا النهيقِ  
تسيرُ كحاطبٍ غرِّ غبيٍّ      ولا تدري بأسرارِ الطريقِ

١٦- قال الشيخ طارق (ص ٣٤٣): "قال المعترض (ص ١١١): (لان مسلماً رحمه الله تعالى أخرج حديثه في ((صحيحه))، فهو توثيق له؛ لأنه أخرج له في الأصول، ولفظ مغاير لألفاظ الباب)).

أقول:

مسلم ما أخرج حديثه في الأصول، بل في الشواهد، ومن عرف طريقة مسلم في ترتيب أحاديث ((صحيحه)) أيقن أن مسلماً ما احتج به، بل استشهد.. وقد كفانا المعترض مؤنة هذا... فقال بصدده كلامه عن رواية هشام بن سعد في صحيح مسلم، وإثباته أنها في الشواهد والمتابعات، وليست في الأصول. قال (ص ١٣٦-١٣٧): ((رواية هشام بن سعد في مسلم...))

أقول:

وأوضح منه: حديث عياض هذا؛ فإن مسلماً وضعه في آخر الباب...". انتهى.

قال حلي (ص ٢٦٠) مقطع (٩٥): "قال (ص ١١١) عن عياض بن عبدالله الفهري: ((.. فإن مسلماً رحمه الله تعالى أخرج حديثه في



صحيحه، فهو توثيق له، لأنه أخرج له في الأصول، وبلفظ مغاير لألفاظ

الباب..!!

قلت: لا، بل في الشواهد، كما يعرفه المتأمل بأدنى نظرة.

إذ أورده مسلم في آخر الباب بمعنى الأحاديث قبله.

وهل طريقة الاستشهاد إلا هذه؟". انتهى.

ثم وضع حلي حاشية قال فيها: "وهو يعرف هذا، كما في (ص ١٣٦ -

١٣٧) من كتابه حول هشام بن سعد ورواية مسلم له، ولكنه يعرف

ويحرف". انتهى.

قلت: نعم، المعارض يعرف ويحرف، وأنت ماذا؟! ألا تسرق

وتغرف؟!!

١٧- ذكر الشيخ طارق (ص ٣٤١) قول المعارض في ((إسماعيل بن زكريا الخلقاني))

فقال: "قال المعارض (ص ١٢٦): ((احتج به الجماعة))!!

أقول: لم يحتج به البخاري...

قال الحافظ في ((مقدمة الفتح)) (ص ٣٩٠-٣٩١): ((روى له الجماعة، وليس له في

البخاري سوى أربعة أحاديث: ثلاثة منها أخرجها من رواية غيره بمتابعته، والرابع أخرجه

عن محمد بن الصباح، عنه عن أبي بردة، عن جده أبي بردة عن أبي موسى في قصة الرجل

الذي عليه فقال النبي صلى الله عليه وسلم: ((قطعت ظهر الرجل))، ولهذا شاهد من

حديث أبي بكر وغيره، والله أعلم))" انتهى.

قال حلي (٢٦٥): "قال (ص ١٢٦): ((إسماعيل بن زكريا احتج به

الجماعة..!!



قلت: وليس ذلك بإطلاق كما يراه الناظر في كلام الحافظ ابن حجر في ((هدي الساري)) (ص ٣٩٠-٣٩١) إذ أشار إشارة جلية إلى أن البخاري إنما أخرج له ثلاث متابعات وشاهداً! " انتهى.

قلت: أنا أفهم فعل الشيخ طارق اقتصاره على كلام ابن حجر في مقدمة الفتح، والذي لا أفهمه كيف اقتصر حلبي على مقدمة الفتح كذلك!!

فحلبي اعتمد على ما ذكره الشيخ طارق واختصر الكلام كما هو ظاهر!! وموّه بذكره اسم الكتاب ((هدي الساري)) لا كما ذكر الشيخ طارق ((مقدمة الفتح))!!

ثم إن ابن حجر لم يشر إشارة بل صرح، وكأن الحلبي خائنه (العبارة) فلم يفرق بين التصريح والإشارة!!

١٨- ذكر الشيخ طارق (ص ٣٥٦) ((عمرو بن أبي سلمة التتيسي-)) ثم قال: "قال المعتز (ص ١٣١-١٣٢): ((ضعفه يحيى بن معين، والساجي...)). وقال (ص ١٣٣): ((عمرو بن أبي سلمة المضعف)). أقول:

عمرو بن أبي سلمة هذا؛ أخرج له البخاري ومسلم، فيلزمك إذاً أن تضعف كل إسناد فيه في ((الصحيحين)) وإن صححت المتن.

والعجب؛ إنه قد توبع هنا، والذي تابعه ثقة بلا شك، ومع ذلك فلم يتردد في تضعيفه! والأعجب أنه أنكر على الشيخ الألباني إبقاءه كلامه في عياض بن عبدالله الفهري بعد أن وجد له متابعاً، فقال (ص ١٠٩):

((كان يجب عليه ما دام وجد متابعة لعياض بن عبدالله الفهري أن يشطب كلامه عليه...)).



... لكن؛ الذي نريد أن نقوله هنا: ما دمت تلزم الشيخ بذلك، فلماذا لم تلزم به نفسك أيضاً، فإن عمرو بن أبي سلمة التنيسي قد تابعه ثقة...". انتهى.

قال حلي (ص ٢٦٦) مقطع (١٠٦): "ضعف (ص ١٣١-١٣٣) عمرو بن أبي سلمة -وهو التنيسي-!

قلت: وهو من رجال الشيخين! ومع ذلك ضعفه!  
هذه واحدة!

وأخرى: أنه -باعترافه- قد توبع في حديثه ومع ذلك أصر على تضعيفه!!

وقد سبق في المقطع (رقم: ٩٢) تعقبه بحق فيما تعقب به شيخنا بغير حق في مسألة شبيهة بهذه تماماً". انتهى كلامه.

قلت: أقول كما قال الله عز وجل: {فإنها لا تعمى الأبصار، ولكن تعمى القلوب التي في الصدور}.

فالأولى ذكرها الشيخ طارق، وكذلك الثانية، والثالثة!! فإن التعقب الذي أشار إليه حلي هو نفسه الذي ذكره الشيخ طارق هنا فيما يتعلق بحديث عياض بن عبدالله الفهري... ولكن الحلبي ظن نفسه (ذكياً) فأفرد هذا في مقطع وذاك في آخر!!! والله المستعان على التلبيس والتدليس، بل والسرقعة الجهنمية!!!

**تنبيه:** قول الشيخ طارق: "إبقاءه كلامه"! ركافة في التعبير من الشيخ -حفظه الله- والأولى: "ثباته على كلامه".





١٩- قال الشيخ طارق (ص ٣٨٠): "اعتبار... على أن استغلال المعترض للأخطاء المطبعية، ليس مقصوداً على كُتُب الشيخ، بل هو يستغلها مطلقاً، في أي كتاب وقعت فيه، ما دام هذا يحقق غرضه. فمن هذا..."

وقع في ((مسند أحمد)) (١٩٤/٥):

((ثنا **المغيرة**: ثنا سعيد بن عبدالعزيز، حدثني إسماعيل ابن عبيدالله...))

ف ((**المغيرة**)) شيخ أحمد لواقع في السند الصواب فيه: ((أبو المغيرة))، وهو عبدالقدوس بن الحجاج، وهذا مما يعرف بمجرد النظر!! ويدلّ عليه...

١- أنه من شيوخ أحمد المعروفين المشهورين.

٢- وأن...

ولكن المعترض لم يرض بهذا وأراد أن يدفع حجة الشيخ بحجة، بل بشبهة واهية، بل هي أوهى من بيت العنكبوت، فقال: (ص ١٣٢) بعد أن ساق إسناد أحمد: ((فشيخ أحمد هو المغيرة وليس أبا المغيرة!!)) ثم قال:

((نعم لم يُذكر أن لأحمد شيخاً اسمه المغيرة فقد فتشت في ((التهذيب)) و ((تعجيل المنفعة)) ثم في ((مناقب الإمام أحمد)) لابن الجوزي فلم أجد شيخاً له اسمه المغيرة، ولكن هذا لا يقطع بالأمر فأحياناً يفوت هذه الكتب - ما هو على شرطها!!)) أقول:

كون هذه الكتب يفوتها أحياناً ما هو على شرطها شيء، وكونه لا توجد له ترجمة بالمرّة شيء آخر، فلو سلمنا جدلاً بأنه فات هذه الكتب، فهل فات أيضاً كل الكتب التي صنفت في الرجال؟! مع أنه من شيوخ أحمد الذين روى عنهم في المسند، وهم معروفون مشهورون.

ثم ضرب مثالين ليقوي بهما ما قال، فقال:

((خذ مثلاً: أبا عبدالله، مسلمة الرازي. حديثه في ((المسند)) (٦٠٥، ٨١٠) وفات

الحافظ في ((تعجيل المنفعة)) وهو على شرطه)).

أقول:



هذا؛ حديثه ليس في ((المسند))، وإنما هو في ((زوائد المسند)) لعبدالله بن أحمد بن حنبل، فقد قال عبدالله بن أحمد في الموضوعين: ((حدثني عبدالأعلى بن حماد: حدثنا داود بن عبدالرحمن: حدثنا أبو عبدالله مسلمة الرازي، عن أبي عمرو البجلي...)).  
ثم إنه ليس من شيوخ عبدالله، فضلاً عن أبيه أحمد بن حنبل. وهو وإن فات الحافظ ابن حجر في ((التعجيل))، إلا أنه لم يفت الحسيني في ((الإكمال))، وهو أصل ((التعجيل))، فقد ترجمه في ((مسلمة))، فقال (٨٥٠):  
((مسلمة الرازي، أبو عبدالله: عن أبي عمرو البجلي، وعنه أبو داود بن عبدالرحمن)).  
فكيف يُسوي بين شيوخ أحمد الذين انتقام ((للمسند)) وبين غيرهم، ومع ذلك تجنب أحمد الرواية عنهم في ((المسند))، وإنما وقعت رواياتهم فيما زاده عبدالله ابنه". انتهى كلامه.

قال حلي (ص ٢٦٦) مقطع (١٠٧): "تعقب (ص ١٣٢) شيخنا في اجتهاد له حول شيخ للإمام أحمد ورد اسمه في ((المسند)): ((المغيرة))، فرجح شيخنا أنه ((أبو المغيرة))، وهو راوٍ ثقة مشهورٌ اسمه عبدالقدوس ابن الحجاج.

فتكلم محمود سعيد نحو صفحة بكلامٍ باردٍ لا وجه له في العلم يتعقب فيه شيخنا! قال في آخره: ((فشيخ أحمد هو المغيرة وليس أبا المغيرة))! فما هو الصواب؟

الصواب الذي لا ريب فيه -دون إطالة وتشعيب كلام- هو ما ذهب إليه شيخنا بثقوب نظره، ودقة علمه، والدليل الذي يطوح بكلام محمود سعيد من أصله، هو أنه قد وردت كنية ((أبي المغيرة)) على الصواب في الحديث نفسه في ((أطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي)) (ج ٢/ق ٢٥/أ) للحافظ ابن حجر العسقلاني! فماذا تقول؟"



ثم قال الحلبي (ص ٢٦٧) مقطع (١٠٨): "ذكر ص (١٣٢) أمثلة على رواة في ((المسند)) فات ذكرهم الحافظ ابن حجر في ((تعجيل المنفعة))، فكان مما قاله:

((.. حُذ مثلاً: أبا عبدالله مسلمة الرازي، حديثه في ((المسند)) رقم: ٦٠٥ و ٨١٠) وفات الحافظ..)).

قلت: سبحان الله حتى الأمثلة التي يضر بها هو، لا يحسنها، بل تنقلب عليه! إذ هذا من زيادات عبدالله على ((مسند)) أبيه! ففي الموضعين يقول عبدالله: ((حدثني عبد الأعلى ابن حماد، حدثنا داود بن عبدالرحمن، حدثنا أبو عبدالله مسلمة الرازي...)).

ثم أمر آخر: أن ما فات الحافظ هو في الحقيقة من باب السهو، وليس من باب التقصير في الإحاطة، بدليل أن أصل ((التعجيل)) وهو ((الإكمال)) للحسيني قد ذكره (٨٥٠): ((مسلمة الرازي، أبو عبدالله: عن أبي عمرو البجلي، وعنه: داود بن عبدالرحمن)).

ففات من هذا الراوي؟ أفات العلماء أم الجهلاء؟! . انتهى كلامه.

قلت: هكذا سرق حلبي رد الشيخ طارق فاستعان في المقطع الأول بأطراف المسند، ولكن لولا وجود هذا التعقب للشيخ طارق لما فُكر فيه حلبي ولما خطر بباله!

وما ذكره في المقطع الثاني رقم (١٠٨) سرقة بتمامه مع تغييره لبعض العبارات!!

ثم إن المعترض ذكر مثالين فقط لا أمثلة كما قال حلبي! وهو يجب أن يعظّم من شأن فريسته ليبدو فحلاً (أو بإعجام الحرف الثاني!)



٢٠- ذكر الشيخ طارق (ص ٣٥٧) ((هشام بن سعد المدني)) وقال: "قال المعترض (ص ١٣٥): ((اعلم - علمني الله وإياك الحق وسلك بنا طريقه- أن هشام بن سعد مختلط الحديث كما قال ابن معين))."

ثم قال:

((قال عنه أحمد مرة...))."

ونقل الشيخ طارق كلام المعترض في نحو صفحتين، ثم قال:  
"أقول: نقلت لك كلامك كله إلا ما فيه تكرار، ليظهر لك مدى استماتته لإثبات ضعف الراوي، مع أنه ممن استشهد به مسلم، وهو يأبى ذلك على الشيخ الألباني، وسود صفحات في الدفاع عن رجال حالهم أوهن من حال هذا أو قريب منه.  
ثم لماذا هذا كله، والرجل قد توبع، والشيخ الألباني ساق روايته مساق المتابعات، بل إنه صرح بذلك، فقال - كما نقلت أنت عنه (ص ١٣٠): ((لأن هشام بن سعد قد تابعه - يعني: سعيد بن عبدالعزيز - أيضاً...))."

وأنت نفسك صرحت بهذا (ص ١٣٦-١٣٧).

وعلى هذا؛ فيلزمك تضييع كل إسناد وقع فيه هشام بن سعد في ((صحيح مسلم))، وإن صححت المتن!!! انتهى.

قال حلي (ص ٢٦٩) مقطع (١١٠): "تكلم محمود سعيد (ص ١٣٥-١٣٦) بنحو صفحتين مضعفاً هشام بن سعد الذي قال فيه شيخنا: ((ثقة حسن الحديث))."

أقول: وهشام هذا ممن استشهد بهم مسلم في ((صحيحه))! ولكن محمود سعيد - في سبيل الرد على الألباني - يُشْرِقُ وَيُغْرِبُ، ويُناقض نفسه بحقِّ (!) وبغير حقِّ.. المهم.. أن يردَّ على الألباني!...

ثم إنَّ شيخنا قد أورد رواية هشام في المتابعات، إذ له من يتابعه، وهذا يُقوي الاستشهاد بحديثه". انتهى كلامه.



قلت: لم تفعل شيئاً يا حلي! بل أخذت ما ذكره الشيخ طارق حفظه الله.

٢١- ذكر الشيخ طارق (ص ٢٥٨) ((عمر بن حمزة)) ثم قال: "قال عثمان الدارمي في ((تاريخه)) (٤٧٨)، ورواه عنه ابن عدي في ((الكامل)) (١٦٧٩/٥): ((قلت ليحيى بن معين: ما حال عمر بن حمزة الذي روى عن سالم؟ قال: ضعيف)). وقال عباس الدوري عنه (٢٠٢٦): ((عمر بن حمزة.. وعمر ابن محمد بن زيد... عمر بن حمزة أضعفهما)).

قال المعارض (ص ١٤٢)، بعد أن أشار إلى قولي ابن معين: ((فهذا تعديل، حيث إنه فاضل بينه وبين عمر بن محمد بن زيد الثقة المحتج به في الصحيحين...)). أقول:

كونه ثقة محتجاً به في ((الصحيحين)) لا يقدم ولا يؤخر هنا؛ لأن البحث هنا ليس منصباً لتحقيق حال ابن زيد، وإنما لتحقيق رأي ابن معين فيه، بغض النظر عن صحته وعدم صحته. وابن معين رأيه في ابن زيد أنه ((صالح الحديث))، كما سيأتي. وكان المعارض أحسن بهذا، فقال:

((قال الدوري عن ابن معين [أي في ابن زيد]: ((كان صالح الحديث))، فابن معين لم يضعف عمر بن حمزة مطلقاً كما ظن البعض...)). أقول:

من هؤلاء البعض: المزي، مغلطي، والذهبي، وابن حجر!!... فهل كان هؤلاء يرحمون الظنون؟! عجباً!!

... بينما قال ابن معين في ابن زيد: ((صالح الحديث))...  
... وكل من كان عالماً بمعاني ألفاظ الجرح والتعديل في اللغة والاصطلاح، لا يشتم من كلمة ابن معين تلك رائحة التعديل لعمر بن حمزة.  
فأما في اللغة...

فإنهم يطلقون ((اسم التفضيل)) يريدون به الدلالة على أحد معنيين..  
الأول: وهو الأصل - الدلالة على شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها.





كقولك: ((زيد أعلم من عمرو))، فهذا يدل على اشتراك زيد وعمرو في العلم، إلا أن زيدا زاد على عمرو فيه...  
والحاصل...

أن ما فهمه المعترض من قول ابن معين في رواية الدوري: ((عمر ابن حمزة أضعفها)) من أنها تدل على تعديل عمر بن حمزة بعيداً جداً عن الفهم الصحيح، وأن الكلمة مما فهمناها على أوجهها المختلفة فلا تدل على التعديل أبداً، بل هي إن لم تدل على التضعيف فهي على الأقل لا تدل على خلافه. والله من وراء القصد.  
فإن قيل:

إن الإمام ابن القطان قد فهم هذا الذي فهمه المعترض، فإنه قال: ((وعمر ضعفه ابن معين، وقال: إنه أضعف من عمر بن محمد بن زيد، فهو في الحقيقة تفضل أحد ثقتين على الآخر)).  
قلت:

هذا لا يعارض ما قرناه، ولا يؤيد ما قاله المعترض؛ لأن الإمام ابن القطان قد اعتبر ابن زيد ثقة باعتبار الحكم النهائي فيه، لا باعتبار قول ابن معين فيه: ((صالح الحديث))...". انتهى.

قال حلي (ص ٢٧٤) مقطع (١١٤): "استدل (ص ١٤٢) بقول ابن معين في عمر بن حمزة: ((عمر بن حمزة أضعفها)) على تعديله (!) قائلاً: ((أي أضعف من عمر بن محمد بن زيد، فهو تعديل، حيث إنه فاضل بينه وبين عمر بن محمد بن زيد الثقة المحتج به في الصحيحين...))!  
قلت: لا، بل إنه جرح، إذ عمر هذا عند ابن معين صالح الحديث، أي دون المراتب العلية في الثقة، فهو عندما يفاضل بين عمر بن حمزة وعمر فهو تفاضل بالضعف لا بالثقة، كما لو قلنا: ((محمود)) أجهل من ((سعيد))(!).









أما الشيخ الألباني، فلم يقل هذا، وإنما نقله من طريق الذهبي في ((الميزان))، فهل كان الذهبي متقولاً على النسائي، أم المزي، أم مغلاطي، أم ابن حجر؟! انتهي.

قال حلي (ص ٢٧٤) مقطع (١١٥): "ومما سبق تعرف أن قول محمود سعيد (ص ١٤٤): ((.. أن إطلاق الضعف على عمر بن حمزة -معزواً إلى ابن معين- كما فعل الألباني ليس بجيد..))."

قلت: لا، بل هو الذهبي رحمه الله وغيره، وتابعهم شيخنا -لأنه الصواب- فإنكارك على الإمام الذهبي تعدّي عليه؟ أم أنك لا تدري ما يخرج من رأسك؟!".

ثم قال حلي (ص ٢٧٥) مقطع (١١٦): "ثم قال (ص ١٤٤): ((أما النسائي فلم يثبت عنه -والله تعالى أعلم- تضعيف عمر بن حمزة، ومن نقل عنه التضعيف فقد أخطأ عليه وبيان ذلك، أن النسائي نفسه قال في ((الضعفاء)) (ص ٤٨) ما نصه: عمر بن حمزة.. ليس بالقوي))، وهناك فارق بين قولهم: ضعيف، وقولهم: ليس بالقوي..)). كذا قال!

مع أن صنيع الذهبي وغيره فهمهم من ((ليس بالقوي)) التضعيف، أو أنه نقل عنه القولان، فيفسّر أحدهما الآخر.

وهو ما جرى به قلم محمود سعيد نفسه في (ص ٢١٢) من كتابه حيث نقل عن النسائي قوله فيه هشام بن حسان: ((ضعيف))، وقال مرة: ((ليس بالقوي))!

فلماذا اللعب على الحبلين؟!!

ولماذا الكيل بمكيالين؟! انتهي كلامه.





أخطأت حيث قلت: إن الإمام النسائي قال هذا القول في "هشام بن حسان"، والصواب أن النسائي قاله في "هشام بن سعد"، لا ابن حسان، وكان هذا سبق قلم مني.

وبالرجوع إلى هذه الصحيفة المشار إليها، أعني: (ص ١٣٥) من كتاب المعترض يتبين ذلك.

فماذا صنع علي حسن؟؟

جاء فنقل كلام المعترض السابق ذكره، ثم تعقبه بقريب من تعقبي عليه، ثم أراد أن يلزم المعترض بنفس إلزامي فقال (ص ٢٧٥): "وهو ما جرى به قلم محمود سعيد نفسه (ص ٢١٢) من كتابه حيث نقل عن النسائي قوله في هشام بن حسان "ضعيف"، وقال مرة: "ليس بالقوي"! فلماذا اللعب على الحبلين؟! ولماذا الكيل بمكيالين؟!". أه كلام علي حسن.

والتدبر لكلام علي حسن هذا، ولما زعم أنه نقله من كتاب المعترض، يتبين له من أول نظرة أنه لم ينقله من كتاب المعترض مباشرة، وإنما أخذه من كتابي، وأوهم أنه رجع إلى كتاب المعترض.

ودليل ذلك أمران:

الأول: متابعتة لي على الخطأ في اسم الراوي، حيث تابعني في تسميتي له "هشام بن حسان"، وقد بينا أن الصواب في اسم هذا الراوي المطابق للواقع والمطابق لما في كتاب المعترض أنه "هشام بن سعد"!

الثاني: أنه لما عزا هذا القول لكتاب المعترض أخطأ في كتابة رقم الصحيفة خطأ فادحاً، حيث ذكر أن المعترض جرى بذلك قلمه في







قال المعترض:

((ثم قال النسائي: أخبرنا عمرو بن يحيى بن الحارث، قال: أنا المعافى، قال: أنا زهير، قال: أنا موسى بن عقبة، عن سالم بن عبدالله عن عبدالله بن عمر به، وفيه مرفوعاً: ((فاستوصوا به خيراً فإنه من خياركم)).))

قال المعترض:

((وهما متابعتان صحيحتان، لكن المتابعة الثانية أصح، لقول الإسماعيلي: لم يسمع موسى بن عقبة من الزهري شيئاً. انظر ((التهذيب)) (٣٦٢/١٠) اهـ كلام المعترض. أقول:

**ابتداءً:** جزمك بصحة هاتين المتابعتين؛ لا يستقيم مع تسليمك بأن موسى بن عقبة لم يسمع من الزهري؛ لأن مقتضى هذا أن يكون السند إلى الزهري منقطعاً، والذي من موجباته ضعف السند، فكيف تكون إذاً متابعة الزهري صحيحة؟ إلا إذا كان الانقطاع ليس بعلّة قادحة توجب الضعف عندك، وإلا إخالك تقول بذلك، فإن هذا من مبادئ ما يتعلمه المرء في هذا العلم الشريف.

**ثانياً:** أن المتابع في الحقيقة واحد فقط، هو موسى بن عقبة، وأما ذكر الزهري بينه وبين سالم بن عبدالله في الرواية الأولى خطأ من الراوي عن موسى بن عقبة. وهالك البيان...

إن الرواة قد اختلفوا في ذكر الزهري على موسى بن عقبة..

فذكره محمد بن فليح، كما في الرواية الأولى.

ولم يذكره زهير، وهو ابن معاوية، كما في الرواية الثانية.

وزهير؛ أثبت من محمد بن فليح بلا شك؛ فإنّ الثاني قد تكلم فيه ابن معين، وقال فيه أحمد بن حنبل: ((ما به بأس، ليس بذلك القوي)). فهو بالطبع أنزل من زهير، فروايته هنا مرجوحة أمام رواية زهير الراجحة المحفوظة.

هذا وجه ترجيح.

ويزيده قوة: أن زهيراً، مع كونه أوثق من محمد بن فليح بمفرده، قد تابعه رجلان آخران، فلم يذكر الزهري أيضاً.

قال ابن سعد (٤٥/١/٤-٤٦):

((أخبرنا عفان بن مسلم، قال: حدثنا وهيب بن خالد. وأخبرنا المعلى بن أسد، قال:

حدثنا عبدالعزيز بن المختار، قال: حدثنا موسى بن عقبة، قال: حدثني سالم، عن أبيه)).



فهذان؛ اثنان قد تابعا زهير بن معاوية على عدم ذكر الزهري بين موسى بن عقبة وسالم بن عبدالله.

الأول: وهيب بن خالد، وهو ثقة ثبت.

والثاني: عبدالعزيز بن المختار، وهو صدوق في أقل الأحوال.

ومما يزيد هذا قوة: أن موسى بن عقبة ذكر سماعه هنا من سالم، فقال: ((حدثني سالم))...

ثم لننظر فيما نسبته إلى الإسماعيلي...

أنت عزوت هذا لـ ((التهذيب)) (٣٦٢/١٠)، والذي هناك:

((قال الإسماعيلي في كتاب العتق: يُقال: لم يسمع موسى بن عقبة من الزهري شيئاً. كذا قال)).

**فأولاً:** الإسماعيلي لم يقل هذا، وإنما حكاه عن مجهول، بصيغة التمريض، إشعاراً بضعف هذا القول.

**ثانياً:** الحافظ ابن حجر أشار إلى ضعفه أيضاً، بقوله: ((كذا قال))!!

**ثالثاً:** أن البخاري قد احتج برواية موسى بن عقبة عن الزهري في غير موضع من صحيحه...

**والحاصل..**

أنه لا يسلم للمعتز من هاتين المتابعتين لعمر بن حمزة إلا متابعة واحدة، وهي متابعة موسى بن عقبة؛ لأن ذكر الزهري في الرواية الأخرى شاذ غير محفوظ، والله أعلم. انتهى كلامه.

قال حلبي (ص ٢٨٢) مقطع (١٢٣): "تكلم (ص ١٦٠-١٦١) على

زيادة ((.. فأوصيكم به..)) في حديث: ((إن تطعنوا في إمارته..)) أي:

أسامة، فذكر لها متابعة الزهري، وموسى بن عقبة (!) قائلاً: ((وهما

متابعتان صحيحتان)، لكن المتابعة الثانية أصح، لقول الإسماعيلي: لم

يسمع موسى بن عقبة من الزهري شيئاً!!

كذا قال! وهو كلام يحوي متناقضات عدّة:



الأولى: جزمه بأتهما صحيحتان! وليس الأمر كذلك كما أقرّ به!

الثانية: ذكره أن المتابعة الثانية (أصح)، فهذا يعني تأكيداً على الملاحظة الأولى وهي أن الأولى صحيحة! وليس الأمر كذلك أيضاً باعترافه!

الثالثة: أن الأولى التي ذكر وأكد أنها صحيحة هي -باعترافه- منقطعة! فهل الانقطاع يعارض التصحيح أم يوافقه؟!

الرابعة: أن الإسماعيلي لم يقل هذا، إنما عزاه لغيره قائلاً: ((يقال))!

الخامسة: أن الحافظ ابن حجر لم يرتض هذا القول بعد نقله في ((التهذيب)) (٣٦٢/١٠) فقال عقبه: ((كذا قال))!

السادسة: أن المتابعتين هما في الحقيقة لرواية واحدة، ترجع في أصلها لموسى ابن عقبة، فلا يقال: هما متابعتان!

السابعة: أن الحديث قد اختلف في إسناده...

ويزيد ذلك ثباتاً ووضوحاً:

أن أحمد (١٠٦/٢) وأبا يعلى (٥٤٦٢) وابن سعد (٤٦-٤٥/١/٤) والطيالسي (١٤٠/٢) قد رووا الحديث من طريق وهيب، وعبد العزيز بن المختار، وحماد بن سلمة: جميعهم عن موسى بن عقبة قال: حدثني سالم، عن ابن عمر به.

دون ذكر الزهري، فهذا يدل على أن روايته مرجوحة، وبخاصة أن موسى ابن عقبة قد صرح بالتحديث عن سالم كما ترى، فروايته هي المحفوظة.

وعليه، فهل هما متابعتان أم واحدة؟

الثامنة...



قلت: هذه نُبْدٌ من أوهام محمود سعيد في هذا المقام، ولو دَقَّقت زيادة  
لظهر أكثر وأكثر.. وفيما أوردت كفاية!  
والله الموفق للهداية". انتهى كلام حلبي.

قلت: هداك الله.

ولو دَقَّقت لما ظهر لك زيادة، لأنك (سرت) كل ما عند الشيخ  
طارق! فمن أين ستأتي بالزيادة يا مسكين!?!  
وانظر أيها القارئ -رحمك الله- كيف فرَّق النقطة الأولى التي ذكرها  
الشيخ طارق إلى ثلاث نقاط!! فلم يدر كيف يصيغها، فكرر قوله:  
((وليس الأمر كذلك!!))! فإن كان ليس كذلك فما هو الذي  
كذلك!?!

ومما يؤكد سرقة في هذا المقام أنه تابع الشيخ طارق في قوله:  
((**جزمك بصحة هاتين المتابعتين لا يستقيم...**))، فقال حلبي: ((**جزمه**  
**بأنهما صحيحتان! وليس الأمر كذلك كما أقر به!**)).

قلت: هكذا تبعه في الجزم، وكان الأولى أن يُقال: ((جزمك بصحة  
المتابعة الأولى)) لأن الشيخ طارق قد سلّم له بصحة المتابعة الثانية في  
آخر كلامه، وتبعه حلبي على ذلك أيضاً.  
ثم هو -أي المعترض- لم يقر به -كما زعم حلبي-، وإنما ألزمه  
الشيخ طارق إلزاماً بوجود الانقطاع!

٢٤- ذكر الشيخ طارق تحت عنوان: ((التشنيع على الشيخ بنسبته إلى التناقض  
والتخبط!!)) (ص ٤٠٣) حديث زيد بن خالد الجهني عن أبي طلحة الأنصاري، قال:



سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا تمثال))... الحديث.

ثم نقل قول الشيخ الألباني:  
"قال الشيخ الألباني:

((صحيح دون قول عائشة: ((لا)) فإنه شاذٌ أو منكرٌ؛ فقد أخرجه مسلم و.. و.. من طريق سهيل بن أبي صالح، عن سعيد ابن يسار، عن أبي الحباب مولى بني النجار، عن زيد بن خالد الجهني به، وهذا إسناد جيد، لكن سهيل بن أبي صالح، قال الحافظ في ((التقريب)): ((صدوق تغير حفظه بآخره، روى له البخاري مقروناً وتعليقاً))، وأورده الذهبي في الضعفاء، وقال: ((ثقة، قال ابن معين: ليس بالقوي)). وقد استنكرت من حديثه هذا قوله: ((فهل سمعت رسول الله ذكر ذلك؟ فقالت: لا)) فإن السيدة عائشة رضي الله عنها قد سمعت ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيناً، أخرج ذلك عنها الشيخان وغيرهما في حديث التمرقة، قالت في آخره: ((ثم قال صلى الله عليه وسلم: إن البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة)). اهـ كلام الشيخ.

فتعقبه المعترض بكلام طويل، والذي يهمننا منه هنا قوله (ص ١٦٧):

((ثم قال الألباني: ((وقد استنكرت من حديثه...)) إلخ، لا شك أن الألباني يقصد بالنكارة هنا مخالفة سهيل لمن هو أوثق منه.. وعليه؛ فيكون سهيل بن أبي صالح ضعيفاً. فانظر -رحمني الله وإياك- إلى هذا الاضطراب، يقول أولاً: ((شاذ أو منكر))، ثم يقول: ((هذا إسناد جيد))، ثم يختار النكارة، فكيف تجتمع النكارة مع جودة الإسناد، حيث إن النكارة يشترط لثبوتها -على التعريف المذكور- ضعف الراوي، فهل يجود إسناد فيه راوٍ ضعيف؟! وهكذا يقع المتعدي على ((الصحيح)) في ضروب من التناقضات والأخطاء والأوهام. نسأل الله تعالى العافية)) اهـ  
أقول:

**النكارة؛ يطلقها الأئمة أحياناً ويريدون بها بطلان المتن أو الجزء المستنكر منه حتى ولو كان الإسناد صحيحاً؛ لأنه -كما هو معروف- لا تلازم بين صحة الإسناد وصحة المتن، لكن الأئمة قد يرون أن هذا الراوي وإن كان صدوقاً فاضلاً إلا أنه أدخل عليه هذا الحديث أو أخطأ فيه عن غير عمدٍ، إذ الثقة قد يخطئ، والجواد قد يعثر...**  
وأما قول المعترض:

((فكيف تجتمع النكارة مع جودة الإسناد...)).





فهو إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على **جهل المعترض** بطرق الأئمة في نقد الرويات، كيف لا وهو يستنكر أمراً معروفاً مشهوراً عند الأئمة النقاد، لا يخفى على **الطلاب المبتدئين** وهو مبني على ما قررناه من أن صحة الإسناد لا يلزم منها صحة المتن. والشيخ إنما حكم بالجودة على الإسناد لا على المتن فاستنكاره بعض المتن لا يعارض تجويده للإسناد كما سلف.

وهذه أمثلة من صنيع الأئمة المتقدمين والمتأخرين مطابقة لصنيع الشيخ تماماً... وساق أيضاً -أي الذهبي- في ((السير)) (٣٤٢/٤) حديث ابن عباس قال: أوحى الله إلى محمد صلى الله عليه وسلم: ((أني قد قتلت يحيى بن زكريا سبعين ألفاً، وإني قاتلُ بابن ابنتك سبعين ألفاً، وسبعين ألفاً)).  
ثم قال:

((هذا حديث نظيف الإسناد، منكر اللفظ))!!...". انتهى.

قال حلي (ص ٢٨٤) مقطع رقم (١٢٤): "نقل (ص ١٦٤) عن شيخنا تجويد إسناد حديث في ((صحيح مسلم))، فتعقبه بقوله (!): ((فنزّل الألباني بالإسناد من الصحة إلى الجودة بسبب سهيل بن أبي صالح...))."

ثم قال (ص ٢٨٥) مقطع (١٢٥): "ثم نقل (ص ١٦٧) عن شيخنا قوله في سهيل بن أبي صالح: ((وقد استنكرت من حديثه..)) إلخ، ثم قال متعباً:

((لا شك أن الألباني يقصد بالنكارة هنا مخالفة سهيل لمن هو أوثق منه)). ثم قال بعد كلام: ((فانظر -رحمني الله وإياك- إلى هذا الاضطراب، يقول أولاً: شاذ أو منكر، ثم يقول: هذا إسناد جيد، ثم يختار النكارة، فكيف تجتمع النكارة مع جودة الإسناد..!!))





كذا! وهو كَلِّه دالٌّ على **جهل هذا الناقد**، وأنه في بحوثه ومراجعاته **كصبيان المدارس**، يقول ما لُقِّنه دون دراية أو تأمل، أو جولان نظري. **إذ النكارة لا يُراد بها فقط المخالفة كما زعم هذا الناقد** مدعيًا أنه ((لا شك)) فيه! بل الشك كله فيه!

**إذ العلماء يطلقون النكارة أحياناً ويريدون بها استنكار لفظ من المتن، ولو كان ظاهر الإسناد الصحة**، أو أن رجاله ثقات. والأمثلة على هذا أكثر من أن تحصى ذكرت شيئاً منها عن بعض العُمَاريين في كتابي ((كشف المتواري)) (ص ٦٣).

ومنه أيضاً قول الذهبي في ((سير أعلام النبلاء)) (٤/٣٤٢) في حديث ابن عباس، قال: ((أوحى الله إلى محمد صلى الله عليه وسلم: إني قد قتلت يحيى ابن زكريا..))، حيث قال الذهبي عقبه: ((هذا حديث نظيف الإسناد، منكر اللفظ)).

وغير هذا كثير، ولكن الجهل باصطلاحات العلماء وأصولهم، ثم تطبيقاتهم لهذه الأصول يؤدي بصاحبه إلى مهاوي التناقض، وظلمات الغلط " انتهى كلام حلي.

قلت: نعم - صدقت وإن كنت سارقاً (من باب قوله صلى الله عليه وسلم: صدقك وهو كذوب) - فإن الجهل باصطلاحات العلماء يؤدي بصاحبه إلى مهاوي التناقض وظلمات الغلط!!



فها أنت ذا لم تفرّق بين مصطلح ((التجويد)) ومصطلح ((الجودة!!!)) واطلب العلم (بدل السرقة!) تعرف الفرق بينهما إن شاء الله.

وانظر -أخي القارئ- كيف (استل) من كلام الشيخ طارق ما يريده، فذكر معنى النكارة المقصودة عند أهل العلم، وكذلك أتى بمثال واحد مما ذكره الشيخ طارق، وكان الشيخ طارق قد ذكر في كتابه أكثر من عشرين مثلاً، ولا أستبعد أن تكون هذه الأمثلة ضمنها علي الحلبي كتابه الذي أشار إليه: ((كشف المتواري))! ولم أطلع عليه. وانظر العبارات التي وضعتها بخط مختلف غامق في نص الشيخ طارق وفي كلام الحلبي، وقارن بينهما!!

٢٥- ذكر الشيخ طارق (ص ٢٤١): ((بشير بن المهاجر)) ونقل فيه قول الإمام أحمد: ((منكر الحديث، قد اعتبرت حديثه فإذا هو يجيء بالعجب العجائب!!)) ثم نقل قول المعارض فقال: "قال المعارض (ص ١٦٩): ((من المعروف أن النكارة عند أحمد -رحمه الله تعالى- معناها التفرد!!))

أقول:

كلا؛ بل هذا أحد معانيها عنده...

... أما أحمد وإن كان يطلق النكارة بهذا المعنى أحياناً، إلا أن هذا ليس مطرداً عنده، بل كثيراً ما يطلق النكارة يريد بذلك تضعيف الراوي... ثم قال -أي المعارض:- ((وعليه؛ فلا يعتبر قول أحمد: ((منكر الحديث)) تضعيفاً لبشير بن المهاجر، بل معناه أنه يتفرد أو يغرب)).

أقول:



لو سلمنا بأن معنى النكارة هنا التفرد والإغراب، لما كان قول أحمد: ((منكر الحديث)) يعني: مجرد التفرد والإغراب، بل إن هذه الكلمة تعني شيئاً زائداً على هذا، وهو أن هذا الإغراب والتفرد قد كثر في حديثه...

ثم إن أحمد لم يقل في بشير: ((منكر الحديث)) فقط، بل زاد هذا القول بياناً، فقال: ((... قد اعتبرت أحاديثه، فإذا هو يجيء بالعجب العجاب)).

فإن هذا الكلام لا يقال إلا إذا كان مع كثرة تفردّه - يخالف الثقات ويأتي بالطامات؛ لأن الثقة مهما تفرد، لا يقال في حقه: ((إنه يجيء بالعجب العجاب))!!!...

وأكبر دليل على أن قول أحمد في الراوي: ((منكر الحديث)) - يعني: تضعيفاً للراوي: أن الإمام أحمد نفسه قد صرح بذلك في غير موضع...

والعجب أن الإمام أحمد نفسه صرح بأن بشير بن المهاجر ((منكر الحديث)) لمخالفته للثقات، بل صرح بأن حديثه هذا قد خالف فيه الثقات.

وقد نقلنا كلامه في المثال (١٣) من الأحاديث التي أعل الأئمة متونها وهي في ((الصحيحين)) أو أحدهما، في القسم الأول من هذا الكتاب". انتهى.

قال حلي (ص ٢٨٧) مقطع (١٢٧): "قال (ص ١٦٩) في بشير بن المهاجر: ((أما من تكلم فيه فلكونه ينفرد، قال أحمد: ((منكر الحديث، قد اعتبرت أحاديثه فإذا هو يجيء بالعجب العجاب)).

ومن المعروف أن النكارة عند أحمد رحمه الله تعالى معناها التفرد... وعليه فلا يعتبر قول أحمد: ((منكر الحديث)) تضعيفاً لبشير بن المهاجر.. بل معناه يتفرد أو يغرب، والتفرد لا يضر إلا إذا كثر، وكان الغالب على حديث الراوي... الخ.

قلت - أي حلي - : وعليه تعليقات:

الأول: تعريفه للمنكر فيه حصره لهذه الكلمة ومعانيها، وليس الأمر كذلك، بل إن لها معاني أخرى، منها النكارة الحقيقية.



الثاني: أننا لو سلمنا بأن معنى النكارة عند أحمد هو ((التفرد)) فإن قوله هنا فيه -بعد-: ((يجيء بالعجب...)) يُعكّر جداً على هذا التسليم، ويُبيّن المعنى الحقيقي لهذه الكلمة!

الثالث: أن للإمام أحمد كلمة أخرى في بشير تكشف ما أجمل في الكلمة الأولى، حيث روى عنه العقيلي قوله: ((مرجئ متهم، متكلم فيه))، وأما كلام محمود سعيد (ص ١٧٠-١٧١) في (تأويل) هذه الكلمة فهو من تحريف الكلم عن مواضعه.

الرابع: أن كلامه -بعد- في التفرد وما يتبعه، إنما هو مبني على ما قبله من اعتبار حديث بشير، وأن كلمة أحمد فيه هي بهذا المعنى، وهو كله غير سديد لما تقدم.

الخامس: أن ما تقدم نقله عن الإمام أحمد (ص ١٤١) من إعلاله هذه الزيادة ببشير هذا (لنكارة حديثه) يؤيد هذا المعنى الذي لا راجح سواه، فتأمل". انتهى كلام حلبي.

قلت: لم تفعل شيئاً يا (حلبي)!! فإنك لخصت هذه التعليقات من كلام الشيخ طارق، وزدت اثنين من عندك وهما (الثالث) و(الرابع). أما التعليق الثالث والذي نقله من العقيلي والتهذيب كما أشار في الهامش ففيه تصحيف لا شك فيه! وما جاء فيه من قوله ((متهم)) لا يصح!!!



فالعقيلي رواه عن حمدان بن علي - وهو الوراق الثقة - قال: قلت لأحمد ابن حنبل: بشير بن المهاجر يروي عن ابن بريدة؟ قال: ((كوفي مرجئ متهم يتكلم)).

والذي في ((تهذيب التهذيب)): "قال العقيلي: مرجئ متهم متكلم فيه".

فصوّب (حلي) ما فيهما فقال: "مرجئ متهم، متكلم فيه". وقال في الهامش: "في الضعفاء (١/٤٣)، وقارن بـ ((تهذيب التهذيب)) (١/٤٦٩)، وما هنا من صوابٍ فهو منهما معاً".

قلت: مَنْ قال بأن ما ذكرته هو الصواب!؟

أقول: صواب النص هو: ((كوفي مرجئ منهم يتكلم)) أي هو من مرجئي الكوفة، فكلمة ((منهم)) تعود على كوفي، أي من أهل الكوفة. وقوله ((يتكلم)) أي في الإرجاء.

وكان الأئمة النقاد يقولون: "فلان يتكلم في القدر"، و"فلان يتكلم في الإرجاء".

قال أحمد العجلي في ((أبان بن يزيد العطار)): "ثقة، يرى الإرجاء ولا يتكلم به".

ومما يؤيد هذا أن العقيلي روى عن الإمام أحمد في ((الضعفاء)) (١/٥٦) أنه قال: "إبراهيم بن طهمان من أهل خراسان، وكان مرجئاً يتكلم".

وأما التعليق الرابع فهو غير مفهوم!!



وانظر إلى إحالة الشيخ طارق إلى ما سبق من كتابه، وإحالة حلي كذلك! فهو يمشي على خطاه.

قال الشيخ طارق (ص ١٠٩): "قال أحمد بن حنبل - كما في ((معالم السنن)) للخطابي (٦/٢٥٤-٢٥٥): ((أحاديث ما عر كلها أن ترديده إنما كان في مجلس واحد، إلا ذلك الشيخ بشير بن المهاجر، وذلك عندي منكر الحديث)). وقال ابن القيم - كما في ((الروضة الندية)) (٢/٢٧١-٢٧٢): ((كل هذه الألفاظ صحيحة، وفي بعضها أنه أمر فحفرت له حفرة، ذكرها مسلم، وهي غلط من رواية بشير بن المهاجر، وإن كان مسلم روى له في ((الصحيح)) فالثقة قد يغلط، على أن أحمد وأبا حاتم قد تكلموا فيه...))."

وقال حلي في إحالته (ص ١٤٠-١٤١): "وقد تكلم العلامة ابن القيم في إنكار الحفر وتعليقه بسوء حفظ بشير بن المهاجر في ((تهذيب سنن أبي داود)) (٦/٢٥١). ونقل الخطابي في ((معالم السنن)) (٦/٢٥٤) عن الإمام أحمد ذلك أيضاً، وقوله في بشير ابن مهاجر أنه: ((منكر الحديث))."

وذكر حلي حاشية عند قوله ((ابن القيم)): "وفي الروضة الندية (٢/٢٧١-٢٧٢) لصديق حسن خان كلام آخر عن ابن القيم في ذلك".

قلت: فانظر إلى حلي بإحالته يشهد على نفسه بسرقة الشيخ طارق!! ولا حول ولا قوة إلا بالله.





وتأمل كيف أنه حين أحال على معالم السنن قال: (٢٥٤/٦)،  
فخالف توهيماً الشيخ طارق الذي قال: (٢٥٤/٦-٢٥٥) ! إنها فعلة  
إبليسيّة!

٢٦- نقل الشيخ طارق (ص ٢٤٦) كلام المعارض (ص ١٦٩): ((والتفرد لا يضر إذا  
إذا كثر، وكان الغالب على حديث الراوي، وعند ذلك فلا يقبل حديثه إلا إذا توبع عليه،  
أما إذا خالف في بعض حديثه فلا يضره ذلك)).

ثم قال الشيخ طارق: "وهذا حقٌّ؛ وعليه فيلزمك ألا تقبل حديث بشير بن المهاجر  
إلا إذا توبع عليه؛ لأنه ممن يكثر التفرد، كما حققناه عن أحمد -رحمه الله تعالى-، وقد قال  
مثله ابن حبان، فإنه قال: ((يخطئ كثيراً))."

ثم وضع الشيخ طارق حاشية عند هذا، فقال: "لكن؛ قال المعارض (ص ١٦٩-  
١٧٠): ((ولم يكن بشير بن المهاجر يكثر التفرد والإغراب عن أقرانه، بل وقع ذلك في  
بعض حديثه فقط، ودليل ذلك قول البخاري: ((يخالف في بعض حديثه)). فهو يخالف في  
بعض حديثه وليس في أكثر حديثه، وهذا يقع لكثير من الرواة...)). اهـ.  
أقول:

ليس في قول البخاري هذا دليل على ما قلت، وأنت ما فهمت منه هذا إلا لأنك لم  
ترجع إلى ((التاريخ الكبير)) للبخاري لتتظر في كلمة البخاري هناك كاملة، وتمعن النظر  
فيها لتفهمها حق الفهم.

وهاك ما قاله البخاري (١/٢/١-١٠٢): ((بشير بن المهاجر الغنوي الكوفي، رأى  
أنساً. حدثنا خلاد قال: ثنا بشير بن المهاجر قال: سمعت عبد الله بن بريدة، عن أبيه،  
قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: ((رأس مئة سنة يبعث الله ريحاً باردة  
يقبض فيها روح كل مسلم)). قال أبو عبد الله -يعني البخاري-: يخالف في بعض حديثه  
هذا)) اهـ.

فتقول البخاري -رحمه الله تعالى-: ((... يخاف في بعض حديثه هذا))، نص في أن  
هذا الحكم ليس لحديثه عامة، وإنما لهذا الحديث خاصة...  
شيء آخر...



على فرض التسليم بأن هذا حكم من الإمام البخاري على حديثه عامة، فإن ((البعض)) يطلق على الطائفة من الشيء، من غير إفادة قلة أو كثرة، فلماذا تُحمل كلام الإمام ما لا يتحمّله". انتهى.

قال حلي (ص ٢٨٨) مقطع (١٢٨): "قال (ص ١٦٩) حول بشير: ((ولم يكن بشير ابن المهاجر يكثر التفرد والإغراب عن أقرانه، بل وقع ذلك في بعض حديثه فقط، ودليل ذلك قول البخاري: يخالف في بعض حديثه. اهـ. فهو يخالف في بعض حديثه وليس في أكثر حديثه...)).

قلتُ: وعليه تعليقات:

الأول: أن ابن حبان وصف بشيراً في ((ثقاته)) (٩٨/٦) بأنه ((يخطئ كثيراً)).

الثاني: أن كلمة البخاري التي أوردها، بترها - كعاداته - ففهم منها ما فهمه، إذ تنمّة كلامه رحمه الله في ((تاريخه الكبير)) (١٠٢-١٠١/٢/١) بعد أن أورد له حديثاً: ((يخالف في بعض حديثه هذا)).

فحذف محمود سعيد كلمة (هذا) لتسلم له دعواه، ويسلم القول الذي بناه! ولكن هيهات، فإنما هو على شفا جُرْف هار.

إذ كلمة الإمام البخاري - رحمه الله - كما هو واضح لكل ذي عينين إنما هي في حديثه هذا خاصة، لم يرد الحكم على مطلق حديثه، فافهم". انتهى كلام حلي.



قلت: والله ما فكرت يوماً أن أدافع عن محمود سعيد ممدوح (هذا)، ولكن سرقة حلي من الشيخ طارق تجعلني مضطراً أن أدافع عنه في هذا المقام!!

فكلام الشيخ طارق -حفظه الله- غير مسلم! وفيه نظر! (وليس القصد تتبع الشيخ طارق في كتابه، فهو كتاب جيد وعليه بعض الملاحظات العلمية التي لا تنقص من قيمته، ولعلي -إن مد الله في العمر- أناقشه في بعض الأمور لاحقاً).

وأما ما يتعلق برده هذا، فأقول:

١- هذا النص عن البخاري نقله هكذا دون كلمة ((هذا)) الأئمة قبل محمود سعيد، وهم: الإمام ابن عدي في ((الكامل)) (٢١/٢) فقال: حدثنا ابن حماد: حدثنا البخاري قال: ((بشير بن مهاجر الغنوي رأى أنساً. يخالف في بعض حديثه)).

ونقلها كذلك ابن كثير في ((تفسيره)) (٣٤/١)، والمزي في ((تهذيب الكمال)) (١٧٧/٤)، وابن حجر في ((تهذيب التهذيب)) (٤١١/١).

٢- ترجيح الشيخ طارق بأن المخالفة التي ذكرها البخاري في حديثه هذا خاصة يخدم محمود سعيد في استنتاجه الذي وصل إليه اعتماداً على قول البخاري! فإذا كان البخاري يرى أنه خالف في حديث واحد -وهو هذا- فهذا يعني أن باقي حديثه ليس فيه مخالفة، وهذا عين ما يريده محمود سعيد.



٣- ولهذا فإن ترجيح أن البخاري لم يرد هذا الحديث هو الأصوب في حال بشير ابن المهاجر؛ لأن البخاري غير غافل عن أنه يخالف في أكثر من حديث! ولهذا لم يخرج له!!

٤- قصد البخاري من هذا: الإتيان بمثال على حديثه الذي يخالف فيه! فإنه خالف حديث عبدالله بن عمرو بن العاص في ذكر الدجال الذي رواه مسلم وغيره، وفيه: ((... ثم يرسل الله ريحاً باردة من قبل الشام فلا يبقى على وجه الأرض أحد في قلبه مثقال ذرة من خير أو إيمان إلا قبضته...)). فإرسال الريح ليس على رأس المائة، وإنما في آخر الزمان، وكأنه دخل لبشير حديث في حديث، أي حديث: ((أرأيتمكم ليلتكم، فإن على رأس مئة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد)).

وما نقله ابن عدي عن البخاري من طريق ابن حماد -وهو الدولابي- من كتاب الضعفاء الكبير للبخاري، ورواية ابن سهل التي عندنا من التاريخ الكبير، زاد البخاري هذا الحديث كمثال من مخالقات ابن المهاجر لا أنه لم يخالف إلا فيه! فكأن البخاري يقول: انظر كيف خالف في بعض حديثه هذا، أي الذي ذكرته هنا في ترجمته.

والبخاري يورد في ترجمة الراوي أغرب ما يروي، ولهذا أورد البخاري هذا الحديث في ترجمة بشير لاستنكاره بتفرد به!!!  
وكلام البخاري في الضعفاء في المخالفة في غير حديث هو الصواب، وليس بينه وبين ما في التاريخ أي تناقض.



فانظر -رحمك الله- كيف قلّد حلي الشيخ طارق في هذا!! واتهم  
المبتدع بحذفه وبتره كلمة ((هذا)) مع أن محمود سعيد نقل هذا عن  
المزي أو ابن حجر!

ولا أدري كيف يتوافق التعليق الأول الذي ذكره حلي مع التعليق  
الثاني، فهما متناقضان تماماً!!! فالأول يقول: إن بشير بن المهاجر  
يخطئ كثيراً، والثاني: إنه لم يخالف إلا في حديث واحد، فأين (الفهم) يا  
علي؟! تنقل (دون وعي)!!!  
(فافهم أنت...!!!)

٢٧- ذكر الشيخ طارق (ص ٢٢٥) حديث بشير بن المهاجر عن عبد الله بن بريدة  
عن أبيه: ((أن ماعز بن مالك الأسلمي أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا  
رسول الله، إني ظلمت نفسي وزنيت، وإني أريد أن تطهرني، فرده... وفيه: فلما كان  
الرابعة حفر له حفرة ثم أمر به فرجم)).

قال الشيخ طارق: "علق الشيخ الألباني على هذا الحديث، فقال:  
(ذكر الحفر في هذا الحديث شاذ، تفرد به بشير بن المهاجر، وهو لين الحديث كما في  
(التقريب)) للحافظ ابن حجر، وقد تابعه علقمة بن مرثد عند مسلم فلم يذكر الحفر، وهو  
ثقة محتج به في ((الصحيحين)). وكذلك أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري،  
فدل ذلك على شنوذ هذه الزيادة ونكارتها)).

فتعقبه المعارض بكلام طويل!! ينظر الرد عليه في مواضعه من هذا الكتاب، لكن  
الذي يهمنا هنا: النظر في الشواهد التي ساقها ليقوي بها حديث بشير بن المهاجر  
هذا...!!!

ثم ساق خمسة أحاديث ذكر فيها الحفر، ثلاثة منها خاصة بالحفر للمرأة، وحديثان  
للرجل.





وهذه الخمسة؛ على فرض صلاحيتها للاعتبار، لا تصلح كشواهد لحديث الباب؛ لأن الباب خاص بالحفر لماعز بن مالك، فهما ذكر الحفر في غير قصته لن يكون ذلك كافياً لإثبات الحفر له خاصة، لاحتمال أن يكون حفر لغيره ولم يحفر له. فأما أحاديث الحفر للمرأة؛ فهي بعيدة كل البعد عن الحفر لماعز؛ لأنه كان رجلاً، فسقط الاستشهاد بهذه الأحاديث الثلاثة من أصله!!

وأما الحديثان اللذان فيهما ذكر الحفر للرجل؛ فليس في أحدهما أن المحفور له كان ماعز بن مالك، فلو ثبت بهما الحفر في الجملة للرجال، لما كان ذلك مثبتاً للحفر لماعز خاصة، كما سلف.

ومع ذلك؛ فلا مانع من أن ننظر في الحديثين اللذين فيهما الحفر للرجال عامة، هل يصلحان للاعتبار أم لا؟!  
فأما الحديث الأول...  
وأما الحديث الثاني...

هذا؛ ومما يؤكد نكارة ذكر الحفر في قصة ماعز بن مالك: أن أبا سعيد الخدري قال - كما في ((صحيح مسلم)) (١١٨/٥): ((أمرنا [صلى الله عليه وسلم] أن نرجمه فانطلقنا به إلى بقيع الفرقد، فما أثقناه ولا حفرنا له، فرميناه...)).  
ومما يدل على أن بشيراً لم يحفظ هذا الحديث... قال الإمام أحمد... "إلخ كلامه.

قال حلي (ص ٢٩١) مقطع (١٣٠): "ثم ذكر (ص ١٧٢-١٧٣) شواهد (!) للحفر الذي استنكره شيخنا في حديث ماعز المتقدم في الفصل الثاني!

قلت: وكلها لا تصلح للشهادة، وذلك لأنها قسمان:  
الأول: أن ثلاثة أحاديث منها خاصة بالحفر للمرأة، وفرق كبير بين المرأة والرجل في هذا المقام.

الثاني: أن الدليل يخالفه، إذ قد روى مسلم في ((صحيحه)) (١٣٢٠/٣) عن أبي سعيد الخدري في قصة رجم ماعز، قال: ((أمرنا [أي





النبي صلى الله عليه وسلم] أن ترجمه، فانطلقنا إلى بقيع الغرقد، فلما أوثقناه، ولا حفرنا له، فرميناه بالعظم والمدر والخزف...)).  
فهل بقي بعد هذا الحديث الصحيح الصريح موطنٌ لذكر شواهدة، وبخاصة أن إسناده لم يتكلم فيه أحد قط، أما الآخر -الذي نحن في صدد تميم الكلام عليه- قد تكلم فيه أحمد وابن القيم وغيرهما". انتهى كلامه.  
وذكر حلي عند ذكره الشواهد حاشية قال فيها: "على أن في أسانيدنا كلها ضعفاً، ولولا أن الكتاب قد طال لتبعت عللها وما فيها!".

قلت: أرخ نفسك من تتبع عللها! فقد فعل ذلك الشيخ الذي سرقت منه في عدة صفحات (من ص ٢٢٧-٢٣١)! واقتصر الشيخ طارق في الكلام على الحديثين اللذين فيهما ذكر الحفر للرجل، وبين العلل فيهما. ولم يتعرض للأحاديث الثلاثة الخاصة بالمرأة، ولكن حلي أطلق القول بضعفها أيضاً دون علم!!!  
وسرقة الحلي لهذا الرد واضحة جلية لا تحتاج إلى تعليق!!! ولولا أن تعليق الشيخ طارق أمام حلي وهو كلام طويل لما قال: "ولولا أن الكتاب قد طال لتبعت عللها وما فيها"!!!!

٢٨- ذكر الشيخ طارق (ص ٢٧٥): ((محمد بن قيس قاص عمر بن عبدالعزيز))، ثم قال:

"قال الحافظ في ((التقريب)): ((ثقة، من السادسة، وحديثه عن الصحابة مرسل)).  
اعتمد الشيخ على هذا القول في الحكم بالإقطاع على حديث محمد ابن قيس هذا عن أبي صرمة الصحابي عن أبي أيوب، أنه قال حين حضرته الوفاة: كنت كتمت عنكم شيئاً



سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((لولا أنكم تذبون لخلق الله خلقاً يذبون فيغفر لهم)).

فتعقبه المعترض، فقال (ص ١٩٣):

((لان محمد بن قيس سمع من أبي صرمة مالك بن قيس الصحابي، ولم يصب الألباني في دعوى الاقطاع بين محمد بن قيس وأبي صرمة، بل قلّد الحافظ -رحمه الله تعالى- حيث عدّ محمد بن قيس من السادسة، وهم من لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة -رضوان الله عليهم- ولو رجع الألباني إلى كتب الرجال -غير ((التقريب))- لعلم أن عدّ محمد بن قيس من السادسة خطأ...)).

ثم قال:

((وبيان ذلك؛ أنهم عندما ترجموا لمحمد بن قيس ذكروا أنه يروي عن أبي صرمة، وعندما ترجموا لأبي صرمة ذكروا أن محمد بن قيس يروي عنه، وسكتوا لإقراراً. ولم أر من قال: إن محمد بن قيس لم يرو عن أبي صرمة تصريحاً أو تلويحاً، بل إنهم في ترجمة محمد بن قيس ذكروا روايته عن جابر بن عبدالله وأبي هريرة ثم تعقبوا ذلك بأنه مرسل)).

أقول:

أئمة الحديث يفرّقون بين أمرين: بين مجرد رواية راوٍ معين عن شيخ معين، وبين ثبوت سماع هذا الراوي من ذاك الشيخ.

فالرواية المجردة لا تدل على السماع؛ لاحتمال أن يكون الراوي قد سمع بواسطة ثم أسقطها عند الرواية.

وكذلك ثبوت السماع لا يدل على وقوع الرواية؛ لاحتمال أن يكون الراوي سمع من شيخه لكنه لم يحدث بما سمعه منه...

فالرواية المجردة وحدها لا تدل على السماع...

وبعد أن بينا تكلف المعترض وتعسفه في إثبات سماع محمد بن قيس من أبي صرمة، وسلوكه في ذلك مسلماً وعرأ، فللقارئ المنصف حقّ علينا أن نبين له الصواب في المسألة، فأقول:

لقد اجتمعت عدة قرائن تدل على أن محمد بن قيس لم يسمع من أبي صرمة، فوق تصرّح الحافظ ابن حجر بذلك...

القرينة الرابعة...

أنه قد جاء من وجه آخر بذكر الوساطة بين محمد بن قيس وأبي صرمة.



قال المزي في ((تحفة الأشراف)) (١٠٨/٣):

((ورواه عبدالله بن صالح عن الليث عن محمد بن قيس عن محمد بن كعب عن أبي صرمة عن أبي أيوب، وهو أشبه بالصواب من أسقط منه محمد بن كعب، والله تعالى أعلم)).

فهذا الإمام المزي -رحمه الله تعالى- قد رجح الرواية التي فيها الواسطة على غيرها مما لم يذكر فيه الواسطة...

وباجتماع هذه القرائن، لا يشك فاهم لهذا العلم، أن محمد بن قيس لم يسمع من أبي صرمة، وهو الذي جزم به ابن حجر والمزي هنا، ومن قبلهما ابن حبان، والحمد لله على التوفيق...". انتهى.

قال حلي (ص ٢٩٨) مقطع (١٣٦): "نقل شيخنا في ((الصحيحة)) (٦٠٤/٤) عن الحافظ ابن حجر قوله في محمد بن قيس: ((.. وحدثه عن الصحابة مرسل))، فأعلّ بهذه الكلمة سنداً في ((صحيح مسلم)) يرويه محمد بن قيس عن أبي صرمة.

فقال محمود سعيد (ص ١٩٣):

((هكذا أعلّ الألباني هذا السند، وسيعلم إن شاء الله مجانبته للصواب حتماً، وبيان ذلك: أن محمد بن قيس سمع من أبي صرمة...)).

قلت -أي حلي-: وهنا مسألتان مهمتان:

الأولى: حول ((تقريب التهذيب)) وطريقة شيخنا في الإفادة منه والتعامل معه، إذ ليس الأمر فيها كما ذكره محمود سعيد -بجهل- أنه ((قلده))!! لا، بل لشيخنا طريقة منهجية دقيقة معه، فصّلت القول فيها، وكشفت عن خوافيها، ورددت على أمثال محمود سعيد من المتطاولين، في كتابي ((محدث العصر.. ومنهجه في دراسة السنة ونقد الأسانيد))، وهو على وشك التمام إن شاء الله الملك العلام.



الثانية: أن مجرد ذكر الرواة عن الشيخ أو الراوي هو عنهم في كتب الجرح والتعديل لا يفيد البتة القطع بالسماع عنه أو عنهم، وبيان ذلك في تعليق لي على ((إحكام المباني..)) (ص ٤٥) - وهو رد على محمود سعيد نفسه أنقله بتمامه - رداً على من استلزم ذلك الاستلزام الفاسد:

قلت: ((لا يستلزم ذكره أنه روى عنه، أو سمعه، أو حتى أدركه!!)) وأضرب مثلاً على هذا...".

ثم قال حلي (ص ٣٠٠) مقطع (١٣٧): "ثم قوله المتقدم: ((.. ولم أر من قال: إن محمد بن قيس لم يرو عن أبي صرمة تصريحاً وتلويحاً..)) قول يدل على جهل واستعلاء!

فإن لم تر أنت، فقد رأى غيرك!

فالحافظ ابن حجر (لوح) بهذا! أم أنك لا ترى!؟

ثم ما هو أهم من ذلك - ويلتقي معه - ما أشار إليه الحافظ المزي في ((تحفة الأشراف)) (١٠٨/٣) في هذا الحديث نفسه، حيث قال: ((ورواه عبدالله بن صالح عن الليث عن محمد بن محمد بن قيس عن محمد بن كعب عن أبي صرمة عن أبي أيوب، وهو أشبه بالصواب ممن (أسقط) منه محمد بن كعب، والله تعالى أعلم)).

وهي عند الطبراني في ((المعجم الكبير)) (٣٩٩١)، قال: ((حدثنا مطلب بن شعيب الأزدي، حدثنا عبدالله بن صالح...))، فذكره.

قلت: فهذا ترجيح بين للانقطاع الذي صدرنا الكلام به.

فافهم هذا وانتهه". انتهى كلامه.



قلت: أنت (فافهم وانتبه)!! لأنك لم تفعل شيئاً! وإنما قلّدت الشيخ طارق في ردّه!!!

وكلام الشيخ طارق -حفظه الله- فيه نظر! والقرائن التي أتى بها لرد كلام المعترض لا تسلم من النقد؛ لأن هناك خلافاً طويلاً عريضاً في ((محمد بن قيس)) الراوي عن أبي صرمة، والذي يروي عن جابر وعن أبي هريرة، هل هو هذا أم هو الزيات أم آخر؟! وقد جمع بين هؤلاء الإمام البخاري وفرّق بينهما ابن أبي حاتم وغيره، وقد حققت هذا، وتبيّن لي صحة ما قاله الإمام البخاري رحمه الله، وعليه فإن سماع محمد بن قيس من أبي صرمة صحيح إن شاء الله، ولعلي أناقش كلام الشيخ طارق فيما بعد إن شاء الله تعالى.

وما قاله الشيخ طارق من أن مجرد الرواية غير السماع صحيح، ولكن ما قاله المعترض من أن عدم تعقب ابن حجر لرواية محمد بن قيس عن أبي صرمة وتعقبه ذلك في روايته عن جابر وغيره من الصحابة له وجه، مع التنبيه إلى أن أقوال الحافظ ابن حجر في التهذيب وغيره تختلف عن أقواله في التقريب؛ ففي التقريب نفى سماعه من الصحابة كلياً، وهذا كان مستند الشيخ الألباني كما قال المعترض.

وأما كلام حلي في المنهج المزعوم للشيخ الألباني في تعامله مع كتاب التقريب فهو مجرد دعوى لا دليل عليها!! وقد أحال حلي على ((مجهول))!! أي كتابه المزعوم!!!

فالرد على كلام المعترض يجب أن يكون هنا لا الإحالة على مجهول، بل على معدوم!! فقد مضى أكثر من (١٥) عاماً على ذكره لهذا





الكتاب، ومع ذلك لم ير النور!! مع أنه قال بأنه ((على وشك التمام))...!!!

وانظر أيضاً كيف تبع حلي الشيخ طارق على استدلاله بما قال المزري!!! وما قاله المزري ليس بصواب!!

فالحديث أخرجه مسلم والنسائي عن قتيبة بن سعيد عن الليث بن سعد عن محمد بن قيس قاص عمر بن عبد العزيز عن أبي صرمة عن أبي أيوب.

وتابع قتيبة عليه: إسحاق بن عيسى [كما في ((مسند أحمد)) (٤١٤/٥)].

وعيسى بن حماد [كما في ((تاريخ دمشق)) (١٠٩/٥٥)].  
وخالفهم عبدالله بن صالح فرواه عن الليث وزاد فيه محمد بن كعب،  
وعبدالله بن صالح فيه كلام معروف، ولا يحتج بما تفرد به؛ فكيف يُقضى بروايته على ثلاثة؟! بل إن مخالفة قتيبة له كافية في ردّ روايته.  
ورواية محمد بن كعب لهذا الحديث عن أبي صرمة أخرجه مسلم من طريق إبراهيم بن عبيد بن رفاعة عن محمد بن كعب القرظي عن أبي صرمة عن أبي أيوب الأنصاري.

ورواها الترمذي في ((الجامع)) (٥٤٨/٥) والطبراني في ((المعجم الكبير)) (١٥٦/٤) من طريق عمر مولى غفرة عن محمد بن كعب عن أبي أيوب.

فلم يذكر أبا صرمة في إسناده! ورواية إبراهيم بن عبيد أصح من رواية عمر مولى غفرة.





وبهذا يكون محمد بن كعب قد تابع محمد بن قيس في روايته عن أبي صرمة.

٢٩- قال الشيخ طارق (ص ٢٨٦): "يقول المعترض (ص ١٩٤-١٩٥): ((ليس للحافظ قول واحد في محمد بن قيس، بل له أربعة أقوال (!!)) الذي في ((التقريب))، واثنان في ((التهذيب))، والأخير في ((الإصابة)). ثم أخذنا المعترض في تفصيل هذه الأقوال!! فقال: ((الأول: في ترجمة محمد بن قيس قال: ((روى عن أبي هريرة وجابر، يقال: مرسل، وأبي صرمة الأنصاري... إلخ)) ((التهذيب)) (٤١٤٩). فانظر كيف ضعف روايته عن أبي هريرة وجابر ثم سكت عن أبي صرمة. الثاني: في ((التهذيب)) (١٣٤/١٢) في ترجمة أبي صرمة قال: ((روى عنه محمد بن كعب القرظي ومحمد بن قيس المدني... إلخ)). ثم قال الحافظ: ((وروى عنه أيضاً محمد بن يحيى بن حبان أفاده العسكري وهو غلط، وإنما روى محمد عن ابن محيرز عنه)). اهـ. فانظر كيف أقر الحافظ رواية محمد بن قيس عن أبي صرمة، وتعقب رواية غيره محمد بن يحيى - عنه؟!!

الثالث: ذكر في ((الإصابة)) (١٠٨/٤) رواية محمد بن قيس عن أبي صرمة)). ثم قال المعترض: ((فهذه ثلاثة أقوال للحافظ تدفع دعوى الانقطاع!!)) أقول:

انظر؛ كيف سمي ((سكوت)) الحافظ ابن حجر ((قولاً))، ويقول: إن للحافظ ابن حجر أربعة أقوال، والواقع أنه قول واحد، وهو الذي في ((التقريب)) والثلاثة الأخرى ليست أقوالاً بل هي سكوت. ولو سلمنا بأنها أقوال؛ فليست هي ثلاثة، كما يقول المعترض، بل هو قول واحد إلا أنه تعدد ذكره، وهل إذا قال الرجل قولاً ثلاث مرات صار بذلك ثلاثة أقوال؟! قد يكون.. لكن عند المعترض فقط!! لكن؛ الأعمج والأغرب أنه يقول بعد ذلك:



((وهذه الثلاثة أقوال بلا شك أقوى وأولى بالعمل من قوله في ((التقريب))، فلعله سبق قلم منه -رحمه الله تعالى- قصد أن يكتب عن أبي هريرة مرسل، فجمع الصحابة)).  
أقول:

ليست هي أقوالاً، كما سلف، بل القول هو الذي قاله في ((التقريب))، وهو صريح في عدم سماع محمد بن قيس من أبي صرمة عند الحافظ، وسكوته في المواضع الثلاثة الأخرى لا يعارض هذا القول؛ لأنه سكوت عن مجرد الرواية لا عن السماع، ولو كان سكوتاً عن السماع لما كان مقدماً على قوله الذي في ((التقريب))؛ لأن المفهوم إذا عارض نصاً صريحاً قدم النص عليه، كما هو معروف، لا سيما وأنه قد سبق الحافظ إلى هذا الإمام ابن حبان". انتهى.

قال حلي (ص ٣٠١) مقطع (١٣٨): "ثم قال (ص ١٩٤): ((ليس للحافظ قول واحد في محمد بن قيس، بل له أربعة أقوال: الذي في ((التقريب))، واثنان في ((التهذيب))، والأخير في ((الإصابة)))).!"  
وهذا من أعجب شيء يكون، إذ ليس في هذه (الأقوال) المزعومة ما يشير إلى هذا التعدد المدعى، وغاية ما هناك أن الحافظ رحمه الله قد ذكر في ((التهذيب)) و ((الإصابة)) محمد بن قيس وروايته عن أبي صرمة.. دون أن يعقب بشيء! (فاستنبط) محمود سعيد من ذلك أن هذه أقوال له!! وماذا؟ ثلاثة!

علماً أن السكوت لا يؤخذ منه حكم في هذا المقام، لأنه يخالف قوله الصريح الجلي في ((التقريب)) -وهو رابعها عنده-!

فلا يقال: ((له أربعة أقوال..))! فهذا لا يصلح بحال!

وأعجب من ذلك قوله -بعد- نقداً لقول الحافظ في ((التقريب)): ((.. فلعله سبق قلم منه رحمه الله تعالى، قصد أن يكتب: ((عن أبي هريرة

مرسل)) فجمع الصحابة))!!



وهي من أشد طاماته، وأعظم بلاياه، فلا قوة إلا بالله". انتهى كلامه.

قلت: بل (سقاتك) من أشد طاماتك، وأعظم بلاياك، فلا قوة إلا بالله!!!

فانظر كيف سرق من الشيخ طارق مسألة (الأقوال) و(السكوت)، بل سرق (تعجبه) في آخر كلامه!!!

وكلام المعترض لا بأس به، وغاية ما في الأمر أنه قصد أن ابن حجر ذكر ((محمد بن قيس)) في أربعة مواضع من كتبه، ثلاثة منها لم يتعقب فيها روايته عن أبي صرمة وظاهره أنه لا ينكرها لأن من عادته أنه إذا أنكر شيئاً ذكره سيما وأنه تعقب روايته عن جابر وغيره بأنها مرسلة، ولكنه في التقريب ذكر بأنه روايته عن الصحابة مرسلة بإطلاق، وكأنه فاتته روايته عن أبي صرمة؛ لأنه ليس من مشاهير الصحابة كجابر وأبي هريرة.

والجزم بأن ما قاله ابن حجر في التقريب هو الفصل في ذلك فيه نظراً!! لأن ابن حجر يخالف أحياناً بعض أقواله التي في التقريب عما هو في كتبه الأخرى، وهي مسألة تحتاج إلى مزيد بيان ليس هذا موضعه.

٣٠- قال الشيخ طارق (ص ٤٢٣) تحت عنوان: ((التشنيع على الشيخ باتمامه بالتقول على الأئمة!!)):

"روى مسلم حديثاً من طريق محمد بن قيس -قاص عمر بن عبدالعزيز- عن أبي صرمة، عن أبي أيوب، مرفوعاً.



روى الترمذي نفس الحديث، ثم قال: ((حديث حسن غريب)).

قال الشيخ في ((الصحيحة)) (٦٠٤/٤):

((وإنما لم يصححه الترمذي -والله أعلم- مع ثقة رجاله؛ لأن فيه انقطاعاً بين أبي صرمة -وهو صحابي اسمه: مالك بن قيس- وبين محمد بن قيس، ولم يسمع منه. قال الحافظ في ترجمته في ((التقريب)): ((ثقة من السادسة، وحديثه عن الصحابة مرسل)).

فتعقبه المعترض، فقال (ص ١٩٦):

((هذا تقويلٌ للترمذي لما لم يقله، وكأن الألباني يريد أن يقول: إن الترمذي رأيه مخالف

لكل الحفاظ...)).

ثم قال:

((أما عدم تصحيحه للحديث، فهذا لا يضر الحديث، فلكل رأيه. والترمذي حسن بعض أحاديث ((الصحيحين)) كما لا يخفى، ولا يلزم من إخراج الحديث في ((الصحيحين)) أو أحدهما أن يصححه الترمذي.

لكن هل قام في خلد أحد من أهل الحديث أن الانقطاع ينزل الحديث من رتبة الصحة إلى الحسن؟! ربما لا تجد هذا إلا في فهمه وعلمه، ذلك أن الانقطاع ينزل الحديث إلى رتبة الضعيف ولو كان رواه أئمة حفاظاً في غاية الضبط والإتقان. والله أعلم)).

أقول:

الحسن على رسم الترمذي، حيث أطلقه، له معنى خاص به، وقد بينه هو في كتاب ((العلل)) الذي في آخر ((سننه))، فقال (٧٥٨/٥):

((وما ذكرنا في هذا الكتاب: ((حديث حسن)) فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا...)).

... فإذا حكم الترمذي على حديث فيه انقطاع... ولهذا؛ فإن الحافظ ابن حجر لما ذكر في

((النكت)) (٣٨٧/١) حديث المستور، والضعيف... قال:

((فكل ذلك عنده -أي الترمذي- من قبيل الحسن، بالشروط الثلاثة، وهي:

١- أن لا يكون فيهم من يتهم بالكذب.

٢- ولا يكون الإسناد شاذاً.

وأن يروى مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر فصاعداً.



وليس كلها في المرتبة على حد سواء، بل بعضها أقوى من بعض، ومما يقوي هذا ويعضده: أنه لم يتعرض لمشروطة اتصال الإسناد أصلاً، بل أطلق ذلك، **فلهذا وصف كثيراً من الأحاديث المنقطعة بكونها حسناً**)).  
ثم ساق أمثلة على ذلك...". انتهى.

قال حلي (ص ٣٠٢) مقطع (١٣٩): "شنع (ص ١٩٦) على شيخنا لما قال: ((وإنما لم يصححه الترمذي - والله أعلم - مع ثقة رجاله لأن فيه انقطاعاً))، فقال:

((.. هذا تقويلٌ للترمذي لما لم يقله.. أما عدم تصحيحه للحديث، فهذا لا يضر الحديث، فلكل رأيه.. لكن هل قام في خلد أحد من أهل الحديث أن الانقطاع ينزل الحديث من رتبة الصحة إلى الحسن؟!)) الخ كلامه!

قلت: أما أنه تقويل.. فهي دعوى ليس عليها تعويل!!

ويبينها التالي، في هذا النقل العزيز الغالي:

قال الحافظ ابن حجر في ((النكت على ابن الصلاح)) (١/٣٨٧) بعد بحثه مسألة الحديث الحسن وحده، وأن للإمام الترمذي اصطلاحه الخاص به:

((.. وليس هو في التحقيق عند الترمذي مقصوراً على رواية المستور، بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ، والموصوف بالغلط والخطأ، وحديث المختلط بعد اختلاطه، والمدلس إذا عنعن، وما في إسناده انقطاعٌ خفيفٌ، فكلُّ ذلك عنده من قبيل الحسن، بالشروط الثلاثة، وهي:

١- أن لا يكون فيهم من يتهم بالكذب.





٢- ولا يكون الإسناد شاذاً.

وأن يُروى مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر فصاعداً. وليس كلها في المرتبة على حد سواء، بل بعضها أقوى من بعض، ومما يقوي هذا ويعضده: أنه لم يتعرض لمشروطة اتصال الإسناد أصلاً، بل أطلق ذلك، **فلهذا وصف كثيراً من الأحاديث المنقطعة بكونها حسناً**)).

ثم ضرب على ذلك أمثلة عدة، يكفي المنصف عنها ما ذكرناه من تأصيل عنه -رحمه الله تعالى.

ثم؛ أليس هذا كافياً لأن يُنصف محمود سعيد نفسه من (نفسه)؟ وأليس هذا كافياً لأن يعلم محمود سعيد أنه دون مثل هذه الردود التي يناطح فيها كبراء السنة وأئمة العلم! ". انتهى.

قلت:

بل: أليست هذه السرقة الواضحة كافية لأن ينصف (علي حلي) نفسه من (نفسه)؟

وأليس هذا كافياً لأن يعلم (علي حلي) أنه دون مثل هذه الردود التي (يسرقها) من أهل العلم!!!

فكيف يدور في خلد أحد أن يأتي الشيخ طارق وعلي حلي بكلام ابن حجر نفسه الذي في (النكت) للرد على المعترض؟! فأين أنتم يا من غطى حلي وجوهكم عن الشمس بغربال، فلا ترونها؟ ألا تستيقظون من سباتكم الطويل؟





بل إن مما يكشف حلبي في وضوح هذه السرقة أن الشيخ طارق  
 وضع عبارة ابن حجر هذه: **(فلهذا وصف كثيراً من الأحاديث  
 المنقطعة بكونها حسانا))**، بالخط الغامق، وكذلك فعل علي الحلبي في  
 كتابه!!

فماذا يقول العقلاء!!؟

٣١- ذكر الشيخ طارق (ص ٣١٢): ((مطر الوراق)) وقال:  
 "قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة في ((سؤالاته)) لعلي بن المديني (٣): ((سألت علياً  
 عن مطر الوراق؟ فقال: كان صالحاً وسطاً، ولم يكن بالقوي)).  
 قال المعترض (ص ١٩٩):  
 ((ذكر هذا النقل عن ابن المديني محمد بن عثمان بن أبي شيبة في ((السؤالات))  
 (٤٨)، وابن أبي شيبة ضعيف. انظر: ((تاريخ بغداد)) (٤٣/٣).  
 أقول:

ابتداءً: أنت اعتمدت على نقل ابن أبي شيبة عن علي بن المديني، حينما وافق ذلك  
 غرضك، عند كلامك في هشام بن سعد -انظر: كتابك (ص ١٣٥-١٣٦)-، ولم تردّه  
 بضعف ابن أبي شيبة كما فعلت هنا، فلماذا ترن بميزانين، وتكيل بمكيالين؟!  
 وأما ابن أبي شيبة؛ فقد قال المعترض في هامش (ص ٢٠٠):

((قال عنه عبدالله بن أحمد: ((كذاب))، ورواه ابن خراش بالوضع، وقال إبراهيم بن  
 إسحاق الصواف: ((كذاب، يسرق حديث الناس))، وقال داود بن يحيى: ((كذاب، وضع  
 أشياء كثيرة، يحيل على أقوام أشياء ما حدثوا بها قط))، وتركت كلام مطين بسبب ما  
 كان بينهما مما يكون بين الأقران. ولهم كلام آخر فيه، انظر: ((تاريخ بغداد)) (٤٥/٣-  
 ٤٦)، ((الميزان)) (٣٧٩/٢)). اهـ.  
 أقول:

هذا الذي ذكرته كلّه؛ إنما تفرد بحكايته عن هؤلاء الأئمة أبو العباس ابن عقدة، وهو في  
 نفسه ليس بعمدة، وتفرد به بحكاية التكذيب عن هؤلاء الكبار لابن أبي شيبة، على شهرته  
 بين أهل طبقاته، مما يكفي في اتهامه بهذا الذي نقله، فكيف وهو يخالفه في المذهب؟!



... وأما قول المعترض: ((... ولهم كلام آخر فيه)).

فأما ما جاء من طريق ابن عقدة؛ فلن نشغل به الوقت ونسود به الصفحات.  
وأما ما جاء من طريق غيره؛ فليس فيه إلا التوثيق المطلق، أو التليين الهين..  
قال صالح بن محمد: ((ثقة)).

....

وقال مسلمة بن القاسم: ((لا بأس به، كتب الناس عنه، ولا أعلم أحداً تركه)).  
وقال الذهبي...

فابن أبي شيبة رجل صدوق، بل هو من الحفاظ...  
وهذا القول الذي حكاه عن ابن المديني يعد من أعدل الأقوال في مطر الوراق، فلا  
أدري لماذا تكلف المعترض دفعه بالطعن في أحد أئمة المسلمين؟!  
فاللهم اغفر لنا وله، واهدنا وإياه سواء السبيل". انتهى كلامه.

قال حلي (ص ٣٠٤) مقطع (١٤١): "نقل (ص ١٩٩) عن ابن المديني  
في ((سؤالاته)) جرحاً في مطر الوراق، ثم قال: ((ذكر هذا النقل عن ابن  
المديني محمد بن عثمان بن أبي شيبة... وابن شيبة ضعيف..))!  
آلآن أيها الناقد؟!

ألم تذكر أنك استدلت بكلام لابن المديني من رواية محمد بن عثمان  
هذا (ص ١٣٥-١٣٦) من كتابك؟  
أم أن حبّ النقد والرد بالباطل يطغى على العقول، ويحرف  
الأذهان؟!".

ثم قال في مقطع (١٤٢): "ثم تكلم في حاشية (ص ٢٠٠) عن حال  
محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ناقلاً أنه ((كذاب)) ورمي بالوضع و..  
و.. إلخ.

ثم عزا ذلك لـ ((تاريخ بغداد)) و ((الميزان))!



قلتُ: سائر ما أورده في حاشيته هذه إنما هو - كما تبين من مراجعة ((تاريخ بغداد)) - من رواية أبي العباس بن عقدة. ومن المعلوم أنه ((لا يقبل من ابن عقدة ما ينقله في الجرح))، وبخاصة أنه ((ليس بعمدة))، فهذا يدفع الاحتجاج به، إذ أن ((في سرقة الكتب والأمر بالكذب، وبناء الرواية عليه ما يمنع الاعتماد على الرجل فيما ينفرد به)).

فما ذكره من ترك ابن أبي شيبه، ورميه بالوضع مما يرد عليه ولا كرامة. لذا فإن مسلمة بن القاسم قال فيه: ((لا بأس به، كتب الناس عنه، ولا أعلم أحداً تركه)).

ومن عجبٍ أن محمود سعيد قد اقتصر في حاشيته المشار إليها في ترجمة ابن أبي شيبه على إيراد أشد كلام فيه مما سبق نقضه إجمالاً، ثم قال بعد: ((ولهم كلام آخر فيه))!

قلتُ: وأي كلام هذا؟ إنه من تلييسات محمود سعيد، وإيهامه القراء أنه مثل سابقه!

وليس الأمر كذلك!

إذ الناظر بتأمل في هذا الكلام الآخر يرى أنه توثيق له، أو تضعيف خفيف يناقض دعاوى التكذيب السابقة!

وهو - هداه الله - ساكت عن هذا كله ليسلم له مراده، ويحصل مبتغاه،

مما يوافق هواه!

ولزيادة البيان...

والهادي هو الله سبحانه، لا ربّ سواه". انتهى كلام حلي المسروق.



قلت:

لم تفعل شيئاً يا (حلي)!! بل سرقت ولخصت كعادتك!!!  
وقد شهدت على نفسك كما شهدت على ابن عقدة بما نقلته:  
إذ أن: ((في سرقة الكتب والأمر بالكذب، وبناء الرواية عليه ما  
يمنع الاعتماد على الرجل فيما ينفرد به)).

فهل نعتمد عليك؟!!!!!!

هذا، وإن كثيراً من المواضع التي زادها حلي على كتاب الشيخ  
طارق عوض الله هي من المواضع (الإنشائية) التي (يبرع) فيها!!  
ووجودها وعدمها سواء عند أهل النقد!! بالإضافة إلى ما أتى به من  
نقولات -على كثرتها- عن أهل العلم فلا شك أنها مهمة ولكنها في  
الوقت نفسه لا تخفى على صغار طلبة العلم!! "فجمع وقمش!!"  
وقد حاول أحد الأغرار أن يُدافع عن حلي وينفي هذه السرقة،  
وهو من (مجاهيل الانترنت) الذين يختبئون وراء الكنى! واسمه: (أبو  
عمر العتيبي)، فقال على شبكة (الساحة الإسلامية): "يعلم الله أني قد  
بدأت في كتابة رد على رسالة الأخ طارق عوض الله، بينت فيها تجنيه  
على الشيخ علي الحلي. وكثير من تلك المواطن لا تسمى سرقة  
مطلقاً. وبعضها فيها اشتباه ولها مخرج صحيح. وبعد كتابة بعض المقال  
توقفت لأشغالي، وزهدت في الرد لقلة الجدوى وكثرة الجدل. ولكن  
سأضرب مثلاً واحداً ذكرته في مقالي الذي لم يكتمل:



- ومن المواضع التي زعم! الأخ طارق عوض الله أنها مسروقة!! من كتابه: ص/ ١٥٤ من كتابه حيث قال: [أخشى أن يكون في إسناد الطيالسي سقط أو تحريف فإن عيسى بن ميمون المكي لم يذكروا له رواية عن عمرو بن دينار، ولا للطيالسي رواية عنه، وإنما ذكروا في شيوخ الطيالسي: عيسى بن صدقة، وهذا متروك! وينظر لعله تصحيف من "عبيس بن ميمون" فإن الطيالسي يروي عنه أيضاً كما في ترجمته من التهذيب (٨٨/٧) وهذا متروك أيضاً!! أما أنا فلم يترجح عندي شيء، فمن ترجح عنده شيء أو وجد شيئاً آخر فليفضل به علينا نكن له من الشاكرين].

وزعم! أن الشيخ علي الحلبي سرقه!! منه فذكره في كتابه (ص/ ٢٢٩) وهو ظالم في ما زعمه!. قال الشيخ علي الحلبي: [قال ابن عبد البر في التمهيد (١٣/١١٧): "انفرد به محمد بن مسلم من بين أصحاب عمرو بن دينار..". فدل هذا على أن عيسى بن ميمون غير محفوظ! ويزيده بياناً أن عيسى بن ميمون الثقة - وهو المكي - لم تذكر له رواية عن عمرو بن دينار أو للطيالسي عنه!! فلعله محرف من "عبيس بن ميمون" وهو من مشايخ الطيالسي! فإذا كان كذلك - وهو الراجح إن شاء الله - فهو متروك: ففي السند - إذا - تصحيف وسقط: أما التصحيف: فهو "عبيس" إلى "عيسى"! وأما السقط: فهو سقط الطائفي من سنده!].

فبمقابلة كلام الشيخ الفاضل علي الحلبي بكلام الأخ الفاضل طارق عوض الله يظهر الفرق الواضح بين الكلامين. فقد ذكر الشيخ





علي الحلبي كلام ابن عبدالبر ولم يذكره الأخ. ورجح أنه عبيس بن ميمون وتوقف الأخ طارق عن الترجيح. والذي يظهر لي أن الاحتمالين الذين ذكرهما الأخ طارق والاحتمال الذي رجحه الشيخ علي الحلبي؛ بعيدان... [إخ].

بل هناك مواطن أوضح من هذا تعجبت لحشر الأخ طارق عوض الله لها في تمم السرقة! والله الموفق.

ومن العجائب والغرائب ضمن دعاوى الأخ طارق عوض الله قوله: [ومن تلك الكتب: سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي: وعادة علي حسن إذا ما عزا لكتاب "الضعفاء لأبي زرعة الرازي وأجوبته على أسئلة البرذعي" أنه يعتمد على الطبعة التي حققها الدكتور سعدي الهاشمي، ذات الأجزاء الثلاثة. وعادته في العزو إليها - كما هي عادة غيره - لرقم الجزء والصحيفة؛ لأن الكتاب يمثل الجزء الثاني من تلك الأجزاء الثلاثة، والجزآن الآخراَن يشتملان على دراسة المحقق وفهارس الكتاب. وعلي حسن اعتمد على تلك الطبعة على "العلل" لابن عمار (ص ١٠٨)(١) بل وفي كتابه هذا أيضاً (ص ١٩٨). وقد كنتُ نقلتُ من هذا الكتاب تضعيفاً لأبي زرعة لعمر بن حمزة في (ص ٣٣٢) من كتابي، وعزوت ذلك إلى رقم الجزء والصحيفة، فقلت: (٣٦٤/٢). فجاء علي حسن، فنقل نفس الذي نقلته، لكنه غير رقم الصفحة ورقم الصحيفة، وذكر عوضاً عنهما رقماً لفقرة، فقال (ص ١٣٧) من كتابه. [...] "سؤالات البرذعي له" (رقم: ٧٩). كذا قال!! فلست أدري من أين أتى الأخ علي حسن بهذا الرقم، فإن







قلت: ما أغبى هؤلاء الأتباع الذين يدافعون عن السراقين! لو استطعت أيها الجاهل النكرة أن تثبت أن حليبك! لم يسرق الكتاب لما تأخرت ثانية في ذلك! ولكن كعادة القوم يتعذرون بانشغالهم!

أما الموضوع الأول فزيادة حلي قول ابن عبدالبر وترجيحه لا تنفي أنه سرق من الشيخ طارق، فالأمر واضح بين يديك، ونحن لا ننفي أن حلي زاد بعض الأشياء على الشيخ طارق، وهذه الزيادات على الأصل الذي سرقه من الشيخ طارق، ولا يعني أنه لم يسرق يا أيها الجاهل، ولعل ما أورده لك من مقابلات بين كلام الشيخ طارق وكلام حليبك المسروق يزيل هذا الغباش الذي غطى قلبك قبل عينيك.

وأما الأمر الثاني الذي يتعلق بسؤالات البرذعي فالشيخ طارق ذكره في الدليل الثالث، قال: "وهو: أنه قد تابعني على العزو إلى طبعات معينة لبعض الكتب التي لها أكثر من طبعة، مع أن عاداته في كتابه هذا وغيره عندما يعزو إلى هذه الكتب أن يعزو إلى طبعة أخرى غير التي اعتمدت أنا عليها". ثم ذكر أمثلة لذلك ومنها سؤالات البرذعي، وغاية ما في الأمر الذي أراد الشيخ طارق التنبيه عليه من خلال هذا الدليل هو أن حليبك قام بمتابعته على التوثيق من الكتب التي وثق منها الشيخ طارق في المواضيع نفسها التي سرق منها حليبك، فهي سرقة واضحة، لا كما زعمت! وكون حليبك كان عنده بعض الذكاء في عدّ رقم الفقرة فوثقها ليعده عنه السرقة فهذا لا ينفي عنه هذه السرقة الواضحة الجلية لكتاب الشيخ طارق، فإما أن تردّ على كلّ هذه الأدلة والمقارنات، وإلا فاصمت ولا تتكلم فيما لا علم لك به، واحفظ



لسانك، وأسأل الله الثبات. وأخبرك أيها الغرّ أن عدك لهذه الفقرة من كتاب البرذعي وموافقك لحليّك لا يصحّ! فقد رجعت إلى الكتاب وعددت فوجدت أن رقم ترجمته (٩٠) وعدك أنت وحليّك غير صحيح!!! فتعلّموا العدّ!!

### تنبيهات مهمة:

١- سُئِلَ علي حليّ: ((ما هي أهم الكتب الحديثية التي ألفتها وتظهر فيها شخصيتك الحديثية؟)) فأجاب:  
((كشف التبيين، والكشف المبين، تنوير العينين، ودراسات علمية في صحيح مسلم))!!!  
وسُئِلَ مرة: ((ما أحبّ الكتب إليك مما ألفتها؟)) فأجاب:  
((علم أصول البدع، ودراسات علمية في صحيح مسلم))!!!  
قلت: فها هو يذكر هذا الكتاب المسروق في المرتين، وهو ليس من تأليفه!!!

٢- ذكر مشهور حسن آل سلمان كتاب عليّ حليّ في كتابه ((كتب حذر منها العلماء)) وهو في معرض تحذيره من كتاب محمود سعيد مدوح: ((تنبيه المسلم إلى تعدي الألباني على صحيح مسلم)) (٢٩١/١) فذكر رد الشيخ طارق عليه في كتابه ((ردع الجاني المتعدي على الألباني))،



وقال عنه: "وهو رد علمي رزين على ما حواه تنبيه المسلم من أخطاء"، ثم ذكر مشهور ثلاث صفحات في منهج الكتاب وتقسيمه. ثم ذكر بعده كتاب حلبي: ((دراسات علمية في صحيح مسلم)) ووصفه بأنه "جيد"، ثم قال: "وضح فيه مفارقة مؤلف كتاب ((تنبيه المسلم)) منهج أهل العلم وموافقته موافقة تامة سلوك أهل الأهواء، وبيّن فيه الادعاءات والافتراءات التي اشتمل عليها هذا الكتاب؛ فجزاه الله خيراً".

قلت: إن كان مشهور حسن قد علم أن كتاب حلبي مسروق من كتاب الشيخ طارق فهذه (خيانة) لأنه لم يبين ذلك!! وإن لم يعلم فهو كحاطب ليل!! لأن من يصف هذين الكتابين بهذا الوصف الذي ذكره يدرك أن كتاب حلبي مسروق من كتاب الشيخ طارق!!! ولنا وقفة مع مشهور في كتابه هذا ((كتب حذر منها العلماء)) لاحقاً إن شاء الله تعالى!!!

٣- قال علي حلبي في مقدمة تحقيقه لكتاب ((الأربعون حديثاً التي حثّ النبي صلى الله عليه وسلم على حفظها)) للإمام الآجري، [طبع سنة ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م]، قال (٦) في هامش (٢): "وبعد ما يزيد على الأربعة عشر شهراً من انتهائي من تحقيق الكتاب، وتخرجه، أرسل إليّ الأخ المفضل بدر البدر نسخة منه بتحقيقه، معتمداً على نسختين خطيتين، ليست منهما النسخة التي اعتمدها، وهي - كما سيأتي - مضبوطة، الخطأ فيها نادر، مقروءة على كبار الأئمة والحفاظ.



وقبل هذا بأسابيع وقفت على نسخة مطبوعة هذا العام أيضاً في السعودية، بتحقيق محمود النقراشي، لكنّ تحقيقها ليس كما ينبغي، بل نسخة أخينا بدر البدر أجود منها بكثير، فلم أعول عليها، والله المستعان. وهذا كلّه يدفعني أن أسطر كلمة حقّ في هذا المجال:

إنّ هذا التكرار الذي نراه في عالم المطبوعات اليوم سببه قلة التعاون بين طلبة العلم، وعدم تواصلهم، ولست أقصد بهذا أخانا بدرًا، فهو -شهد الله- طالب علم مجد، يصل إخوانه طلبة العلم، ولا يقطعهم، ولكني أقول كلاماً عاماً أبدأ بنفسي فيه أولاً، ثم الآخرين ثانياً، وبالله التوفيق.

ثم بد لي بعد تأملي في الكتاب بطبعته؛ الطبعة التي حققها أخي بدر، والتي حققتها أنا، أنهما مختلفتان، إذ جمع الآجري رحمه الله -أولاً- أربعين حديثاً، وسردها سرداً مع تبويب سريع عليها، فكان الكتاب بصورته التي بين يديك، ثم شرحها شرحاً لطيفاً، فكان الكتاب بصورته التي حققها الأخ بدر، لذا فلا نرى في طبعته التبويب الذي في طبعتنا، ولا نرى في طبعتنا الشرح الذي في طبعته". انتهى.

قلت: على كلامه ملحوظات:

١- طالما أنك يا عليّ تطلب التواصل بين طلبة العلم من أجل أن لا تتكرر الجهود، فلم سرقت كتاب الشيخ طارق، ولخصته واختصرته؟! فأصبح عندنا نسخة أخرى (مكررة) للكتاب!!!

٢- هذا التواصل الذي تريده بين طلبة العلم هو في الحقيقة من أجل سرقتهم!! فقد أخبرني بعض الإخوة الثقات أن طريقة حلي في التحقيق أو التأليف: أنه يأتي إلى كتاب محقق ثم يدخل عليه بعض







قلت: وهذه الطرق كلها بما فيها الطريق التي تكلم عليها حلي تكلم عليها الشيخ الألباني بتفصيل في ((إرواء الغليل)) (١٤١/٢ - ١٤٣)، وقال في نهاية تحريجه: "وجملة القول إن الحديث لا يصح لا موقوفاً ولا مرفوعاً".

- حديث رقم (٧) (ص ٤٦). وانظر: ((السلسلة الصحيحة)) رقم (٩٣٧).

- حديث رقم (٩) (ص ٥٢). وانظر: ((السلسلة الصحيحة)) رقم (٥٨٧).

- حديث رقم (١٢) (ص ٥٨). وانظر: ((السلسلة الضعيفة)) رقم (٢٢٧١).

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.  
وكتب: خالد بن محمود ابن الحائك.

٢٠٠٨/٦/١٣ م.



## فهرس الفوائد

الصفحة	الفائدة
٣	اضطراب حلبي في قوله حول مسألة سرقة لكتاب الشيخ طارق
٥	تدليس وتلبيس حلبي على قرائه
٦	نقد الشيخ طارق لعلي حلبي في علم الحديث
٦	تصريح الشيخ طارق بسرقة حلبي لكتابه
٩	مكالمتي مع الشيخ طارق حول سرقة حلبي منه
١٢	نص رسالة الشيخ طارق التي بعثها للشيخ بكر أبو زيد يشكو فيها سرقة حلبي منه بالأدلة الدامغة
٤٧	أدلة أخرى تثبت سرقة حلبي لكتاب الشيخ طارق
٤٧	من أساليب حلبي في السرقة
٥١	تفريق حلبي لكلام الشيخ طارق فجاءت ردوده هزيلة
٥٢	ما يزيده حلبي على ما يسرقه فيه طامات وبلايا
٥٣	اعتماد حلبي على الموسوعات الحديثية دون تدقيق
٥٥	نقل حلبي كلام الأئمة دون وعي
٥٧	مقارنة بين كلام الشيخ طارق وكلام حلبي تثبت سرقة
٥٨	أتوارد أفكار أم تعاون مع الجانّ



٦٠	التمويه في العزو
٦٥	فن السرقة
٦٩	وقوع السارق في شرّ أفعاله وانكشافه
٧٠	السرقة حرفاً بحرف مع الاختصار لإبعاد التهمة
٧٣	دعاء الله بالتوفيق! لكن على السرقة
٧٤	اتهام حلبي لغيره دون دليل واختراعاته في العربية
٧٥	اللف والدوران في السرقة
٧٧	نقل حلبي لكلام أهل العلم في غير مآثره
٨٠	فتح عظيم حلبي!!
٨٠	مبلغ حلبي من العلم!
٨٥	الاختصار والتلاعب بالألفاظ
٨٨	الوقوع في الخطأ للفرار من السرقة
٨٩	متابعة السارق لغيره دون وعي وفهم
٩٠	لا فرق بين قولهم: "ليس بقوي" و "ليس بالقوي"
٩٣	سرقة جهنمية
١٠٣	لا بدّ أن يُفصح السارق من خلال سرّقه
١٠٩	متابعة السارق لضحيته دون وعي
١١٣	السارق لا يفرّق بين مصطلحات أهل العلم
١١٦	جهل السارق بعلم الحديث
١١٨	حلبي يشهد على نفسه بالسرقة وفعلة إبليسية
١٢٠	تعقبات للشيخ طارق فيها نظر ومتابعة السارق له دون



	وعمي
١٢٨	متابعة حلبي للشيخ طارق دون فهم
١٢٩	الإحالة على مجهول، بل على معدوم
١٢٩	تعقب على المزي ومتابعته على الخطأ
١٣٢	سرقة السكوت والأقوال وعلامات التعجب!
١٣٦	متابعة السارق للضحية حتى في مسألة الخط!
١٤٠	زيادات السارق على الأصل المسروق لا تسمن ولا تغني من جوع
١٤٠	انتصار بعض الأغوار لكبير الأشرار والرد عليه
١٤٥	اعتزاز السارق بكتابه المسروق
١٤٦	هل يعلم (مشهور حسن) صاحب السارق أن الكتاب مسروق؟
١٤٧	طريقة حلبي في سرقة الكتب
١٤٨	ما يأتي به حلبي من أحكام إنما هي للشيخ الألباني
١٥٠	فهرس الفوائد